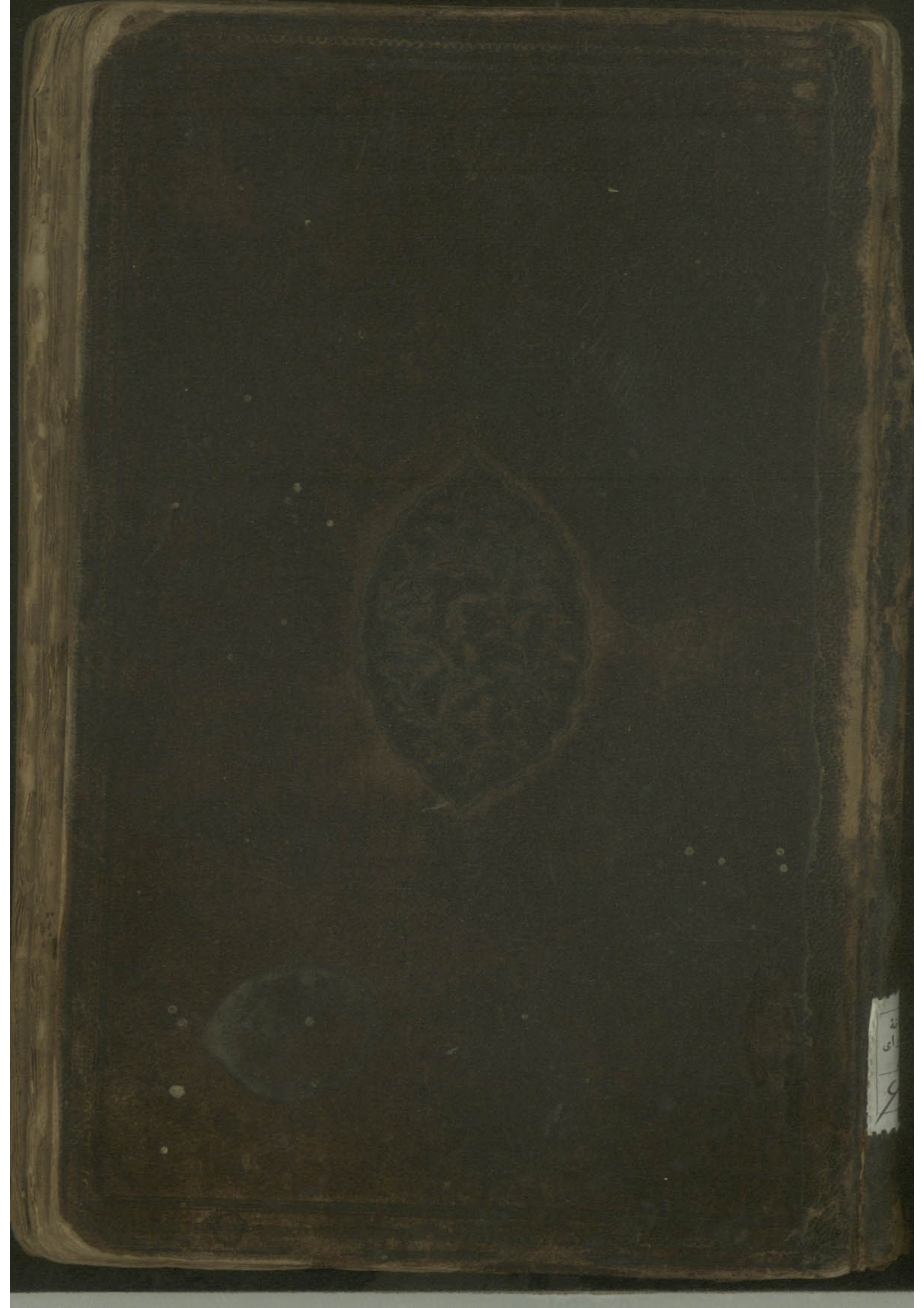




کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب نتایج الافکار
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۶۶۴) ازکتب اهدائی
شماره ثبت کتاب
۲۱۱۰۴۸
اهدایی
۱۳۷۷
بسم الله الرحمن الرحیم وبه نستعین
۶۶۴
۲۱۱۰۴۸



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الألفاظ قوالب المعاني وفضلها على سائر الأصوات بنظم درر حروف المباني ونفصله رفع الخطأ عن الأمة عامة وبنكوب كان الأفعال تامة ولا يسع ظروف ساكنا يات تعريف موصولات نعمائه ولا يباني بالإشارة اظهار مضمرات آلائه والصلوة والسلام على من أوتي جوامع الكلم من بين المرسلين محمد الذي أعرب عن حجج الدين للعالمين وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات أحكامه والمتمازين عن أهل الخفض بالإضافة إلى أعلامه اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام واصرف جوارحنا عما منع في الإسلام وابذل مغفرتك عما جنيناه غلطا واجمعنا مع الموحدين لا الغائبين [illegible] أما بعد فيقول العبد الفقير إلى [illegible] ربه القدير [illegible] مصطفى بن حمزة أسكنهما الله بفضله في الجنة إن كتاب اظهار الأسرار للفاضل صاحب امعان الانظار بديع

٢

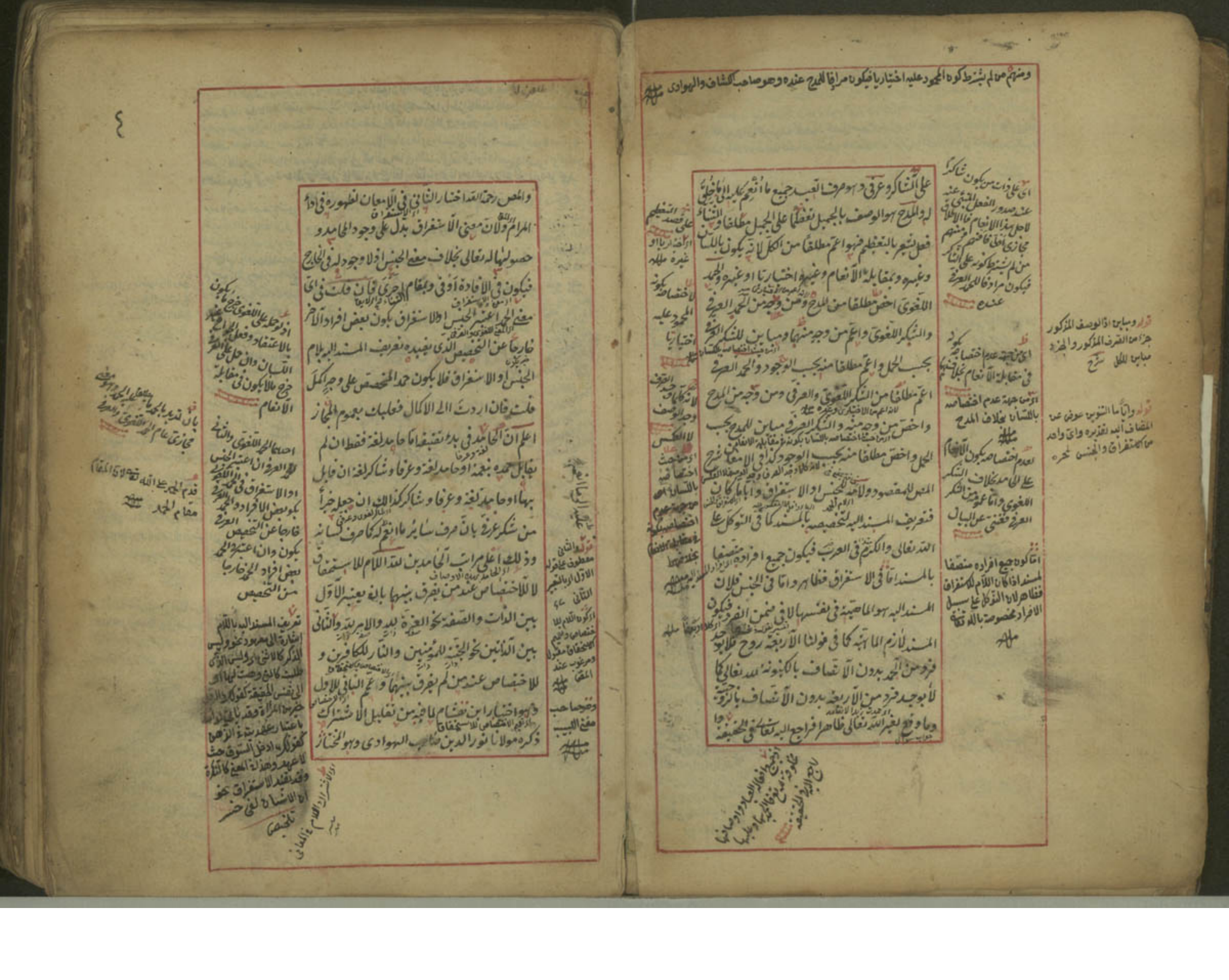
بديع الفضل في الأعصار ما رأت مثله الأبصار خلف السلف الأخيار سند الخلف الأخيار مولانا الشيخ محمد المحقق الثاني نحرير الخبير المدقق الرباني الشهير المعروف بالبركلي [illegible] بالنوال الوفي أسكنه الله في جنة مفتحة الأزهار [illegible] في كنف تجري من تحتها الأنهار ولما كان مشتملا على مسائل دقيقة ونكات عميقة وإشارات لطيفة ورموز خفية ومرتبا بالترتيب العجيب البديع ومنسكبا في الأساليب البديعة ومقصورا على محض الفوائد ومحذوفا ما هو كالزوائد مع غاية الاقتصار ونهاية الاختصار ولهذا صار كالأمطار [illegible] الأقطار وصار كالأمثال في الأعصار وبان في الآفاق حظه من الاشتهار اشتهار الشمس في نصف النهار وكان إظهار أسراره والتعمق في الأغوار فوائد في اخبية الطالبين النار سألني بعض الإخوان وأخص الخلان أن أكتب لهم شرحا يحل عقد ألفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض والغويصات من معانيه ويبين ماله وما عليه وما فيه مشتملا على نكت وفقه ورموز خفية موجزا غاية الإيجاز بلا إخلال تسهيلا للضبط والحفظ فقلت لهم أني قد وهن العظم مني ووهنت الطبيعة والقوى وفاجأت القطيعة والجوى [illegible] ولا ذهني عدة



العلل ووجب وقارنني عدة الاجل مع انكدار آرائي وانتشار جناني من نائبات وخول وابن الصفاء ابهات ابغاء الامل وقد صدر مني الوعد بمنزلة العهد في اثناء هذا الكلام الى ان وهب لي ربي ولدا ذكرا امرف عنان الهمة نحو هذا المرام ثم لما وهب لي ربي ولدا اسميناه بفخر الانام اعاد والافراح على وجه الاتمام فنظرت لو كرر الاعتذار والالتماس لو صل الى ضرب اخماس باسداس فلاح لي ان ليس فيه فلاح سوى اسعاف حاجتهم وانجاح فنظرت الى ما عندي من البضاعة فوجدتها مزجاة وتاملت ضعف استطاعتي فوجدتها عنبر مزجات عنبر اني الهمت بان الضرورات تبيح المحظورات فشرعت فيه معترفا بان شروع مثلي في مثل هذا من الفضاعة كان كتابة الاشل من الفضاعة ولكن تضرعت الى من هو عليه هين يسير وما من ممكن عليه بعسير وتوكلت على الحي الذي لا يموت وكل حي غيره يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن يدعوه صدقا فهو يحسبه ثم كما وهب لي شفيقة عبد الله لو عده الكريم بقوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم لزم علينا الاقدام على وجه الاتمام فلما تيسر الاتمام بعون

٣

بعون الملك الغفار سميته بنتائج الافكار سائلا منه تعالى ان ينفع به هذان الولدان وساير الطلاب ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب ثم اقتضى الحكمة الالهية انتقالهما الى الدار الآخرة انا لله وانا اليه راجعون لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون جعل الله تعالى بفضله جنة المأوى لهما مأوى وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا الثاني العقبى والمرجو من اخوان الصفا ان لا ينسوهما من الدعاء لانهما كالعلة الغائية لهذا العلم يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا لئن ادركت في تنظمي فتوارا او وهنا في بياني للمعاني فلا تنسبت نقصي ان رقيي على مقدار تنشط الزمان ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب المجيد وعليه الاجماع في الدفتر العتيق والجديد صيانة لنا ليفه عن الاقطعية والاجزمية على ما نطقت به الحاشية على قائلها التسليمات الا حديثية والتسليمات الابدية قال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد له معنى لغوي وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل ينبئ بتعظيم المنعم بقصد الانعام مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بقصد الانعام على



ومنهم من لم يشترط كونه المحمود عليه اختياريا فيكون مرادفا للمدح عنده وهو صاحب الكشاف والهوادي

على الشاكر وعرفي وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق
له والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثناء
فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان
وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا او غيره والحمد
اللغوي اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفي
والشكر اللغوي واعم من وجه منهما ومباين للشكر العرفي
بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفي
اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من المدح
واخص من وجه منه والشكر العرفي مباين للمدح بحسب
الحمل واخص مطلقا منه بحسب الوجود كذا في الامتحان شرح
المتن للمقصود ولام الحمد للجنس او الاستغراق واياما كان
فتعريف المسند اليه لتخصيصه بالمسند كما في التوكل على
الله تعالى والكرم في العرب فيكون جميع افراده متصفا
بالمسند اما في الاستغراق فظاهر واما في الجنس فلان
المسند اليه هو الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد فيكون
المسند لازم الماهية كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد
فرد من الحمد بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى كما
لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية
وما وقع لغير الله تعالى ظاهرا فراجع اليه تعالى في الحقيقة

والمص رحمه الله اختار الثاني في الامتحان لظهوره في اداء
المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد و
حصولها له تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود له في الخارج
فيكون في الافادة اوفى وبمقام الحمد احرى فان قلت في اي
معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد الاخر
خارجا عن التخصيص الذي يفيده تعريف المسند اليه بلام
الجنس او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص على وجه الكمل
قلت فان اردت الى الاكمال فعليك بعموم المجاز
اعلم ان الحامد في بدء تقسيما اما حامد لغة فقط ان لم
يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة ان قابل
بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذالك ان جعله جزأ
من شكر عرفي بان صرف سائر ما انعم له كما صرف لسانه
وذلك اعلى مراتب الحامدين لله اللام للاستحقاق
لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بانه يعتبر الاول
بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله والثاني
بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين و
للاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعم الثاني للاول
وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك
ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادي وهو المختار



عند المص حيث قال في الامعان ان اللام للاختصاص
والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اى
تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذف
الف لاه في الخط لئلا يكون على صورة النفى فلما ادخل عليه
اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفى ولام لاه لئلا
يجتمع ثلاث لامات وكذا كل ما فى اوله لام ثم ادخل عليه
الالف واللام ثم اللام نحو للحم ذكره فى الامعان رب العالمين
اى مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم
لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع
وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض انما جمع ليشمل
ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم
فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم
وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين وتناوله
لغيرهم على سبيل الاستتباع والصلوة اى فى اللغة الدعاء
او التعظيم تتنوع بالاضافة الى محالها على ثلاثة انواع
تنوع الاجناس بالفصول فمنه قيل الصلوة من الله
الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء
ثم نقلت فى عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادة
المخصوصة لتضمنها اياه والمراد بها المعنى اللغوى المتنوع

المتنوع على الانواع الثلاثة ولامها كلام الجد فى تحمل الجنسية
والاستغراق وافادة التخصيص ذكره مولانا صاحب
المهوادى ومراده الله تعالى اعلم الحصر الادعائى اوالا
ستغراق العرفى اى جنس الصلوة او جميعها غير مختص بنا
عليه السلام ولذا قال فى الامعان لامها للجنس باعتبار
وجوده فى ضمن بعض الافراد والظاهر ان مراده انه
للعهد الذهنى ويحتمل ان يكون مراده بما اراده مولانا
المزبور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس التعظيم او جميعه
وارد او نازل على محمد ودعاؤه تعالى ذاته العلية
مغفرته تعالى له عليه السلام واحسانه عليه السلام وكذا
تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة
والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية
بين الانواع الثلاثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا
اريد كل منها فى اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظا
فضلا عن العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى يكون
للغيرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى
الدعاء قلت هذا مخصوص بلفظ الدعاء قال الله تعالى
ان الله وملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين امنوا
صلوا عليه وسلموا تسليما وتجريد الاصل يقال لمن

واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المحسوسة الحاضرة في مرأى المخاطب لكن لا بد من نكتة وهي هاهنا اما الاشارة الى اتقانه هذه الامور حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى فطانة الطالب بانه بلغ مبلغا صارت المعاني عنده كالمبصرات عنده واستحق ان يشار به الى المعقولات بالاشارة الحسية وفي ذكر اسما الغريبة حث الطالب على تحصيل رسالة اي معان قليلة مشتملة على كثير من القواعد النحوية فالتنوين للتعظيم او الالفاظ غزيرة دالة على المعاني المذكورة وانما سميت بها لان الرسالة في الاصل ما يرسل به الاخبار الى الغير وكل من المعاني والالفاظ مما يرسل به الاخبار الى الغير وحاصل المعنى المقصود ان هذه الرسالة المستحضرة في العقل من المعاني القليلة او الالفاظ الغزيرة رسالة يحتاج اليه هذه هو المراد من ان المبتدأ مطلق والخبر مقيد والاخبار فيه ...

كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله
الممدوحة واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عليه السلام
انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين
واله اي اتباعه صحابة او غيرهم فاذا ترك عطفهما او
لتركه عليه السلام في تعليم كيفية التصلية عليه حيث قالوا
كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال
محمد الحديث والجملة الصلواتية عطف على الحمدية بجامع
ان الاولى ثناء على الله تعالى والثانية على رسوله وكل
منهما خبر لفظا وانشاء معنى اجمعين تاكيد للال لدفع
احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه
على انها للاستغراق وبعد اي بعد الفراغ عن البسملة والحمد
والتصلية والواو اما ابتدائية قائمة مقام اما او عاطفة
لمع سابقه على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على
القصة فهذه الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة
اجراء لها مجرى المحققة رسالة وهي الوساطة بين المرسل والمرسل
اليه في ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت في العرف
على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية
على سبيل الاختصار وعلى المعاني المدونة كذلك
كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلين

... حوان واما حمل الاشتقاق وحوان لا يكون محمولا عليه بل ينسب اليه كالبياض ... لا بالحقيقة فلا يقال الانسان بياض بل بواسطة ذو كالاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض او ابيض ... يكون محمولا بالمواطاة هكذا قال الشيخ

اي كل معرب يجري الاعراب او ارادا اجرائه ولفظ كل هنا يفيد شمول جميع افراد المعرب لكونه مضافا الى نكرة واما اذا اضيف الى المعرفة فيفيد شمول الاجزاء مثل اكلت كل الرمان فانه يفيد شمول اجزاء الرمان الماكول لا كل رمان قيل الموصول عبارة عن الفن الذي يعبر عنه بعلم الاعراب تامل والموصول مع صلته صفة رسالة او خبر للمبتدأ او خبر مبتدأ محذوف اي هي كائنة فيما يحتاج اليه

القبيلين لما فيها من ايصال كلام المؤلف ومراده الى
المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ و
العبارات التي تلي بعد او التي بين الدفتين وعلى الثاني
يكون اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن او فيه
وفي الالفاظ او فيها وفي الكتابة ولو عكس لاحتيج الى
حذف المضاف في المبتدأ او في الخبر فافهم في بيان
احوال ما يحتاج اليه كل معرب او في تحصيل ادراكاتها
والتفصيل يطلب من الباب الاول اي كل من يريد
معرفة اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو اذ
من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشد الا
حتياج وهو اي ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج
ثلاثة اشياء العامل والمعمول والعمل اذ ما لم يعلم العامل
وكيفية عمله وشرائطه وفي اي لفظ يعمل لا يمكن اجراء
الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة
الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية
والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة
ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر كل منها
في اثناء بحث هذه الثلاثة على سبيل التبع كما لا يخفى
على من تتبع كلامه اي الاعراب اما متغيرة به العامل او على

اي اذا اطلقت الرسالة على العبارة المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار
اي اذا اطلقت الرسالة على المعاني المدونة



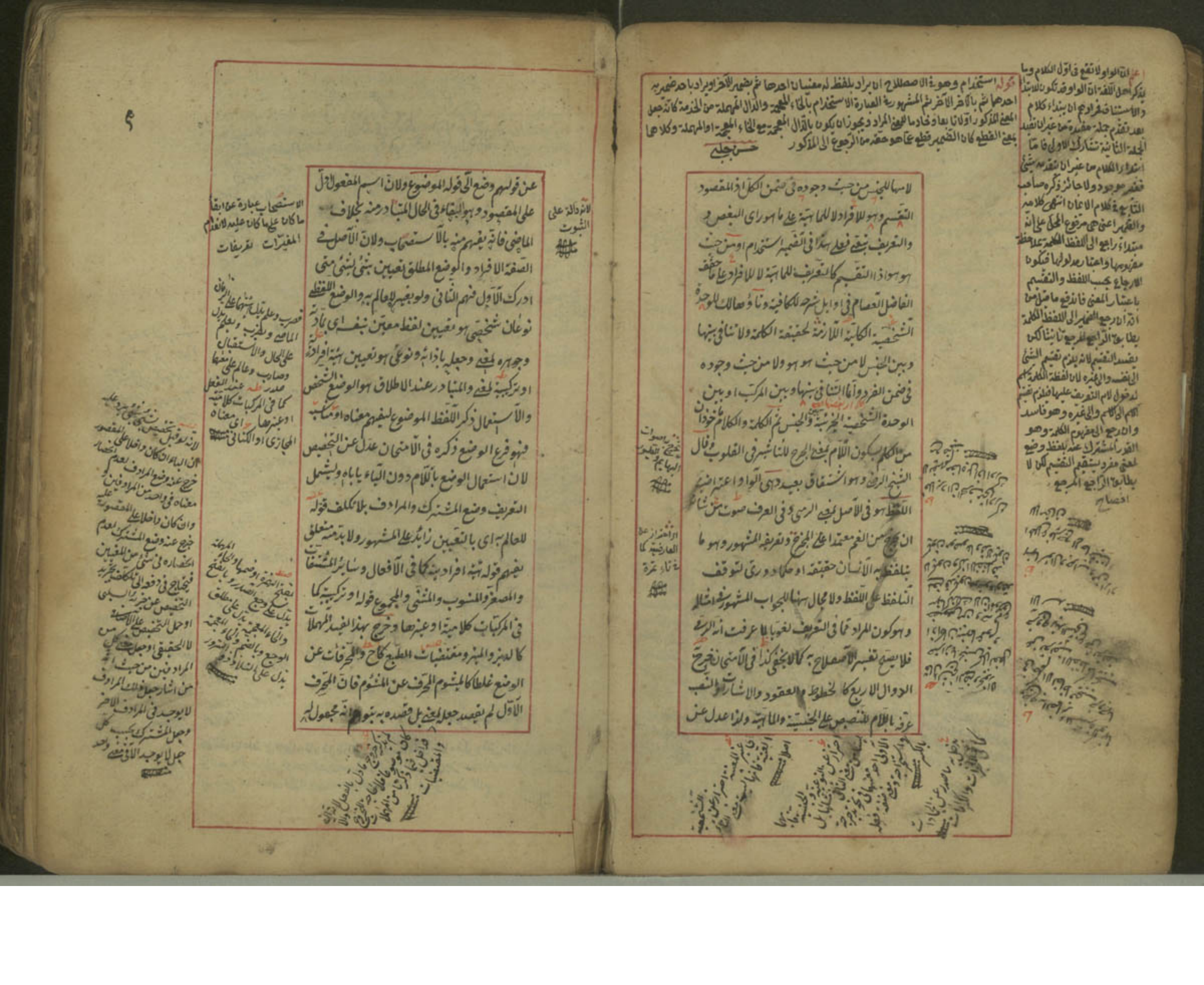
على ان المراد به اى بالمصدر المعنى المصدرى الذى هو
الحدث وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا نحتاج الى التفسير
لبواعث الاولين فى الحروف الاصلية واذا كان شدة
الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشأنها المقتضى
لبيان كل منها فى باب على حدة فوجب ترتيبها اى
جعل الرسالة ثابتة على ثلاثة ابواب فعلى متعلق به
بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوى وهو جعل الشئ
متصفا بالترتيب وهو الثبوت وان حمل على العرفى
وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتأخير بعضها
فلا بد له من معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق
على به باعتبار تضمين معنى القصر او الاشتمال اى فوجب
ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلاثة ابواب
او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف
المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا فى حقيقته
فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبى عن العامل المذكور
اورد عليه انه هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين
ودفع بانه لا يبعد فى تسمية قسم منه شايع فى كلامهم
باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى
ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفى التضمين لا

لا بد من قصده فينتفى الفائدة ودفع ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا
يبعد فى ان يلتزم فى بعض الكنايات بشئ لا يجب فى جنسها
ولكن التسمية باسم خاص لهذا التمييز وقيل هو عبارة
عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقى ويلاحظ معنى اخر
معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ اخر يدل
عليه ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم جعل المتعلق
معمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه فى ضمن عامل
اخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول به او اعمال المذكور
فيه من غير استعماله فى معناه وهو بعيد انتهى كلامه
قوله قد لا يقصد ثبوته اى تحققه فى نفس الامر هذا الرد
انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتأخرين
من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا
عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف
من ان امكانه شرط فلا حتى يحتاج الى الدفع ولكن
يرد ان الموضوع له فى الكناية لا يقصد لذاته بل للا
نتقال الى المكنى عنه واما فى التضمين فمعنى المذكور
والمعنى المضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما
مرادان باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد
فى اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما



وهو غير صحيح كما صرح به في شرح الفرائد والعلامة التفتازاني
في التلويح فلا صحة لكونه كناية فانهم قولهم من غير استعماله
فيه فلا يلزم ما لزم في الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ
اخر فلا يكون حذفا حتى يرد الا يراد المذكور الباب الاول
الذي عهد ذكره من الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان
احوال العامل ومسوق له وجعل المعاني ظروفا للالفاظ
بتقدير البيان توسع شايع باعتبار انه كما يحصل بها
يحصل بغير معناها فكانه شيئ يحيط بها احاطة الظرف
بمظروفه كجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا انها
قوالب المعاني باعتبار انها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها
وتنقص بنقصانها وقيل يصح هذا بلا تقدير فانهم
فانهم يجعلون انفس المعاني محالا للالفاظ توسعا
حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين
الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ
والشيئ الواحد لا يكون مستقرا في محله ومتجاوزا عنه
في حالة واحدة او في تحصيل ادراكاتها فلا يلزم
ظرفية الشيئ لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعاني
من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها
فكانه شيئ يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل في لوجود معناه

ومعناها هنا وهو الاختصاص على ما قاله السيد السند و
التعليل على ما قيل حتى قيل ان في هنا ايضا للتعليل
كما في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه فيقدر متعلق
يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة ح الى ما
ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات
المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة
لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول على بحثه كما سيتبين
ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعمول فانه متوثر
ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته
ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام
الكلمة الموقوفة على معرفتها اذ بعضه فعل اي العامل
وبعضه اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا
معرفا لها وكل قسم من اقسامها ويبين كون كل
منها عاملا كلا او بعضا في اثنائه ويعرف العامل
ويقسمه ثانيا فقال اعلم خطاب عام اولا اي قبل الشروع
في المقصود في الصحاح والقاموس اذا جعلت اول
صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة
صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول اول من
هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام ان الكلمة لانها



قوله استخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالآخر الآخر ثم المشهور في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كانه جعل [illegible] تابعا وخادما للمعنى المراد ويجوز ان يكون بالذال المعجمة مع الخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور

حسن چلبي

لانها للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود
التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو راي البعض و
والتعريف بمعنى فعلى هذا في الضمير استخدام او من حيث
هو هو اذ التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حقق
الفاضل العصام في اوايل شرحه للكافية وتاء الوحدة
الشخصية الكاينة اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها
وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده
في ضمن الفرد واما التنافي بينها وبين المركب او بين
الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام ماخوذان
من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير في القلوب وقال
الشيخ الرضي وهو اشتقاق بعيد وهي التاء واعتبر اضمير
اللفظ هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شانه
ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور وهو ما
يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما دوري لتوقف
التلفظ على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور بفرضه مثالا
وهو كون المراد بما في التعريف لغويا لما عرفت انه الرمي
فلا يصح تفسير الاصطلاح به كما لا يخفى كذا في الامتحان فخرج
الدوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارات والنصب
عرفه باللام للتنصيص على الجنسية والماهية ولذا عدل عن

عن قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان اسم المفعول دال
على المقصود وهو البقاء في الحال المتبادر منه بخلاف
الماضي فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل في
الصفة الافراد والوضع المطلق تعيين شيء لشيء متى
ادرك الاول فهم الثاني ولو بغيره للعالم به والوضع اللفظي
نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه اي بمادته
وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعي هو تعيين هيئة افراده
او تركيبه لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصي
والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه
فهو فرع الوضع ذكره في الامتحان عدل عن التخصيص
لان استعمال الوضع باللام دون الباء يأباه وليشمل
التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف قوله
للعالم به اي بالتعيين زائد على المشهور ولا بد منه متعلق
بفهم قوله هيئة افراده كما في الافعال وساير المشتقات
والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله او تركيبه كما
في المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات
كالديز والمبز ومقتضيات الطبع كاح والمحرفات عن
الوضع غلطا كالمشوم المحرف عن المشئوم فان المحرف
الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصده به توهم انه مجعول له



وبقي الحرف لأن احتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه
لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا
الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا
نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع
لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات
المعتبرة لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل تسميه وضعا
فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة
والاستعمال يعمها والمجاز والكناية لمعنى هو في الاصل
مصدر رمى ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى
ما يقصد بشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم
مفعول وفي الاصل معنى مرمي ثم خفف ونقل قال في شرح
الكافية الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى
لكن لا نظير للتخفيف خرج به حروف التهجي الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع
مع كونه داخلا في مفهومه تصريح بما علم التزاما لان
دلالة الالتزام مهجورة في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه
يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها
التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى او وضع منها
عليها الذكره في مفهومه كما سبق وللمص في هذا المقام

قال المص فيما علقه على الامتحان فان قيل فاذا ذكره مفهومه كان جزء معناه فيكون تعقيبه قلنا بذكر دلالة المعنى على البصرية تعريف العمى اي عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا البصر جزء معناه فانه مضاف اليه والمضاف اليه خارج عن المضاف فكذا المعنى في تعريف الوضع مضاف اليه بواسطة اللام

المفرد في اللغة بمعنى الواحد وفي الصناعة ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ويمايز جزؤه على جزء معناه ثم الموصوف باعتبار كون المفرد صفة للمعنى والثاني باعتبار كونه صفة للفظ اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد فيقال هذا مفرد اي ليس بمثنى ولا مجموع وذكره في بحث النعت وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد اي ليس بمضاف وذكره في بحث النداء والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد اي ليس بجملة وذكره في بحث خبر المبتدا وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب فيقال هذا مفرد اي ليس بمركب

المقام تحقيق مذكور في الامتحان ومن اراد التفصيل
فليرجع اليه لكن نتبع في هذه الرسالة ابن الحاجب
في ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال مفرد صفة لمعنى
وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان قيل هذا يوهم
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس
الامر كذلك فان اتصافه بل بالمعنوية انما هو بعد
الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل
من قتل قتيلا وذا مما لا يجوز في التعريف قلت
لا تجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف
المعنى بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة و
انما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بعد زمان
الوضع وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذاتي على الافراد
بل على المعنوية وذا غير معتبر في المجازية كما ان زمان
القتل والمقتولية واحد لان القتل لا يقع على الحي حين
هو حي بل على المقتول بذلك القتل حقيقة كما حققه
المص فيما علقه على الامتحان في بحث المعطوف وخرج
بهذا المركبات كلامية او غيرها ومثل قائمة وبصري
مما المعنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاج
بعد اللفظ واحدا فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب



حيث قال انه كيفية تعرض للصوت بها يتاز عن مثله في الحد والثقل تمييزا

مضروب لان صيغة كل منهما كمادته تدل على معنى فلا
يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها جمعا
قلت ان الصيغة ليس بلفظ عند البعض كالحركات
لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت
المكيف لا كيفية له كما هو مذهب الشيخ ابن سينا
فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج مثل
عبد الله علما لانه مما له معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه
وفي هذا الكلام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان
ثلاثة فعل سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحدث
قدمه على الاسم على عكس ما في الكافية لان الكلام
في العامل وهو اصل في العمل ولان كلمة عامل بخلاف
الاسم كما سيصرح به وهو اي الفعل ولما كان فصله
من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان
ظاهر عبارة القوم وهي الاقتران باحد الازمنة
غير مقيد لذلك بل مقيدا اقتران لفظه مع انه ليس
كذلك او مقيدا اقتران المعنى فوجب ح ان يراد
المعنى التضمني الذي هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به
اللفظ عدل عنها فقال ما دل وما عبارة عما كان
الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير فيه باعتبار لفظه

لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام لا عن لفظها حتى
يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي بهيئته
وضعا اي دلالة وضع او زمانه او دلالة وضعه او حال
كونه موضوعا او وضعيا على احد الازمنة الثلثة اي الماضي
والحال والاستقبال بان وضع هيئته الافرادية له نوعيا كما
وضع مادته الحدث بوضع شخصي ولكن لم يذكر دلالته
عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج
اليه لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا
كما يخرج الاسم لان منه ما لا يدل على الزمان اصلا كرجل وضرب
ومنه ما يدل لكن بمادته لا بهيئته كامس وغدا والآن وكذا
الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسمي الفاعل
والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى تدل
عليه وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهي
غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلا من اسمي الفاعل والمفعول
حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يشعر بان هيئته
موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منعا قلت معنى قولهم
انه حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا يلزم كونه موضوعا للزمان
ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال
لدلالة كل هيئة كل منها في الاصل عليه وضعا ويخرج نحو زيد

علا ان واضع العلم لم يضع صيغة للزمان كما لا يخفى على من له الاذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج دخوله على احد الازمنة فينتقض به التعريف جمعا قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك انما نشأ في الاستعمال وسلم الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا فلا اشكال اصلا ولما كان تميز الافراد بالخاصة اوضح منه وانتفاع المبتدي بها اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف منها لكونه من الذاتيات والنفع في نفسه لافادته التمييز الذاتي ولذا قدم قال ومن خواصه خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قد اي بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبني على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على ان يكون المبتدأ التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدما فيكون الخبر المجموع كما اذا كان معه متعاطفا كزيد وعمرو وبكر في الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع التي هي المقصودة بل على بعضية كل منها على تقدير كون من

يعني ان المضارع مشترك لفظي على ما هو الاصح كما صرح به في الامتحان لكنه الاشتراك ليس في اصل الوضع بل هو عارض في الاستعمال فيدل عليه في اصل الوضع مرجحا

اي بعض منها والخاصة ما يختص بشيء ولا يكون في الغير لكن يجوز انفكاكها عنه بخلاف العامة ثم الخواص صيغة جمع الكثرة التي تستعمل فيما فوق العشرة بلا قرينة ونكتة وفيما دون العشرة بالنكتة وهي هنا اشارة الى كثرة الخاصة وصيغ جمع الكثرة ما عدا جمع القلة وهي اربعة كما قيل جمع قلة جار باشد وزوران نحو بابا افعل افعال وفعلة تروزن افعلة واما جمع الصحيح مذكرا كان او مؤنثا كمسلمين ومسلمات فيصلح القلة والكثرة على الرأي الصحيح كذا ذكره المصنف في امتحانه وما جعله الخواص التي لم تذكر هنا التاء الساكنة والضمائر المرفوعة البارزة المتصلة ونون المشددة والمخففة

او وان لم يكن احد الامرين ... لم يكن ...

من للتبعيض وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها ايضا في اللفظ اصلا وان حصلت بالمثال فقط وانما قلنا ان دخول المجموع لبعض منها لان منها ما لم يذكر هنا كتاء التأنيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونوني التاكيد وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثاني والحد لا يكون الا شاملا دخول قد الاول حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب وخاصة المنطقية لا تصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان وجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلي وتقليله او توقعه او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يجر به الواضع ولو عرف الاختصاص لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص فلا دور فافهم والسين اي سين

عطف على قد وما اضاف هو الينا للسين انواع سين الاستقبال مثل سيضرب وسين الطلب مثل استنجل والكسكسة بعد كاف المؤنث نحو مررت بكس وغيرها والمراد هنا هو المراد بقرينة سوف ولذا عرف السين دون قوله وسوف

النفي راجع الى القيد فيكون ماله ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره فيكون تفسيرا للكلام بمعنى الاختصاص اعني الايجابي والسلبي لا للجزء السلبي فقط كما توهم البعض كذا ذكره الفاضل العصام

وقد اما للتحقيق كقوله تعالى قد افلح المؤمنون او للتقليل نحو الكذوب قد يصدق والبخيل قد يجود او لتقريب الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلوة او لتوقعه نحو قد ركب الامير لمن يتوقع ركوبه ولكل منها لا يتحقق الا في الفعل ولذا اختص به او للاستغراق

كونه من الذاتيات كالكاتب بالقوة للانسان

الاستقبال بقرينة سوف وسوف وبسميانه
حرف تنفيس لكنه في الثاني زائد ووجه الاختصاص
كونهما لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم
بالاستقراء وان لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي
ولم ولما لانهما لنفي الحدث الفعلي ولام الامر لانه
لطلب الحدث الفعلي ولا النهي لانه لطلب
تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل تمم انه اما بالا
ضافة بتنكير المضاف والا يلزم تعريف المعرفة
لانه علم لنفسه او تجويز نحو زيد الشجاعة كما
هو رأي الرضي والوصف والبيان بتاويل
الدال على النهي كذا في الامتحان قال السيد
الشريف في حواشي الكشاف ان امثالها
اذا ارتيد بها انفسها قد يزاد في اخر الهمزة كما تزاد
اذا جعلت اسما وقد لا تزاد فاحفظه وكل عالم على
ما سيجيء في بحث العامل القياسي والاسم ماخوذ
من السمو وهو العلو سمي به لاستعلائه على اخويه
من جهة كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده
بخلافهما وهو ما اي كلمة بقرينة جعله قسما منها
دل على معنى وضعا اذ المتبادر من الدلالة التي وصف

واعلم خص كل منها بالفعل لان الاول لتعليق الحدث الفعلي لم نحو ان فعلت فعلت والثاني والثالث لنفي ذلك الحدث والرابع والخامس لطلب الحدث الفعلي ولتركه والحدث الفعلي لا يوجد الا في الفعل

بما كان العلم مضافا الى ما هو متصف به معنى اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا ومنه زيد الخيل وعنتر الخيل واغار الشاة فانهم اخوة كان احدهم صاحب الخيل والاخر صاحب الابل الحمر والاخر صاحب الغنم فاضيفوا مع تعينهم لافادة انهم مالكو الاشياء ورده الفاضل العصام بان المستفيض في هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة فيقدر هذه الاضافة بتنكير المضاف ضبطا لامر الاضافة

التي وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة كلمة باعتبارها
وهي الدلالة الوضعية او اكتفى بما ذكره في تعريف
الفعل ولما كان كون المعنى في نفسه او نفس الكلمة
راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا
غير ظاهر من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه
الى قوله مستقل بالفهم اي بالمفهومية تصريحا
بالمقصود وايضاحا للمراد يعني يفهم ذلك المعنى
من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه او يفهم
من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ
الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان
معناه غير مستقل كما سيجيء غير مقترن وضعا تركه
اكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل فيه اي في الفهم
عما دل عليه باحد الازمنة الثلثة والظاهر المناسب
لما سبق ان يقال غير دال بهيئته على احد الازمنة
بل الاظهر الانسب ان يقول ما دل بمادته على معنى
مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة لكنه
اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم في الجملة
بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامي عبارة
ابن الحاجب به يعني ان المراد بعدم الاقتران عدم

على تقدير رجوع الضمير الى المعنى

على تقدير رجوع الضمير الى ما

ومعنى الاستقلال بهاذا لتنبيه عليه بغير ضميمة وبه خرج الحرف عن الحد ومرجع كينونة المعنى في نفس الكلمة او في نفس المعنى الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية ولذا عدل المصنف عن تعريف ابن الحاجب وهو ما دل على معنى في نفسه ولا ينتقض بالاسماء المضافة مثل ذو وفوق وتحت فان مفهوماتها مستقلة بالمفهومية لكن بالعادة جرت بان تستعمل مضافة وهذا لا يقدح في استقلالها بالمفهومية والتفصيل في شروح الكافية

فان قيل الازمنة جمع زمان والثلثة اسم مفرد للعدد والمعلوم وهو كيف يصح ان يكون صفة الازمنة قلنا التاء اذا الحقت الاعداد او تا خذ في حكم الجمع لا في حكم المفرد

الباء متعلق بالمنفي والمراد بعدم الاقتران [illegible] الزمان لا اقترانه [illegible] الاسمي ودخل اسماء الافعال لعدم اقترانها بحسبه ولا شبهة في خروج المضارع لانه نفي اقتران الواحد مطلقا سواء كان في ضمن الاثنين اولا وكل واحد منفي [illegible] الاثنين فيلزم نفي اقترانهما

عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظ
الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران كون المعنى
مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب
والضارب مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة
فيقترن به في الواقع لكونه غير مقترن في الفهم ولا كونه
مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ اخر او بعده فلا يخرج
مثل الضارب في قولنا زيد ضارب امس او
في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل
ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان و
امس ورويد ومن خواصه تذكر ما ذكرنا في الفعل
دخول التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر
لا للتاكيد والمراد به ما سوى الترنم والغالي فانهما
غير مختصين بالاسم لم يستثنهما كما في استثنا البيضاوي
لانهما لكونهما في غاية الندرة لا يراد ان عند الا
طلاق صرح به في الامتحان اما اختصاص تنوين
التمكن فلانه لتمكن مدخوله اي تقرره واصالته في الاعراب
الذي لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل اصالة واما
اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابق المستقل
وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم

قوله اسمه على الزمان الماضي عادة لا يثبته بحيث يخرج من الحد الفعل

وليس المراد بالاعراب هنا اثر العامل بل المراد به المفرد في الاخر لحركات العاملين وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا ويقابله البناء

الموقوفة بانقسامه الا الترنم واقسام التنوين تنوين التمكن كتنوين زيد والتنكير كتنوين صه و العوض كتنوين حينئذ والمقابلة كتنوين مسلمات الاول للفرق بين المنصرف وغيره والثاني للفرق بين المعرفة جمع المذكر السالم والخامس ما يلحق باواخر الابيات والقوافي كتنوين اصابن في قول الشاعر لقد اصابن

اي تمكنه فيه حتى لا يتبدل على حاله شبه بالفعل كغير المنصرف او بالحرف كالمبني

ای لا بتعالی المضارع

معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن
المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجيء وجهه
واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر
السالم الذي لم يوجد الا في الاسم فانه لما يوجد فيه حرف
تسقط بالاضافة جعل في مقابلته في الجمع المؤنث
السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل
فلا يوجد الا في المؤنث الذي لا يوجد الا في الاسم
بشهادة الاستقراء هذا على رأي ابن الحاجب واكثر
الزمخشري تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع
الى الامتحان وحرف الجر لانه لافضاء معنى الفعل او
شبهه الى الاسم او المؤول به فلا يدخل الا بهما ورد
بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين الذين
للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا
يصح جعل الافضاء موجبا للاختصاص وكونهما جزء من
حروف المباني وحرف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى
لوجود الافضاء في كل منها ولو سلم ذلك فالافضاء
انما يوجد في البعض دون الكل كما سيجيء والمقصود
بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب
والمختار عند المصنف في وجه الاختصاص فيه وفي

اما بالجر او الرفع عطف على التنوين او على ما اضاف هو اليه كما مر وانما خص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فيلزم الدخول عليه واما ما لا يكون افضاء كالزائد فمحمول على ما كان له ذلك للاتحاد بينهما في العمل او للاستقراء

عدل عن قول الفاضل العصام فينبغي ان لا يدخل لانه يفيد الاولوية لا الاختصاص

امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح به في الامتحان ولام
التعريف وهذا اظهر من قولهم اللام لا تنضم الا دوابه
لام التعريف واعتمدوا في ذلك على الاشتهار وقد نبه
في الامتحان انه لا يكون قرينة للمبتدئ ثم ان في هذا
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من
ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة
الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لا ان ما ذهب اليه المبرد
من ان الهمزة وحدها زيد عليها اللام للفرق بينها
وبين الهمزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من
انه كلاهما وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابق
المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد
الا في الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه
كونه مسندا اليه وهو معنى التزامي مجازي له والحقيقة
اولى واظهر عدل عنه الى قوله وكونه مبتدأ وفاعلا
وانما لم يجعل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها
على ان الاصل في المسند اليه المبتدأ او الفاعل والبواقي
فروع قدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق
الثاني التاخير ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد
عليه ان الاختصاص معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه

وما عداهما كلام ابتداء
وجواب لو ولام الامر
ولام جواب القسم
لا يختص بالاسم

مع اصالة
الثاني على
القول الارجح

بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض
معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم
الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم
وهي الشيء فح لا يلزم المحذور وانما يلزم ان لو رجع
اليه باعتبار خصوصه النوعي فالمعنى كون الشيء مبتدأ
وفاعلا ووجه الاختصاص ان الفعل موضوع للاسناد
مفهوم مصدره الى الشيء والمسند اليه مبتدأ او فاعلا
لا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدأ
او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد
منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان
يكون مسندا ومسندا اليه كما يجيء فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا اي كون الشيء مضافا وجه الا
ختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف او
للتخصيص الذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقته
بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا في الاسم.
واللفظية فرع المعنوية فتختص بما يختص هي به وبعضه
عامل كاسم الفاعل كما سيجيء في بحث العامل القياسي
وبعضه غير عامل كانا وانت والذي وحرف وهو
في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في

لا بد من معرفة المعرف
بهذا القدر قبل التعريف
لئلا يلزم طلب المجهول
ثم يحصل به التمييز
عما عداه فيفيد الخبر
ويحصل الغرض بلا
اشكال فافهم

فان قيل ان الضمائر
المستترة عند المص
ليست بكلمات ولا
الفاظ اصلا بل تصورات
محضة واعتبارات صرفة
كما مر فكيف يصح عدها
من بعض الاسم الذي
هو قسم من الكلمة قلنا
انها ليست الضمائر
المذكورة كيف وهي اسم
واجب بل كل منها لفظ
مستعار من ذلك الضمير
المعتبر وجوده تحت
ما يدل عليه وجود
حفظا للقاعدة ثم كما
سمعت فيما مر

وما قيل من اختصاص
التخفيف بالاسم فغير
صحيح وافقد الانتقال
من الضمة الى الكسرة

اي الاضافة
اللفظية

الاضافة
المعنوية

بيان وتفسير عما في طرف الكلام وجانبه او حال منه او من ضميره واحترز به عن المسند والمسند اليه فان كلا منهما جزء منه وداخل فيه وليس في جانبه

عطف على جزء ولا تأكيد للنفي واحترز عن مثل زيدا في مثل ضربت زيدا فانه وان كان في طرف الكلام لكنه لا لاستقلاله كانه ليس في جانبه ولا متعلقا به

طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح
ما دل على معنى غير مستقل بالفهم ولا مقصود بالملاحظة
بل آلة وتابع لفهم حال غيره وهو المتعلق حتى اذا قصد
بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من
في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من
حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حاليهما و
لذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء
قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه
ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة وقع
في يوم كذا فلا يلزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى
الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه
قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو
المراد بقولهم على معنى في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا
من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا واظهارا للمراد
وخرج به عن تعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد
بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته على الحدث
المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لا بد في دلالته
عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف وان اريد التضمنية
زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى

اي النسبة الى فاعل معين كما هو المشهور واما النسبة الى فاعل ما كما هو راي البعض فهي مستقلة لانها متعقل بتعقل فاعل ما وهو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معناه المطابقي مستقلا كذا ذكره العصام

على معنى تضمني غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على
معنى تضمني غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان
اريد الاعم لزم ما لزم في المطابقية قلت المراد الاعم ولفظ
فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح في
الامتحان وصرح فيما علقه عليه ان مجرد ورود الاعتراض
لا يكون قرينة وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل
كهل وقد تم اعلم اي بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما
يتعلق بها ان مفهوم العامل الذي هو المقصود
فثم للتراخي الزماني او الرتبي اظهر مع ان الظاهر الاضمار
لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد
بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل
ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاول
فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا
وجد لما عرفت فهو ما اي شيء لفظا او غيره اوجب
بواسطة بالتنوين زيادة على القول الجمهور ولا بد منها
والا ينتقض التعريف بالاداة موجبة ايضا كما يظهر
من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كون بالة
انصب اخر الكلمة فعلا او اسما حقيقيا او حكميا معربة
او مبنية على وجه مخصوص من الاعراب بيان للوجه

لكونه بحوثا عنه

لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد

او العامل موجبة [illegible] [illegible]

المخصوص وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم
في مثل غلامي فانه يوجب بواسطة المجانسة والاتصال
كون اخر الغلام مكسورا لكسر الكسر ليس باعراب فيخرج به
فان قيل المراد بالواسطة المعاني الحقيقية والمشابهة التامة
المقتضية للاعراب على ما سيجيء فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان
كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة قلت كون المراد بها
ما ذكر انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم لكن نرم
بذكره الدور لذكره العامل في تعريفه في ما بعد الا ان يقال
ان هذا تعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة
وتمييزها عما عداها فيجوز فيه تعاكس نحو القصاص القود
والقود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفا
اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح
لان معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية
اعمالها وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق
بين الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا وفقك الله بمطالعته
والمراد بالواسطة مقتضي بالكسر الاعراب فيخرج بها عن
التعريف ما لا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلي من حروف
الجارة الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية
وان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع

قوله لم يفهم اي المعنى وهو معان حقيقية او مشابهة تامة

قوله فلا دور اي فلا دور بدور و هذا لا يخلو

كتعريف المؤنث كما سيجيء

ما لا يتعلق بشيء كما سيجيء

المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلي فيلزم كون ذكرها فيما
سيأتي استطرادا مع كونه من مقاصد الفن ولو زاد بعد قوله
من الاعراب او حمل عليه لاطّرد كذا اعترض في الامتحان
على تعريف البيضاوي لحرف الجر ويمكن ان يقال انه اشارة
الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها
في التقسيم كما سيجيء هذا مفهوم من كلامه ايضا في بحث
المجرورات في الامتحان وهو اي مقتضي الاعراب في الاسماء
حال من المبتدا والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الجزء
اليه او ظرفه وهو اظهر توارد المعاني المختلفة عليها
اي كل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة
او حكما وارد على اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع
اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام الاحاد الى الاحاد فالمقتضي
في التحقيق هو المعاني كما يشعر به قوله فانها اه وقوله وهي
تقتضي اه لا توارده كما يكون اضافة اليها اشارة الى ان اقتضائها
بسبب تواردها عليها فانها اي المعاني المختلفة امور
خفية تستدعي علامتها اي كل امر منها يستدعي علامة ظاهرة
لكن قد يمنع من ظهورها مانع فان كان حالا في اخر الكلمة
فتقديرية فان كان في نفسها فمحلية كما يجيء في الباب
الثالث نعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب

المعاني المختلفة المتواردة المتداولة

المختلفة صفة المعاني بتاويلها بالجماعة ولذا كانت مفردة لحصل المطابقة الصفة والموصوف

متعلق باقتضاه او حال من فاعله لا بتعلق بعروض والمعنى العارض اعم من المشابهة التامة فيصح التفريع بقوله فيوجد اه فافهم منه

وانما لم يقل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا على ما انس به المبتدى واشعارا بجواز القاب المبنيات فى المعربات منه

او جب كون اخر الكلمة زيد مضموما واخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اى بواسطة الفاعلية الوارد على زيد وبواسطة ورود المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثانى واوجب غلام ايضا كون آخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى كونه منسوبا اليه لغلام بسبب تعلقه به فالعامل يحصل المعانى الخفية فى الاسماء بسبب تعلقه بها وهى اى المعانى الخفية تقتضى نصب علامتها اى الاعراب فالعامل يحصل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا للمعانى وعلاماتها انما هو باعتبار النحويين واما فى التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة وجعلها النحويون كانها هى الموجبة على ما هو رأى الرضى وقال الفاضل العصام بل الالة هو اللسان وجعل العامل الة مبنى على التنزل ايضا اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل بكون دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد فى غير الحرف والماضى والامر بغير اللام والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظى والتقديرى وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه وفى الافعال اى مقتضى الاعراب

قوله وفى الافعال عطف على فى الاسماء فى قوله وهو فى الاسماء والمراد بالافعال المضارع فقط فالجمع اما باعتبار الافراد او للمشاكلة واما التنبيه على تنوع المضارع كما قيل ففيه خفاء لمحرره

وانما قال الاضافة على بكونه منسوبا اليه تنصيصا على ان المراد منها كون الشئ مضافا اليه لا كونه مضافا فانه لا يقتضى الجر بخلاف الاول كما لا يخفى منه

فالعامل يحصل ويوجب الاعراب بواسطة المعانى الخفية ظاهرا واما فى الحقيقة فالموجب له هو المتكلم واللسان والعامل آلة منه

ولما وقع فى عباراتهم عند بيان المعانى المقتضية الاضافة وذكرها على وفق كلامهم وكان المتبادر منها كون الشئ مضافا وهو ليس بمراد لانه ليس مما يقتضى الجر بل المراد كونه مضافا اليه وهو ليس بظاهر منها لعدم الصلة فان اختلاف اللفظ يدل على اختلاف المعنى وسيجئ ان حذف حرف الجر فى غير المواضع الثلثة ليس بقياس فسرها بقوله اى كونه الى آخره بيانا للمراد ونظرها بالمقصود وعلى انه لو ذكر الصلة لم يظهر المراد منها ايضا بلا قرينة لكونه معنى مجازيا التزاميا كما ذكرنا فى بحث الخواص ولا قرينة ظاهرة هنا فيحتاج الى التفسير ايضا فافهم منه

اى منصوبة فالاضافة على نهج قطيفة منه

وانما لم اقل اولا فى الفعل المضارع المشابهة التامة للاسم حتى يكون اخصر لانه يفوت نكتة حصر لكن المشابهة للمضارع وحسن المقابلة والمضارع ما فى اوله احدى الزوائد الاربع المشهورة ويدل على الاستقبال والحال اما بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز وانما سمى المضارع به لان المضارعة هى المشابهة مشتقة من الضرع فى اللغة فكان كلا المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا بسبب تلك المشابهة فاهدى احدهما الاعراب والآخر الى الآخر العمل فكل منهما اصل فيما اهدى ما فرع فيما اهدى له منه

الاعراب فيها المشابهة التامة للاسم اى الاسم الفاعل كما سيجئ التصريح به وهى فى المضارع فقط لا فى سائر الافعال وانما لم يقل وفى المضارع اولا حتى لا يحتاج الى البيان ثانيا ليحسن المقابلة بالاسماء وانما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة او التنبيه على تنوع المضارع كالجهد المطلق والمستغرق الى غير ذلك او للنظر الى الافراد فانه متشابها لاسم الفاعل ولو صورة كما فى صورة دخول اللام عليه فانه فعل معنى كما سيجئ لفظا ومعنا واستعمالا اما الشبه الاول وهو الشبه لفظا فلموازنته اى المضارع له اى الاسم الفاعل فى الحركات اى فى مطلقها وافق فى نوعها اولا والسكنات اى فى عددهما وترتيبهما وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة قال المص واما التعبير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فليس بمفيد هنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان اعتبار المتعدد اصلا حتى يجوزون ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه كونه بمعنى كل الافراد حتى فى ان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره نحو ضارب زيد ويضرب ومدحرج ويدحرج مثل بمثالين من الاصلين واما الثانى وهو الشبه معنى

فقط الفاء جوابية او فقط اسم من اسماء الافعال بمعنى انته تقديره اذا حصلت المشابهة لاسم الفاعل فانته عن غير المضارع للمشابهة محرره

اى المشابهة لفظا اما كلمة متضمنة لمعنى الشرط عند الزمخشرى نفصل لما اجمله المتكلم اولا فافرادها الفاء اكثريا وقد يحذف لوجود ما يدل او موضع الشرط كما ذهب اليه ابن الحاجب فلا يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظا لا حقيقيا ثم اختلفوا فيها فقال البعض انها اسم و الاخر انها حرف ونقل النحاة على انها حرف والاختلاف فى كونها موضوعة للشرط او متضمنة له وعلى كلا التقديرين يلزم الفاء فى جوابها ولذا اورده فى قوله فلموازنته منه

اى المضارع المعلوم او المجهول مشابه للمعلوم منه

اى المضارع المعلوم اى المجهول مشابه للمفعول منه

وجه المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا لا توجد الا فى المتفق المضارع محرره

اللام على ثلثة اوجه احدها ان يكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على اسمي الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق وقيل هي فيه للجميع حرفي ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل و المفعول لكنا منعوه عند التصغير والوصف وقيل موصول حرفي وليس بشيء لانها لا تؤول بالمصدر وربما وصلت بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع وهذا دليل على انها ليست حرف تعريف ابن هشام

فلقبول كل منهما اي المضارع واسم الفاعل التنوع
والانتشار بين المعاني والاحتمال لها على سبيل البدل عدل
عن العموم الشائع في كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة في
كل منهما والحمل على الشيوع بعيد والتصريح به اولى والخ
لخصوص فان الاسم اي اسم الفاعل عند تجرده عن اللام
يفيد الشيوع بين الافراد وعند دخول حرف التعريف
عليه تخصص انما قال حرف التعريف ولم يقل عند دخوله
بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الظ
للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله
عليه مبني على اعتبار كون اللام حرف التعريف ولو
صورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما ولو
صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم الفاعل فضلا
عن المشابهة له بل فعل في المعنى والتحقيق على ما هو راي
الجمهور كما سيجيء وانما لم يقل او لا حرف التعريف
لعدم الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد ثم ان في اختيار
اللام اشارة الى ان الاختلاف الجاري في حرف
التعريف ان الالف واللام او كلاهما جار في الموصول
ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب
سيبويه كما في حرف التعريف نحو ضارب فانه يحتمل زيدا

اي الشمول الى الافراد على سبيل البدل والى الحال والاستقبال لكن المراد العموم بقرينة قوله والخصوص

وارادة العموم من الشيوع بقرينة مستعد والعدول التلذذ فتفكر

اعلم ان اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول حرف التعريف حقيقة عند المازني لكنها كا لعهد فيفيد المعرف بها موصوفا النكرة كقوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا انها للعهد كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا واما عند الجمهور فهي اسم الموصول حقيقة لكنها حرف التعريف صورة سيجيء من المص تفصيلها والموصول قد يعامل معاملة العهد فيصح كون النكرة وصفا له كقوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب على ان غير المغضوب صفة هذا اذا كان اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث واما اذا لم يكونا بمعناه فهما كا لصفة المشبهة كالمؤمن و الكافر واللام فيهما حرف التعريف اتفاقا كذا في المطول

اي اللام التوين مطلقا حقيقة او حكما

او وان لم يكن اللام حرف تعريف وان لم يكن الا صورة

فقدم التجرد عن حرف الاستقبال لاشتهاره دخوله وشيوعه بالنسبة الى حرف الحال فاشتدت الحاجة الى تجرده عنه عند اعتبار التجرد عنهما وقدم الحال عند الاحتمال لتبادرها ثم التجرد بعد الدخول كما هو المتبادر وعدم دخول اولا

زيدا وعمرا وغيرهما والضارب فانه يختص بمعين سواء كان اللام
حرف التعريف او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان يكون صلته
معلومة عند المخاطب وكذلك المضارع عند تجرده عن حرف
الاستقبال والحال قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثاني
فانه يوجد في الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد
لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما بخلاف الحال فانه
المتبادر فلا يشتد الحاجة الى حرف الحال يحتمل الحال والاستقبال
قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لمتبادره بخلاف الثاني
نحو يضرب وعند دخولهما اي دخول احدهما عليه تخصص
او دخول حرف الحال والاستقبال على المضارع
بالاستقبال او الحال نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة
الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن حالية او مقالية وهي
حرف الاستقبال في المضارع والامس في الاسم وحرف الحال
والآن وغدا فيهما الى الحال لاقتضاء مفهومهما الوقوع
واما الثالث فهو الشبه استعمالا فلوقوع كل منهما صفة
لنكرة بحسب الظ واما في التحقيق فجزء الاول منهما نحو جاءني
رجل ضارب او يضرب فانهما في الاول مركبة وفي الثاني جملة
فاطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة لظهور المراد او
على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولدخول لام الابتداء
عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب فهذه المشابهة اي

فانه مختص بواحد منها على التعيين سواء كان اللام فيه حرف التعريف او اسما موصولا فان الصلة يجب ان تكون معلومة

قوله كذلك مبتداء الاول و المضارع مبتداء ثان و الخبر يحتمل فعند متعلق بيحتمل لحرره

اللفظية او غيرها كالحالية ولذا لم يقل عند التجرد عنهما لحرف الحال والاستقبال امس والآن وغدا الثاني والثالث مخصوصان والبواقي مشتركة

اي حرف الاستقبال و الحال

عطف على قوله فلقبول كل منهما اي مسابقة الفهم

لاقتضاء مفهومهما الوقوع وقرب الحال اليه لحرره

اى لفظا او معنى واستعمالا تقتضى تطفل المضارع اى تبعيته
للاسم فيما اى فى شئ وهو اى الاسم اصل فيه وهو اى ذلك
الشئ الاعراب والمراد به ههنا استعداد الاخر للحركات
العاملية وعدم الامتناع لفظا وتقديرا ويقابله البناء لاثر
العامل كما لا يخفى كما تقتضى تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو
اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما والقوم
اعتبروا الشبه الثانى بينه وبين اسم الجنس وفى نظر المصنف ادق
بالقبول احق لانها لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهة لكل
منهما تامة كما اعتبر فوافى بيانه وجه الاشتراطا احد الزمانين
فى عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضى لم يكن المشابهة
لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت من كلا الجانبين
ولانه لا يظهر حسن هذا الشبه الجمع بين الشيئين فى امر غير قصد
الى الناقص بالكامل فيجوز فى مثله التعاكس كما يظهر ذلك
من تتبع كلامهم فاعرابه ليس باصالة واذا قلنا لن يضرب
فلم اوجب كونه اخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة
لاسم الفاعل ثم اعلم اى بعد ما علمت مفهوم العامل
وما يتعلق به ان العامل المراد به ما يعم الاصلى وما الحق
لذكره فى الاقسام ولذا اعاد مظهرا او لانه يراد به غير ما
سبق المفهوم وهنا الافراد على ضربين لفظى ومعنوى

هذا هو الملايم للسابق والموافق لكلام الشيخ فى بيان وجه اختصاص التنوين بالاسم ومن عكس فقد عكس

فهذه هى المشابهة لاسم الفاعل خاصة وشابه الاسماء المشتركة ايضا كالعين فان كلا من المضارع والاسم المشترك شايع عند فقد القرينة المعينة وخاص عندها وقد شابه غيرها فان للاسم صلاحية الفاعلية والمفعولية والاضافة دون احد من العامل واختصاص بواحد منها عند دخوله كذلك المضارع فان له صلاحية للحال والاستقبال عند التجرد عن القرائن وعندها يختص بواحد منها لكن هاتان المشابهتان لا توجبان الاعراب لكونهما غير تامتين

ومعنوى فاللفظى ما يكون للسان فيه حظ ولا يكون
معنى يعرف بالقلب وهو اى اللفظى على ضربين سماعى
وقياسى فالسماعى فى اصطلاح هو الذى يتوقف
اعماله بخصوصه على السماع والمراد به اللغوى فلا دور
ولا يمكن ان يذكر فى عمله قاعدة كلية موضوعها غير
محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة
من سماعية صيغة اذ قد يكون ما صيغة سماعية قياسا
يذكر قاعدة كلية فى عمله كالصفة المشبهة كما سيجئ وانما
قدمه على القياسى عكس ما فى المصباح لسهولة ضبط افراده
المقصودة معرفتها لاجل الاحكام عليها لقلتها وانحصارها
بخلاف افراد القياسى فانها اكثر عددا من ان تحصى ولان من
اقسام القياسى ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو
حرف الجر كالظرف المستقر وبعض الاسماء والافعال والمضاف
معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه
قد تحتاج فى العمل بعض المعمولات الى حرف الجر وهو من
تمام العامل لا المعمول كما سيجئ فلا بد من معرفته قبلها فان
قيل ان حرف الجر لا يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من متعلق
على ما سيجئ كما تحتاج اليه فلا بد من معرفتها قبله قلت ان
الفعل من حيث الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصفة

اى العامل اللفظى قدمه لان مفهومه وجودى اولا لان اقسامه اكثر او لكثرة انواع عمله فيهم تحصله فانه يجر وينجزم وينصب ويرفع والمعنوى يرفع فقط

قدم السماعى عليه لان انواعه مضبوطة وافراده منحصرة على اعداد معلومة فضبطه اسهل فيليق تقديمه بخلاف القياسى فانه ولو كان انواعه مضبوطة ومعلومة لكن افراده غير محصورة و معلومة جدا فضبطه متعسر بل متعذر لكن بعد معرفة انواعه يحصل علم اجمالى بجميع افراده فلذا اخره ومن قدم القياسى نظرا الى افراده ولكل وجهة ومعنى الاطراد الدخول تحت القاعدة كما سمعت آنفا

من الصرف الذي يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبيهه بخلاف
حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل وان كان
غير معلوم منها الا انه اخر للاطراد واما تقديم سائر السماعي
فلاطراد لحرف الجر وهو اي السماعي ايضا اي كاللفظي
على نوعين عامل في الاسم وعامل في الفعل المضارع
والعامل في الاسم ايضا كسماعي على قسمين عامل في
اسم واحد وما عامل في اسمين اعني المبتدا والخبر في
الاصل اي قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول
العامل اسما وخبرا له اي يسمى الاول اسما والثاني خبرا له
والعامل في اسم واحد قدمه لكون معموله واحدا ولكونه
اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من تقديم غيره على
القياسي للاطراد له حروف تجره اي الاسم واحدا
سماعيا بالنسبة عملها اللفظي عملها المعنوي في الاصل
والحمل عليه في غيره تسمى حروف الجر وحروف الاضافة
لوجود معناها في مخصوصها وهو ما وضع لافضاء
الفعل او معناه الى الاسم او المأول به او حمل
عليه وهي عشرون الباء وهو للالصاق
اي لافادة لصوق امر لمجروره وهو اما

الى مجروره وهو اما حقيقي نحو به داء وامسكت الحبل
بيدي او مجازي نحو مررت بزيد اي التصق مروري
بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم ولذا لا يذكر باءه وهو
يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت اشتريت
الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا حال
الشراء ذكره في الامتحان ولما كان الالصاق اصلا
وغالبا كما ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم
يذكر سائر معانيه ولان المقصود الاصلي بيان العامل
لابيان العامل لابيان معانيه قدمه لبساطته وكثرته
في الاستعمال وعدم خروجه عن كونه حرف جر ولذا
يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه
ويكون للابتداء والامر ولذا لم يكسر في المضمر الا في ياء
المتكلم ومن وهي للابتداء في المكان بلا خلاف
وفي الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من
اول يوم قيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد
فائدتها في مقابلتها نحو اعوذ بالله منه التجئ اليه
منه فيه انه لا يتمشى في نحو من التفضيلية ذكره في
الامتحان واجاب عنه بعض الكمل بان عدم التمشي
ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو في تقدير ترقى في الفضل



منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد
ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال المحققون
انه الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل
في الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان مقصوده
بيان العامل لا استيفاء المعاني فذكرها لمناسب
معناها في الجملة والى هي للانتهاء في المكان نحو خرجت
الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام الى الليل بلا
خلاف وفي غيرهما نحو قلبي اليك اي منتهٍ ميله و
شوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله تعالى ولا
تاكلوا اموالهم الى اموالكم لان ذلك ممنوع بل الحق
كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكره في الامتحان
ولو سلم فلقلته قدمها على عن لمقابلتها لمن ولم يذكر
حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع
ولانها لا تدخل الا على المظهر فلا تستحق التقديم على ما
ما قدم عليها وعن هي للبعد لم يذكر البصريون لها معنى
سواه ذكره الدماميني في شرح التسهيل والمجاوزة
اي تبعيد شيء عن شيء الى آخر وهي انما تكون حقيقة
بزوال الاول عن الثاني ووصوله الى الثالث كرميت
السهم عن القوس الى الصيد والاول عام لما كان

وما كان بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم او
بالزوال وحده كاديت عنه الدين كما ذكره في الامتحان
فذكرها بعده للاظهار وما ذكروا من عمومها للاخيرين
فانما هو بالتجوز لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة
كما صرح به الفاضل العصام قدمها لمناسبتها لمن اذ
قد يجوز استعمالها في محل ولو بالاعتبار نحو سقاه
عن الغيمة اي بعده عنها بالارواء ويجوز بمعنى
سقاه من جهة الغيمة قال مولانا السروري بقال
خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا
لم يرد وعلى هي للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء
حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه دين كان ثقله
يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من ابسط لشبهها
لعن في انها قد يكونان اسمين نحو من عن يميني ومن
عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير
اي عني لعمر الله اعجبني رضاها واللام هي للتعليل اي لبيان
علة شيء ونفعا كضربت للتاديب ادخارا كخرجت
لمخافة شرك لم يذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم
عدوا وحزنا ومثل لدوا للموت وابنوا للخراب لان
المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره في الامتحان و

والتخصيص اي لبيان اختصاص شيء وارتباطه للمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس والنسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبتنى على تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصه بالمسند كما في التوكل على الله تعالى فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الفرق وفي تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها قدمها على في لبساطتها وفي اي للظرف اي ظرفية مدخولها حقيقة كما في ولاصلبنكم في جذوع النخل فان التحقيق انها للظرفية على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها فيه بمعنى على قال بعض الكمل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء يصلح لفي وعلى منه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى واذا استويت انت ومن معك على الفلك قدمها على الكاف مع بساطتها لانه لا يدخل على المضمر الا على قلة في المرفوع نحو انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل واللام بكسر ابدا بخلاف في والكاف اي

ان كان الحصر المستفاد فيهما ... راجعا الى شيء واحد او بيان الفرق ان كان المرجع متعددا او التحقيق ان اللام الجارة تفيد الحمد لله تعالى وتعريف المسند تفيد حصر الحمد في اختصاصه به تعالى وبين الحصر ... احدهما تاكيد للاخر
احمد نازلي

الكوز او مجاز كالتجارت في الصدق ومنه قوله تعالى

وقليلا ما يدخل على الضمير الغائب واقل منه دخوله على المخاطب المتكلم كذا في التسهيل
عصام

اي للتشبيه نحو زيد كالاسد قدمه على حتى لبساطته ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا وحتى هو للغاية نحو اكلت السمكة حتى راسها او نحو نمت البارحة حتى الصباح و لكونه عاملا اصليا قدمه على رب ورب هو للتعليل اي لانشائه نحو رب رجل كريم لقيته ويستعمل غالبا للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو رب قال بلغته القران قدمه على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء والتاء بدل من الواو ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء بلفظة الله واللام يكسر ابدا وواو القسم وتاؤه ولم يذكر باؤه لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا المعنى وانه داخل في الالصاق قدمهما على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية تخلاف وحاشا هو للاستثناء اي استثناء ما بعدها عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل في الاصل كما يشير قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركهما في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما ومذ قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ

وهو جواب سؤال محقق كان يقول لك احد ما لقيت رجلا فتقول رب رجل لقيت ... وان كان قليلا او مقدر بان يعلم القائل انه في المخاطب ينكر ملاقاته لرجل وكونه جوابا لنفي الفعل في الماضي لا يكون فعله الا ماضيا
عصام

الرضا قوله قدمه الى هنا دليل احوط لخفته وكونه لغة عامة العرب اي قول النحاة الا اصله منذ بدليل الى
عصام

لخفته ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص
بالحجازيين على ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم
المذكور غير موثوق به لما قال صاحب المغني انه غير منقول
عن العرب ومنذ هما للابتداء اي لابتداء زمان الفعل
حال كونها في الزمان الماضي يعني انه اذا اريد بما بعدهما
الزمان الماضي فمعناهما ان مبدأ زمان الفعل مثبتا
او منفيا هو ذلك الزمان الماضي لا جميعه كما اذا قلت
سافرت من البلد او ما رايته منذ سنة كذا ولم تكن في
تلك السنة يكون المعنى مبدأ السفر او عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد الى الآن واما اذا اريد بما بعدهما
الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضى بعضه فمعناهما
الظرفية لفعلهما مع التساوي كما اذا قلت ما رايته منذ
شهرنا او يومنا وكنت في ذلك الشهر او اليوم يكون
المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم
والحاضر ان لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل
الى ما وراءهما فلا يصح اعتبارهما مبدأ له وقد يكونان
اسمين بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ
وما بعدهما خبرا فهذا البيان انتظر ادتي قدمتها على خلا
وعدا الآن خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا

وعدا الآن وخلا قدمه لتقدم الخاء وعدا هما للاستثناء
ويكونان فعلين وهو الاكثر يجيء التفصيل في بحث
المستثنى قدمتهما على لولا لان كونها حرف جر مختلف فيه
مع قلتها في الاستعمال ولولا هي لامتناع شيء لوجود
غيره فانها يجر بها اذا اتصل بها ضمير كما ورد في بعض
اللغات نحو لولاك لهلك عمرو فسيبويه تصرف في
العامل لئلا يلزم التأويل في الفاظ كثيرة فجعل لولا
حرف جر بمعنى نزل منزلته في المآل واقع موقع لام
التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك والاخفش
تصرف في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق
بالتأويل فجعله مستعار المرفوع كما في قولهم ما انا كانت
والاكثر لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف
خبره وجوبا ولكثرتها بالنسبة الى كي قدمتها عليه لان
كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير لكن
للضمير الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية وكي فانه يجره
اذا دخل على ما الاستفهامية هو للتعليل نحو كيمه فعلت
اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه حرف جر حذف الف
ما كما في لم وعم قال الدماميني في شرح التسهيل ان فيه ثلثة
اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين

والثاني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث
انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول
اكثر البصريين ولعل هو للترجي فانه يجر به في لغة عقيل
ولذا اخره بفتح العين مصغر ذكر الدماميني كقوله فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك
قريب ولا بد اي لا فراق حاصل لهذه الحروف اي لحروف
الجر من متعلق بفتح اللام ولو محذوفا والظاهر لا بد الظهور
تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال الرضي يجب حرف
مثله عن النظر بجعل الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف وكل
مصدر يتعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا
الجار مع مجروره خبرا عن ذلك المصدر لان فيه معنى الحر
لان فيه معنى المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضمير
كما في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي حاصل عليكم و
حكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفي المبني
وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف
وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع
تنوينه تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو فعل
او شبهه وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة
بالفعل او معناه والمراد به ما سنذكره من انه كل لفظ

اسم الفاعل واسم المفعول وصفة مشبهة وافعل التفضيل والمصدر

ظرف مستقر ومنسوب ومستعار وغير ذلك

قوله على بالجر والنصب اشارة الى الجر فيه والنصب على الاستثناء ويختار والبدل

وقال الفاضل العصام عن بعض البغداديين

كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف
وسيجيء تحقيقه الا الزائد بالجر او النصب استثناء من
هذه الحروف منها نحو كفى بالله مثال للفاعل وبحسبك
درهم مثال للمبتداء والا رب وحاشا وخلا وعدا ولو
ولولا ولعل فان لها بدا من المتعلق فانها اي هذه
المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء من الفعل وشبهه
ومعناه اي لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل يتعدى
ذلك الشيء بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التاكيد او
تحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل او
للتكثير لا تعدية العامل وحمل الزائد في العمل على غيره
مما هو للافضاء للاشتراك في الصورة والحرفية و
تصور معناها فيه بضرب من التاويل ورب اما على
الزائد للاشتراك في عدم الافضاء او غيره للاشتراك
في افادة المعنى او على من الاستغراقية للاشتراك
في افادة التاكيد وذهب الى هذا الدماميني وابن
طاهر وتبعهما العص وذهب الجمهور الى انها معدية
لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان ارادوا
به العامل المذكور وهو متعد بنفسه وان قصد تشبثه
في معموله كما في مثل رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى

الى التعدية وان اراد وانه المحذوف وهو حصل او مثله
كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه معنى
الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكره والمجرور
العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاء في
الفصيح كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت او واخوه
اكرمتهما ولا يجوز بزيد واخاه مررت او واخوه مررت
بهما مجرور الزائد ورب باق على ما كان عليه قبل
دخولها من كونه فاعلا او مبتدا كما مر او خبرا كما
زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيته او لقيت
مجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول او مفعول
كما في مثل زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور
لان لرب صدر الكلام ومجرور حرف الاستثناء وهي
حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ما سيجيء في بحث
المستثنى في وجوب النصب ولو محلا في كلام غير
موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر في
بحثه ذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشيء كرب
وتبعه المص واستصوبه ابن هشام قال لانها لا
توصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد

او على غيره للاشتراك في افادة المعنى لكنها لم تجر بهذا ابن هشام ونقلت كلامه ملخصا او قال المص فيما علقه وجه الجر بها الفرق بين كونها افعالا وبين كونها حروفا

اى معنى ذلك الشيء من الفعل وشبهه ومعناه

قال المص في الحاشية وجه الجر بها وبرب التنبيه على ان الاصل في الجر ان المختصة بالاسم تعمل اعراب المختص به

ولو محلا في كلام موجب تام وفيه جواز النصب واختيار البدل

الزائد في العمل للاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني
كون معنى التعدية ما ذكرتم بل معناها جعل مجرورها محل ايصال
اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد انتفاءه
عنه وانه لا منع مكابرة والا ينتقض بتعريف حرف الجر
منعا باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على
هذا المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشيء
كسائر حروف الجر ومجرور لولا ولعل مبتدا مرفوع المحل
وما بعده لفظا كما في الثاني او تقديرا كما في الاول خبره
فيهما غير متعلقين بشيء ومحمولان في العمل اما على الزائد
او على غيره كما سبق نحو لولاك موجود لهلك زيد و
ولعل زيد قائم ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل
على انه مفعول فيه لمتعلقه اي ما عدا هذه ان كان
الجار في او ما كان بمعناه كالباء نحو صليت في المسجد او
بالمسجد هذا على راى ابن الحاجب واما على راى الجمهور
فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير
في او على انه مفعول له لمتعلقه ان كان الجار لاما او ما بمعناها
كالباء نحو ضربت زيدا للتاديب وكم عصيت وهذا كالمفعول
فيه في الاختلاف او على انه مفعول به غير صريح ان كان
الجار ما عداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى

مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور كما صرح



الى الجار والمجرور اى يسند المتعلق الى المجرور بواسطة
الجار ففى العبارة مسامحة اذا الجار آلة ووسيلة فى افضاء
معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذى
هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى هو من
قبيل المعمول كما حققه فى الامتحان فيكون اى مجموع
الجار والمجرور على ما هو المناسب للسياق فعلى هذا
يكون فى قوله مرفوع المحل تسامح او تجوز بتسمية الكل
باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه فلا تجوز
فيه على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد ويجوز تقديمه اى تقديم ما هذا
اى يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور على
متعلقه نحو بزيد مررت لانه معمول ضعيف يعمل فيه
العامل اينما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالجسم
له فيدخل فيما لا يدخله الاجانب واما نائب الفاعل
فكالفاعل كما يجئ فى بحث المرفوع وقال العلامة
التفتازانى فى شرح مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب الكشاف
ان النائب اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديمه على عامله
فيقال زيد به ممرور لانه ذكر فى قوله تعالى اولئك كان
عنه مسؤلا ان عنه مسؤل لا قدم عليه وقد يحذف المتعلق
فان كان للمتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا فاكتفى به عما

عما يشابهه او المراد به الدال على الحدث فيتمها عاما كالكل
الموجودات كالكائن والحاصل والموجود والمستقر
متضمنا فى الجار والمجرور اى مفهوما معناه منهما غير مسمى
اى الجار والمجرور فى الاصطلاح ظرفا مستقرا فيه لاستقرار
معنى العامل وعمله وضميره واعرابه فيهما اما الاول فقط
واما البواقى فبانتقال كل منها منه اليهما انقباء منهما مقام
فقد يقع ركنا وقد لا نحو زيد فى الدار اى حصل او حاصل
وان لم يكن كذلك اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا
فيهما او لم يحذف متعلقه اى الجار ولو عاما يسميان ظرفا
لغوا اى فضلة مستغنى عنه ابدا فى الكلام لعدم انفهام
معنى العامل منهما وعدم انتقال شئ من الامور الثلثة
منه اليهما ولا لهما اعراب فى انفسهما واما الاعراب
المحل فللمجرور فقط لما سبق نحو زيد فى الدار اى اكل
او آكل بقرينة حالية او مقالية وما حذف بها فكالمذكور
والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة
فكذا مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور
وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا
ومررت بزيد ووجد زيد فى الدار وقد يحذف
الجار وهو اى حذف الجار على نوعين قياسى اى

لكون الظرف جزاء من مفهوم الفعل وقدم فى غيره للحل عليه تدبر منه

واما معنى الفصل فلا يحذف فضلا عن العموم فلا يتصور كون المتعلق منه ظرفا مستقرا

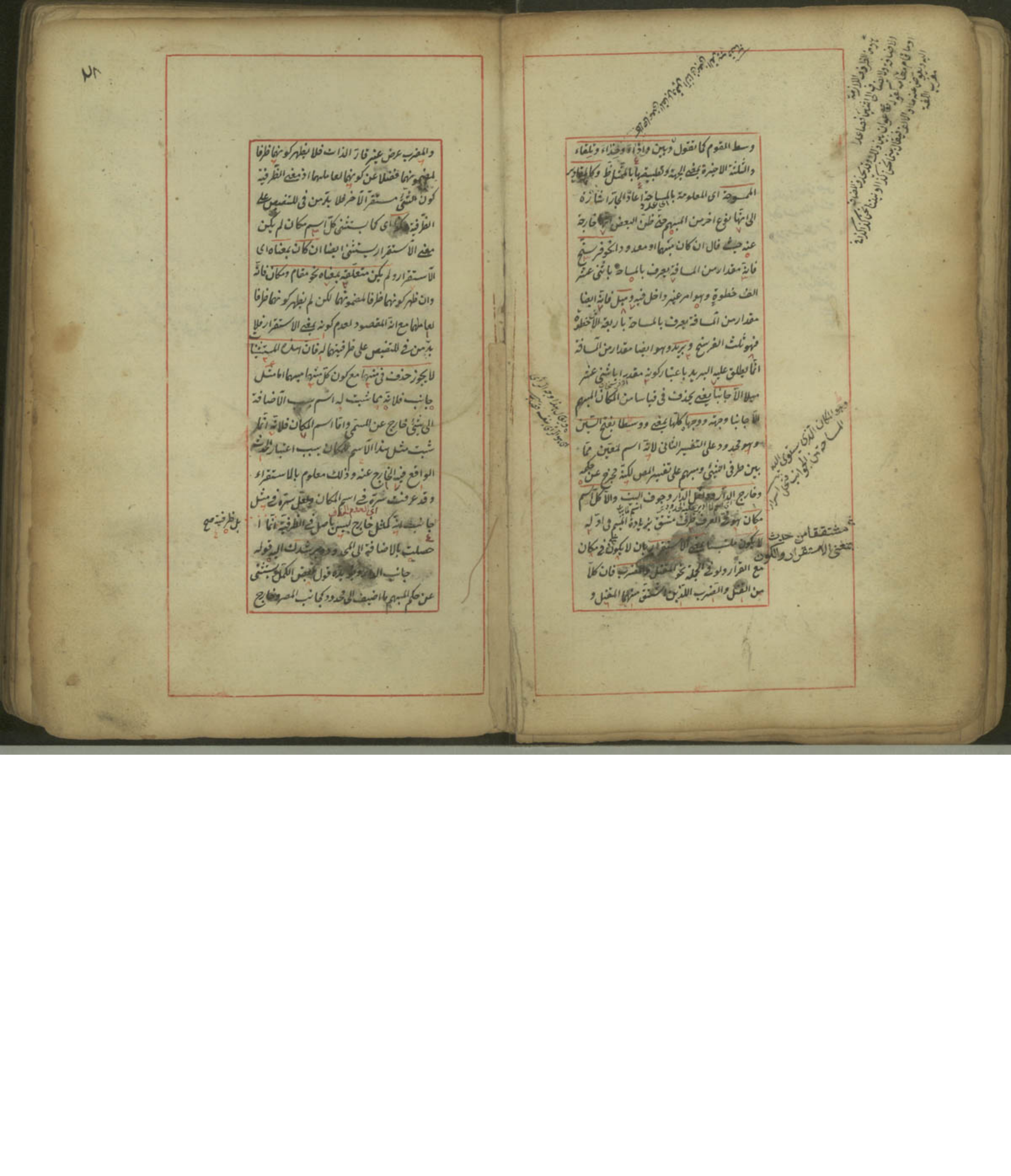
بشير الى انه من نوع الايصال

بان لم يفهم معنى العامل منهما عرفا بل احتاج فى انفهامه منهما الى قرينة

اي مضبوط بضابط كلي بحيث اذا وجد في جزئي من
الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه وسماعي اي غير
مضبوط بضابط كلي بل يحتاج الى السماع في كل جزئي
فالقياسي في ثلثة مواضع الموضع الاول المفعول فيه
فان حذف في لا يا بمعناه اذ لا يقدر الا ان يع
لتبادره وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا منه فياس
اي فياسي ان كان المفعول فيه ظرف زمان مبهما كان
او محدودا اذ الاول جزء من مفهوم الفعل فيصح انتصابه
به بلا واسطة كالمصدر واما انتصابه بسبب شبهه او معناه
وان لم يكن ذلك جزءا من مفهومهما فبالحمل عليه والثاني
محمول على الاول لاشتراكهما في الزمانية نحو سرت حينا
او زمانا وصمت شهرا او ما الاول للاول والثاني للثاني
او كان ظرف مكان مبهما للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما
في صفة الابهام وهو اي مدلوله او اسم ما ثبت له
اسم بسبب امر غير داخل في مسماه بل خارج عنه فهو مبهم
في ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج ومنهم من فسره
بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه
مع انه من المحدود وقيل وغير جامع ايضا لخروج نحو
خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غيره ومثل

ومثل في عدم التعريف بالاضافة ومنهم من فسره بما
لم يعتبر له حد ونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة مع
انهما مما يحذف منه في ويجب ان يستثنى منه مثل جانب
ولذا لم يسلك المص مسلكهما واختار ما هو المرضي عند
ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب
في الاستثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه
مع انه لا بد منه كما ذكره الرضي كالجهات الست وهي
امام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت
كجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء
وجه انسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب اخر
زال عنه اسم الامام والوجه غير داخل في ذلك المكان
وقس عليه غيره وكعند نحو جلست عندك فان تسمية
المكان بعند بوقوعه حول المخاطب او ما في خاينه كداره
وملكه اعاد الجار ليتعين العطف على الجهات ولا
يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم حينئذ كونه
من الجهات الست وليس كذلك ولدى بمعنى عند الا
انه يختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره ونحو وسط
بسكون السين بمعنى بين قال في مختار الصحاح كل
موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست

وما ذكره في الكافية فليس
بمرضي عنده ولذا اسنده
الى غيره حيث قال وفسر
وانما ذكر فيها لكونه اقرب
الى فهم المبتدي
ذكره الفاضل
العصام
منه



وسط القوم كما تقول وبين واذاء وحذاء وتلقاء
والثلثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالمثل ظ وكالمقادير
الممسوحة اى المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة
الى انها نوع اخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة
عنه جف قال ان كان مبهما او معدودا نحو فرسخ
فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثني عشر
الف خطوة وهو امر عرفي داخل فيه وميل فانه ايضا
مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باربعة الاف خطوة
فهو ثلث الفرسخ وبريد وهو ايضا مقدار من المسافة
انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدرا باثني عشر
ميلا الا جانبا يعني يحذف في قياسا من المكان المبهم
الا جانبا وجهة ووجها كلها بمعنى ووسطا بفتح السين
وهو محدود على التفسير الثاني لانه اسم لمتعين مما
بين طرفي الشيء ومبهم على تفسير المص لكنه خرج عن حكمه
وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت والا كل اسم
مكان هو في العرف ظرف مشتق بزيادة الميم في اوله
لا يكون ملتبسا بمعنى الاستقرار بان لا يكون في مكان
مع القرار ولو في الجملة نحو المقتل والمضرب فان كلا
من القتل والضرب اللذين اشتق منهما المقتل و

والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا
لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما اذ معنى الظرفية
كون الشيء مستقر الاخر فلا بد من في للتنصيص على
الظرفية [illegible] اى كما يستثنى كل اسم مكان لم يكن
بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا ان كان بمعناه اى
الاستقرار ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه
وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفا
لعاملهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا
بد من في للتنصيص على ظرفيتهما له فان اصح المستثنيات
لا يجوز حذف في منها مع كون كل منهما مبهما اما مثل
جانب فلانه مما يثبت له اسم بسبب الاضافة
الى شيء خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانه انما
ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث
الواقع فيه الخارج عنه وذلك معلوم بالاستقراء
وقد عرفت سره في اسم المكان ولعل سره في مثل
جانب انه كمثل خارج ليس باصل في الظرفية انما ا
حصلت بالاضافة الى المحدود ويرشدك اليه قوله
جانب الدار [illegible] فقول بعض الكمل يستثنى
عن حكم المبهم ما اضيف الى محدود كجانب المصر وخارج



الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب
بهذا الكلام فيكون في حكم المحدود ولو سلم ان الاضافة
الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل
عليه ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالستر
فيه انه ليس باصل في الظرفية بل يستعمل كثيرا في غيرها
فلا بد من في للتنصيص على الظرفية لا يقال اكلت جانب
الدار او جهة البيت او وجه الخان او وسط الدكان
بالفتح كما نص عليه سيبويه او مضرب زيدا او مقامه بل
يقال اكلت في جانب الدار او في مضرب زيد او في
في مقامه واما ان كان عامل القسم الاخر وهو ما يكون
بمعنى الاستقرار من اسم المكان بمعنى الاستقرا كما
كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا من الحدث الواقع
فيه او لا يجوز حذف في منه لانه لكونه متضمنا للمصدر
بمعناه يشعر بكونه ظرفا للحدث بمعناه فلا حاجة الى
ذكر في نحو قمت مقامه وقعدت مكانه الاول للاول
والثاني وان كان ظرف مكان محدودا او هو ما ثبت له
الاسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه نحو دار
وبيت وبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب
اشياء داخلة فيها كالدار في البلد والبيت في

في الدار والجدار والسقف في البيت فلا يجوز حذف
في منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا و
صفة ولا على المحدود ولا على المكان المبهم لعدم اصا
لتهما فلا يقال صليت دارا بل يقال صليت في دار
الا مما اي من مكان محدود وقع بعد دخل ونزل
وسكن فانه يجوز حذف في منه على الحذف
بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال
ما بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى
ظن الجرمي انه مفعول به وليس كذلك لمجي استعماله
مبني على ان مصدرها على فعول وهو في الاغلب
مصدر اللازم كالخروج وما قيل ان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا
لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل
انما يتم عقلا بدخول ما كما يتم جلست بمجلس ما عقلا ولا
يعد بذلك متعديا عرفا نحو دخلت الدار ونزلت
الخان وسكنت البلد والمواضع الثاني المفعول له
فانه يحذف منه اللام قياسا اذا كان فعلا اي حدثا
لا عينا كجئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي الحدث
فاعليهما ومقارنا له اي للفعل المعلل في الوجود بان



يتحد زمان وجودهما كما في مثال المتن او يكون
زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود
الآخر كقعدت عن الحرب جبنا ثم ان المراد
بالوجود اعم مما في الواقع او في قصد الفاعل فلا
يرد ان مثل شهدت الحرب ايقاعا للصلح
صحيح وان لم يوقعه الشاهد فالمقارنة ثبتت
فيما لابد منه لوجودها في قصده وجه الاشتراط
المشابهة للمصدر بشبهها فتعلق العامل به بلا
واسطة كتعلق المصدر نحو ضربت زيدا تاديبا له
اي ايقاعا للادب عليه فان زمان وجود الضرب
والتاديب واحد لكن التاديب يحصل بالضرب
ويترتب عليه فانا قبل التاديب عين الضرب
فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل العصام
بان هذا حمل بل هو احداث الادب وما يليق
بالشخص والضرب سبب ووسيلة له كالشتم
والنصيحة وغير ذلك بخلاف اكرمتك لاكرامك
لعدم الاتحاد في الفاعل وجئتك اليوم لوعدي بذلك
امس لعدم المقارنة في الوجود وفي هذين الموضعين
اي المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا حذف

اذا حذف الجار ينصب المجرور ان لم يكن نائب
الفاعل ويرفع ان كان نائبه يعني لا يبقى مجرورا الا قياسا
ولا شذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة و
وقوعه في الاول فرضي في الثالث لما تقرر عندهم
انه لا ينوب مناب الفاعل الثالث من المواضع
الثلثة ان بالسكون وان بالتشديد وفتح الهمزة
فيهما فان الجار يحذف منهما قياسا لتخفيف الثقل
الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير
الاسم نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي
لان جاءه الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا
اي لان المساجد لله والسماعي فيما عدا هذه الثلثة
مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس عليه ثم اي بعد
بيان مواضع حذف الجار القياس بعد الحذف
قياسا او سماعا في غير الاولين من السماعي
والثالث من القياسي اذ في الاولين لا يبقى مجرورا
اصلا بالاتفاق كما مر ان توصل متعلقه الى المجرور فان
تظهر الاعراب المحلي فيه لزوال كونه مدخول الجار و
هو المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر في الثالث
لمانع اخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب

البه سيبويه لانه الغالب في حذف الجار فينبغي ان يحمل
عليه ما ابهم حاله وذهب الخليل والكسائي فيه الى ان
القياس بعد الابقاء على ما كان من الجر لان ما ابهم
حاله ينبغي ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان
الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقس عليه ما لم نطلع فيه
لمانع اخر من بعض السماعي وهو النصب على المفعول به
او الرفع على النائبية وسمي اي ما ذكر من حذف الجار
وايصال متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه
حذفا وايصالا وجه التسمية ظ مثال النصب من السماعي
نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ومثال
الرفع منه نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اي
مشترك فيه ومستقر فيه حذف الجار ورفع المجرور
واقيم مناب الفاعل واستتر ومثال النصب
من ثالث القياسي ومثال الرفع منه نحو اعجب ان
ضربت اي انك ضارب وقد يبقى المجرور بعد حذف
الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير
الموافق للقياس النصب والرفع وهذا مختص
عند البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا
عليها سائر المقسم به ومن اراد التحقيق والتفصيل

علامة صيغة المجهول

والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله بالجر لافعلن
اي والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او محذوفين
حال كونهما متلبسين بمعنى واحد بدون العطف
والابدال اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة هذا من قبيل
اكلت من ثمره من تفاحه ولو قال بلا تبعية لكان
اشمل واولى بفعل واحد اصطلاحي بقرينة المثال
فاكتفى به عن شبهه ومعناه او المراد به الدال على
الحدث فيعمها لان مبنى العمل على الاقتضاء واذا
تعلق احدهما به اشتغل بالعمل في مجروره عن غيره
وقضى حاجته فلم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه
بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا
يغني عن الاخر فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل
وبعمرو ولو جعل بدلا لكان بدل الغلط وهو لا يوجد
في كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك
ونحو نظرت الى الفلك الى قمره ولا يقال ضربت يوم
الجمعة يوم السبت بل يقال ويوم السبت ولا يصح
البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين ملفوظين
وقد حولهما مفعولا فيه على
عكس ما يأتي من المثالين قبل لانه يتهم في الاول

اي كلام المصنف
منه

اعلم انه لا يتعلق حرفا جر اذا ظرف بمعنى بمتعلق واحد الا في ثلاث صور ان يتعلق احدهما به مطلقا ثم يتعلق به الاخر بعد تقييده بالاول كما مر تحقيقه في كلما رزقوا الاية او ان يكون الثاني تابعا للاول ببدلية ونحوها او ان يكون المتعلق افعل تفضيل لتضمنه الفاضل والمفضول نحو زيد افضل من عمرو ... المتعلق كلمة المقيد والمطلق شهاب الدين على القاضي

بدل العين من العين



لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وفي
الثاني وجود ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين
وهما ممتنعان وفيه انه ان اريد بالواحد المرة فهو
ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس الذي هو مدلوله
فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم الجمعة
امام المسجد واكلت من ثمره من تفاحه فان الجارين
في كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم
يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني
بالمقيد بالوقوع في مدخول الاول في الاول و
بكونه مبتدأ ثمرا ناشئا من الاول في الثاني فكان
الاول متعلق بفعل عام والثاني بخاص فلا
اتحاد لمتعلقهما بخلاف المثالين الاولين فان
الثاني فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول
فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز لما مر هكذا استفيد من
كلام صاحب الكشاف والبيضاوي والعلامة
التفتازاني ومن تبعهم في تفسير قوله تعالى كلما
رزقوا منها من ثمرة الآية وقول الشارح الاول
ان الجواز بعدم اتحاد معنى الجارين لان معنى
الاول في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني ظرفية

ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء
الثمر ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء التفاح مع
عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر
عن افادة هذا المرام في هذا المقام لان المفهوم
من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام
مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت من تفاحه من ثمره
مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص
بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس و
ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم
يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو
وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به
كما حققنا والعامل في اسمين بمعنى المبتدأ اذ
والخبر في الاصل على قسمين ايضا اي كالعامل
في الاسم قسم منهما منصوبه قبل مرفوعه وقسم
على العكس اي مرفوعه قبل منصوبه القسم الاول
ثمانية احرف ولقد احسن في اختيار الغلة ستة
منها تسمى حروفا والاحسن والانسب الاحرف
لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها باعتبار
ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما شابه



الفعل وعمل عمله الفرعي وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ
معه اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها
تبلغ الكثرة مشتبهة لفظا بالفعل الماضي لكونها على
ثلاثة احرف فصاعدا اي لكونها منقسمة الى الثلاثي
كان وان وليت والرباعي كلعل وكان
والخماسي كلكن ولفتحها اواخرها اي لبنائها على
الفتح ومعنى واستعمالا بالفعل مطلقا لوجود معنى
الفعل وهو الحدث في كل منها مثل التأكيد و
التشبيه والاستدراك والتمني والترجي و
وللملازمتها الاسماء وبالمتعدي خاصة في دخولها
على الاسمين ولذا عملت عمله الاثر تقديم منصوبها
على مرفوعها وهو عمل فرعي له تنبيها على فرعيتها له
في العمل وزيفه الرضي بانه مشترك بينها وبين
ما ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به فيهما
والجواب انه لما شابه لا لنفي الجنس لان في تأكيد
وملازمة الاسماء حمل عليها وبالنها في العمل لعدم
عملها الفرعي وايضا لما شابه بواسطتها الفعل
عمل عمله الفرعي مثلها فلو عمل به فيهما لالتبس بها
لا المشبهة بليس ولم يعكس لان المناسب

المناسب ان يعتبر عمل الاولى الاكثر تمهيدا وقلة الثانية
ولكون ما اشبه به اشباهه ناقصا غير منصرف على التمام
يلزم حط مرتبة الفرع اعني لا على الاصل اعني ان و
حمل ما عليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل
للفاضل العصام وقال الرضي الوجه هو ان اقوى
عمل الفعل نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل
ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية في
العمل فاعطي ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها
وقال الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل
انه لما ثبت لها شبه بالمتعدي اقتضت اولا ما
هو من خواصه من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك
بين جميع الافعال من عمل الرفع ان وان هما
للتحقيق اي لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير
في الاول ومعه في الثاني كما سيجيء وكان حرف
برأسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل
عدم التركيب هو للتشبيه اي لانشاء التشبيه
اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو كان زيدا الاسد
او مشتقا نحو كانك قائم او تقوم وقال الزجاج
اذا الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه اجيب بان



بان التقدير كائنا شخص قائم او يقوم فلما حذف
الموصوف غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد وانما كان بعد
التشبيه ادعاء وقال الفاضل العصام ولبل الزجاج
قوي والجواب ضعيف لان الشخص القائم ان
كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان
غيره فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد
ذكر اداة التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف
الا بشرط غير موجود ههنا والمص كابن الحاجب
لم يتعرض لكونه لاشك متابعة للجمهور او حملا على
التوسع ولكن ايضا مفرد عند البصريين لما مر
هو للاستدراك اى لدفع توهم يتولد من الكلام
المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمة قدر
اداة الاستثناء في المنقطع بلكن فاذا قلت
جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء لما
بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم
بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضي وفي القاموس
الستدرك الشيء بالشيء حاول ادراكه به فالمعنى
ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه
ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام

يعنى كون الموصوف بعضا مما قبله مجرورا بمن
او في كقوله تعالى ومنا دون ذلك وكقوله تعالى ومنهم
مانى القوم دون ذلك وكقولك
رجل دون هذا اى
والحذف بدونه
نادر

الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بما بعده
ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندي بطلب
درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه ورده الفاضل
العصام بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب
ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته وهي
تقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى
فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غايب او لفظا
ايضا كجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت هو للتمني
اى لانشائه وهو طلب ما لا طمع فيه او فيه عسر
فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما
وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليت
لى مالا فاحج به ولعل هو للترجي اى لانشائه
هو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فيدخل فيه
الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك
تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب مكروه كذلك
نحو لعلي اموت الساعة كذا قال الرضي ورضي به
المص على ما هو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب
حيث لم يتعرض للثاني بناء على ما قيل هو مختص
بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشاف

قال الرضي ما بين التمني والترجي حصول محبة حصول
سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل
في الممكن المرتقب وفي المحال وغير المرتقب

مقصود القول قولا لعل الشمس تغرب

حيث قال ولعل للترجي او الاشفاق قال المحقق
الحقاني العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ان
هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب
وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال
انتهى وقال الرضي ان لعل اذا وقعت في كلام علام
الغيوب تكون لرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو ا
لحق لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها
بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة
في القران قد تكون للاطماع وبينه بما حاصله ما ذكره
العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع
في محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع
اما للتبجح على انه لا خلف في اطماع الكرماء او ليكون
على داب كلام العظماء او للبعث العباد على ان لا يتكلوا
على العبادة وقيل انها للتحقيق كان ورده الرضي
بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان
فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام
بان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشي وان لم
يتذكر ثم ان العلامة التفتازاني قال لما كان
ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما

حيث اورد الاشفاق مقابلا للترجي

كان المفيد للشك اذا وقعت في كلامه تعالى تحمل على التشكيك والابهام لانه تعالى متعال عن الشك

اي الاقتصار في المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بلعل وعسى [illegible]

فالمعنى ان ثبوت احد الامرين لفرعون محقق وكون الثبوت محققا كما يكون بحقيقة ثبوت كل منهما لم يكون بحقيقة ثبوت واحد معين لم [illegible]

مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها
بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من
ائمة العربية ان لعل قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه
كل صورة امتنع فيه الترجي سواء كان اطماعا مثل لعلكم
تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون و
رده المص بمعنى صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة
اتفقوا في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق
وبان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية والغرضية مما
وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على
المريض كي اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصلح
لعل وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب وابو علي
وردهما بانه منقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل
الساعة قريب اذ لا معنى فيه التعليل واجاب عنه
الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب في النظر
فالمعنى اي شيء يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب
اتيانها في نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول
القرب عندك فافهم وقيل قد يجيء للاستفهام نحو
لعل زيد اقائم بمعنى هل زيد قائم ولا يتقدم معمولها
اي هذه الحروف عليها لئلا يبطل الصدارة في غير

اي عدم صلاحها لمعنى العلية والغرضية المجرد عن الترجي



انّ واما فيها فلانها حرف موصول كانّ المصدرية
ومدخولها صلتها وشيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على
الموصول لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها في العمل
لكونه بالمشابهة وهذا غير ملائم لما ذكره الرضي والفاضل
العصام في وجه العمل فافهم ولها صدر الكلام وجوبا اي
الكلام الذي دخلت اي عليه معقودا لذاته كان زيدا
قائم او لا كقال زيد ان عمرا قائم ليعلم من اول الوهلة
انه من اي قسم من اقسام الكلام تاكيدي ام تشبيهي
ام غيرهما واما قول الفاضل العصام في وجه وجوب
صدارة ان الجملة في المال فاعل المعنى لانها حرف
تحقيق فان زيد قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل
لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه غير ان المفتوحة و
لما لم يفد هذه الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر
لها الذي هو المقصود افاده بقوله فلا تقع في الصدر
اي صدر الكلام اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها لانه
خرج من الكلامية وصار في حكم المصدر ولا بالنظر الى
كلام جعلت معه جزأ منه كما في مثل عندي انك قائم
لالتباسها بالمكسورة لامكان الذهول عن الفتحة
لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان الصدر موضع

موضع المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا
اخر او ظرفا لخبرها وتلحقها اي الحروف المذكورة ما
الكافة فتلغى اي يبطل عملها وتدخل حينئذ على الافعال ولا تختص بالاسماء كما
يختص بها بدونها اذ لا يلزم حينئذ كون مدخولها صالحا
للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد ضارب فان
المكسورة لا تغير معنى الجملة الى المفرد بل تؤكده وان
المفتوحة مع جملتها اي اسمها وخبرها والتسمية بها
باعتبار الكون قال الفاضل العصام الاضافة لبنى
لادنى ملابسة بل حقيقة عرفية في حكم المصدر فيؤخذ
من خبرها مصدر مضاف الى الاسم اما في الخبر المشتق
فظاهر نحو اعجبني ان زيدا قائم اي قيامه واما في الجامد
فبالحاق الباء المصدرية نحو اعجبني ان زيدا انسان
اي انسانيته كذا في الرضي وقال الفاضل العصام هذا
ليس بوفي فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ
من صفته مقيدا بان يضاف احدهما الى الاخر وهو
الى الاسم كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون
اي بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من اجزائه مصدر
مضاف الى المضاف الى الاسم مثل بلغني ان زيدا ان
تعطه يشكرك ابوه اي شكر ابيه اياك على تقدير

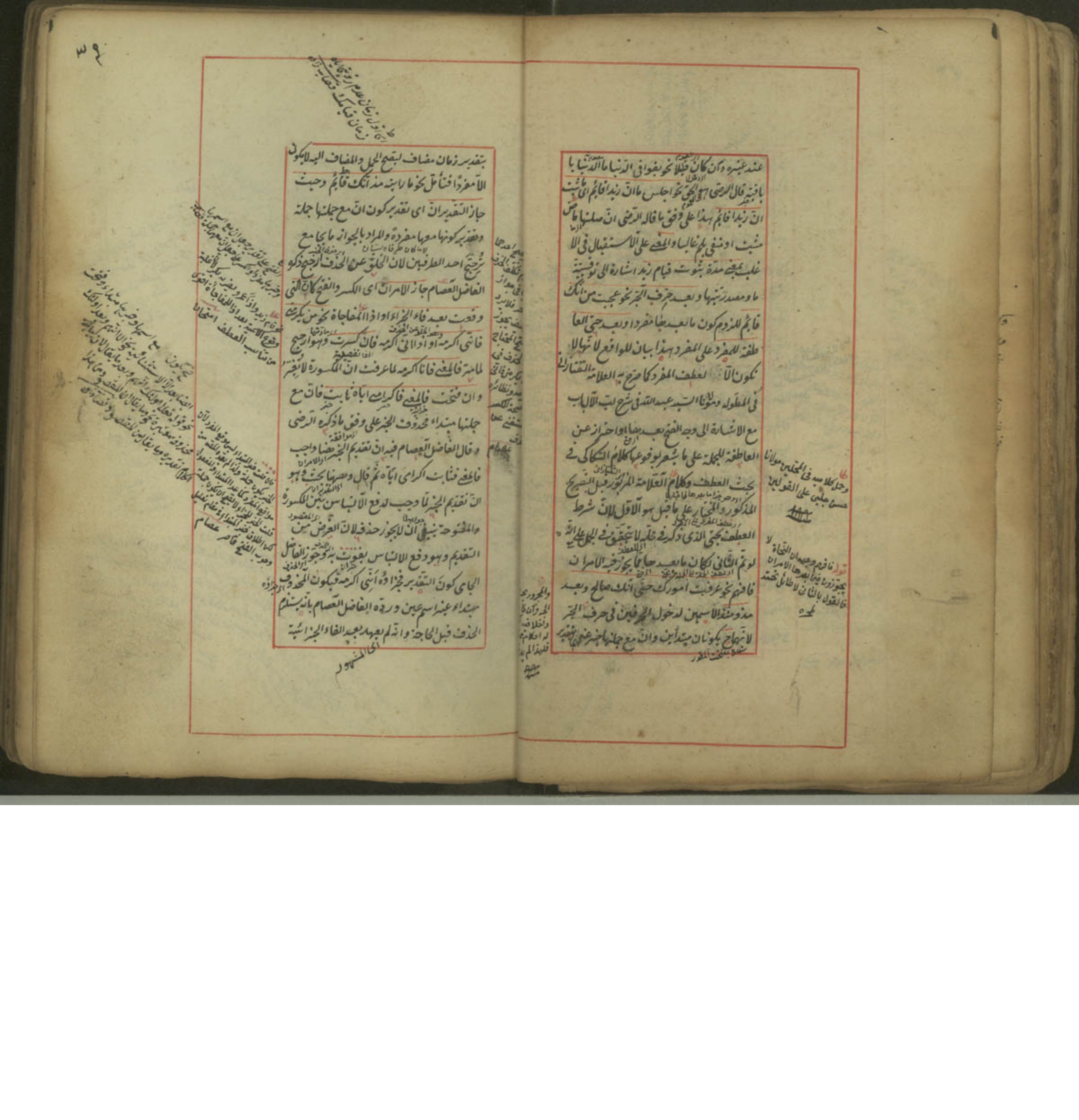


اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك
مثل بلغني ان زيدا ابوه قائم قيام ابيه ومن ثمه اى
من اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة وجب
الكسر في موضع الجمل الاولى اما جمع المفرد او افراد
الجمع على طبق قوله والفتح في موضع المفرد فكسرت
ان اى فادتها بعدا خبر في موضع الاخر وهو ابلغ
منه كما تقرر في محله قال الفاضل العصام في الابتداء
اى حال كونها في ابتداء الكلام ولو تقديرا بان
يكون استينا فانحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان
العزة لله جميعا وجه الكسر ههنا ظ نحو ان زيدا قائم د
في جواب القسم لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين
والمبرد اذا لم يكن في خبرها اللام فانهم يجوزون الفتح
فيج لنا ويلهم بالمفرد واستبعده الرضي بانه لا يقع
المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يؤول به نحو والله ان
زيدا قائم وفي الصلة لانها لا تكون الا جملة كما يجي نحو
قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء با
بالعصبة وفي الخبر عن اسم عين لانها لو فتحت لا يصح
الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو ما
معلى انك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن نحو زيد انه قائم

انه قائم وفي جملة دخلت فيها على خبرها اى ان لام
الابتداء لانها لتاكيد مضمون الجملة كالمكسورة فيكون
موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح كما يجي
نحو علمت ان زيدا لقائم وحال كونها بعد القول
العري عن الظن لان تعلق القول بجملة انما هو لحكا
يتها فلا يتصرف في مضمونها مع انها معمولة لان
معمولتيها انما هي باعتبار لفظها فهي بالقياس الى
معناها باقية على حالها ولذا لا تنقض في قوله معمولة
لان معمولتيها انما هي باعتبار معناها وانما قال
العري عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان في حكم افعال
القلوب فتفتح بعده نحو قل ان الله واحد وبعد
حتى الابتدائية اى التي يبتدأ بها الكلام قيد بها
لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد
والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة او حكما فتفتح
بعدهما نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقوله وجه
الكسر ههنا ظ وبعد حروف التصديق مثل نعم وبلى
وغيرهما نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد قائم
او ازيد قائم وبعد حروف الافتتاح اى حروف
يبتدأ بها الكلام وهي الا واما وقد يقلب همزتها

امرتها صاء وعنا وقد يحذف الالف فى الاحوال الثلث
ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع بلا حفظه فروعها والا واما
والا فالظاهر حر فى الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم
وبعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين
لكارهون لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة
وفتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها والثابتة
اما داخلة فيها لكونها فى حكمها الجارى على اصطلاح
الغير كما زعم الفاضل العصام او فى مفعوله نظرا الى
اصلها نحو بلغنى انك قائم ومفعوله معها نحو علمت
ان زيدا قائم اى قيامه ومبتداء نحو عندى انك
قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس
لوجوب كون كل منها مفردا او ما يضاف اليه حيث وان
كان جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح
لا محالة وحال كونها بعد لو قد مها لبساطتها لانه
اى ما بعدها فاعل لمحذوف لا مبتداء كما جوزه
الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط
على الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا فى الجامى وا
والصواب فتـ بالخطاب لوجوب كون خبرها
ثم فعلا مشتقا ليكون كالعوض عن المحذوف واما

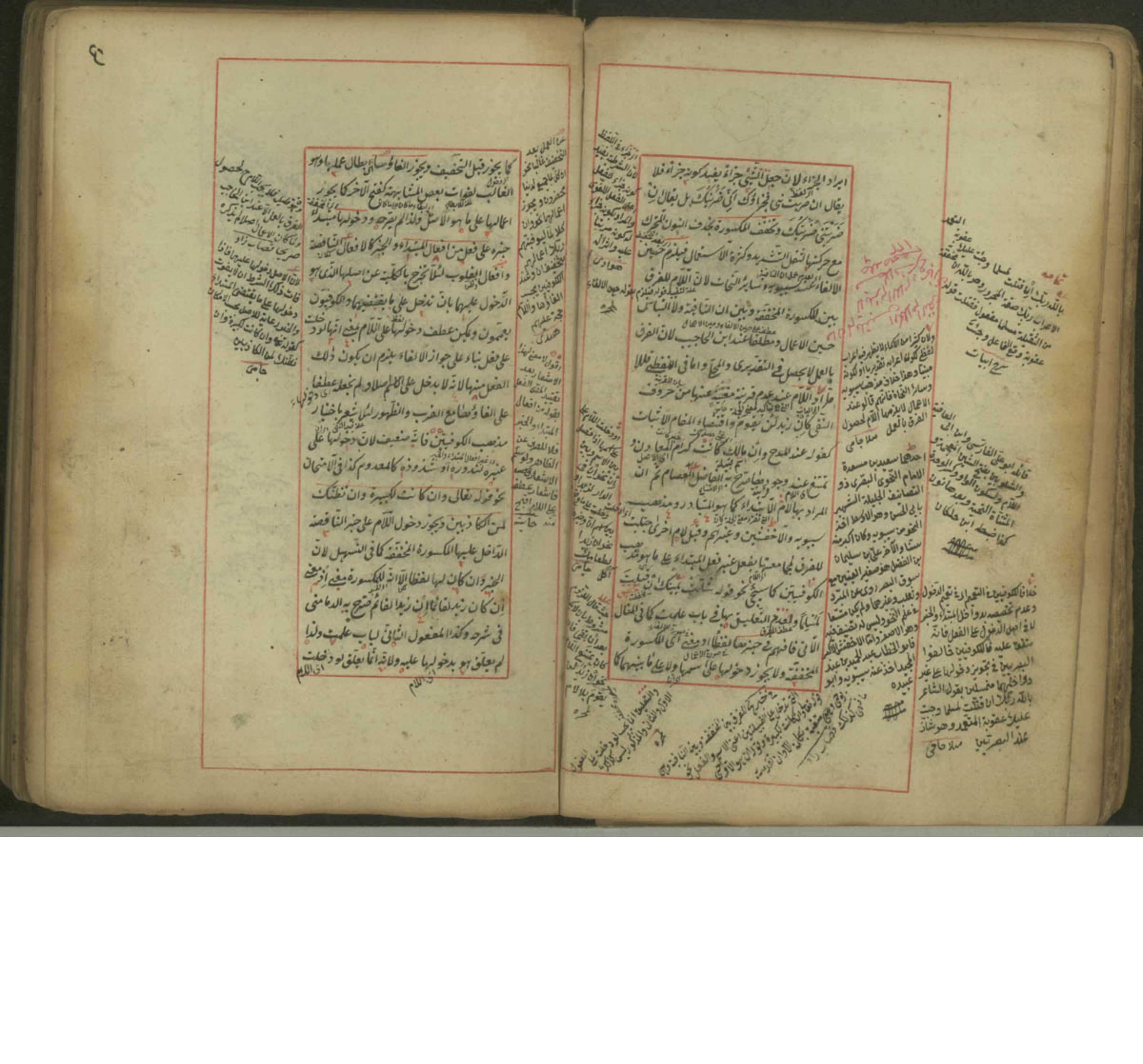
واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا فى الامتحان
وغيره فى بحث حروف الشرط والجواب بان الخبر فى
الحقيقة جامد محذوف وقائم صفته ليس بصواب
لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس
بمتعذر اذ الخبر فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف
لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى اى لو ثبت
قيامك وبعد لولا الامتناعية والتعليم للتخفيفية
لا بـا عده قوله لانه اى ما بعدها مبتداء لا فاعل كما
زعمه الكسائى والفراء اى لولا وجد ذهابك فان
ما بعدها فاعل لا مبتداء للزومها الفعل نحو لولا انك
ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك موجود و
بعد ما المصدرية التوقيتية اى المنسوبة الى التوقيت
بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه
صرح به الرضى ورضى به الفاضل العصام فيكون ظرفا
ولذا تحتاج الى كلام مستقل لتعمل فيها لانه اى ما بعدها
فاعل لاختصاص ما المصدرية توقيتية اولا ولذا
اظهر وانما قيدتها اولا لانها لو لم يرد بها التوقيت
لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان كما لا يخفى
بالفعل لفظا او تقديرا عند سيبويه ونعم الاسم ايضا



عند عنبره وان كان قليلا نحو يقوانى الدنيا ما الدنيا با
باقية قال الرضى ويجى نحو اجلس ما ان زيدا قائم اى ما ثبت
ان زيدا قائم هذا على وفق ما قاله الرضى ان مثلنا ماض
مثبت او منفى بلم غالبا والمعنى على الاستقبال فى الا
غلب بمعنى مدة ثبوت قيام زيد اشارة الى توقيتية
ما ومصدر بتها وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك
قائم للزوم كون ما بعدها مفردا وبعد حتى العا
طفة للمفرد على المفرد وهذا بيان للواقع لا نها لا
تكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازانى
فى المطول ومولانا السيد عبد الله فى شرح لب الالباب
مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها او احتراز عن
العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكى فى
بحث العطف وكلام العلامة المذكور قبل التصريح
المذكور والمختار على ما قيل هو الاول لان شرط
العطف بحتى الذى ذكر فى محله لا يتحقق فى الجمل على انه
لو تم الثانى لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامران
فافهم نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد
مذ ومنذ الاسميين لدخول الحرفين فى حرف الجر
لا نهاج يكونان مبتدأين وان مع جملتها خبر عنهما

بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف اليه لا يكون
الا مفردا فتأمل نحو ما رايته مذ انك قائم وحيث
جاز التقديران اى تقدير كون ان مع جملتها جملة
وتقدير كونها معها مفردة والمراد بالجواز ما يجامع
ترجيح احد الطرفين لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره
الفاضل العصام جاز الامران اى الكسر والفتح كان التى
وقعت بعد فاء الجزاء او اذا المفاجاة نحو من يكرمنى
فانى اكرمه او اذا انى اكرمه فان كسرت وهو ارجح
لما مر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة لا تغير
وان فتحت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت فان مع
جملتها مبتداء محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضى
وقال الفاضل العصام فيه ان تقديم الخبر هنا واجب
فالمعنى فثابت اكرامى اياه ثم قال وههنا بحث وهو
ان تقديم الخبر انما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة
والمفتوحة فينبغى ان لا يجوز حذفه لان الغرض من
التقديم وهو دفع الالتباس يفوت به وجوز الفاضل
الجامى كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه فيكون المحذوف
مبتدا او خبرا اسم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم
الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية

الى المذكور



ابراد الجزاء لان جعل الشي جزاء يفيد كونه جزاءه فلا
يقال ان ضربتني فجزاؤك اي ضربتك بل يقال ان
ضربتني ضربتك وتخفف المكسورة بحذف النون المتحرك
مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم
الالغاء عند سيبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق
بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس
حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق
بالعمل لا يحصل في التقديري والمحلي واما في اللفظي فلا
ثم اللام عند عدم قرينة مغنية عنها من حروف
النفي كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات
كقوله عند المدح وان مالك كانت كرام المعادن و
تمتنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام ثم ان
المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب
سيبويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت
للفرق لما معناها بفعل غير فعل المبتداء على ما هو مذهب
الكوفيين كما سيجي نحو قوله شلت يمينك ان قتلت
لمسلما ولعدم التعليق بها في باب علمت كما في المثال
الآتي فافهم في خبرهما لفظا او معنى اي المكسورة
المخففة ولا يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما

كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو
الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز
اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يترجح ودخولها مبتدأ له
خبره على فعل من افعال المبتداء والخبر كالافعال الناقصة
وافعال القلوب لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذي هو
الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما والكوفيون
يعممون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت
على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك
الفعل منها لانه لا يدخل على الكلم اصلا ولم يجعله عطفا
على الغاء ومضارع الخبر والظهور لئلا يشعر باختيار
مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على
غيره لندوره او شذوذه كالمعدوم كذا في الامتحان
نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة
الداخل عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل لان
الخبر وان كان لها لفظا الا انه للمكسورة معنى اذ معنى
ان كان زيد لقائما ان زيدا لقائم صرح به الدماميني
في شرحه وكذا المفعول الثاني لباب علمت ولذا
لم يعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو دخلت



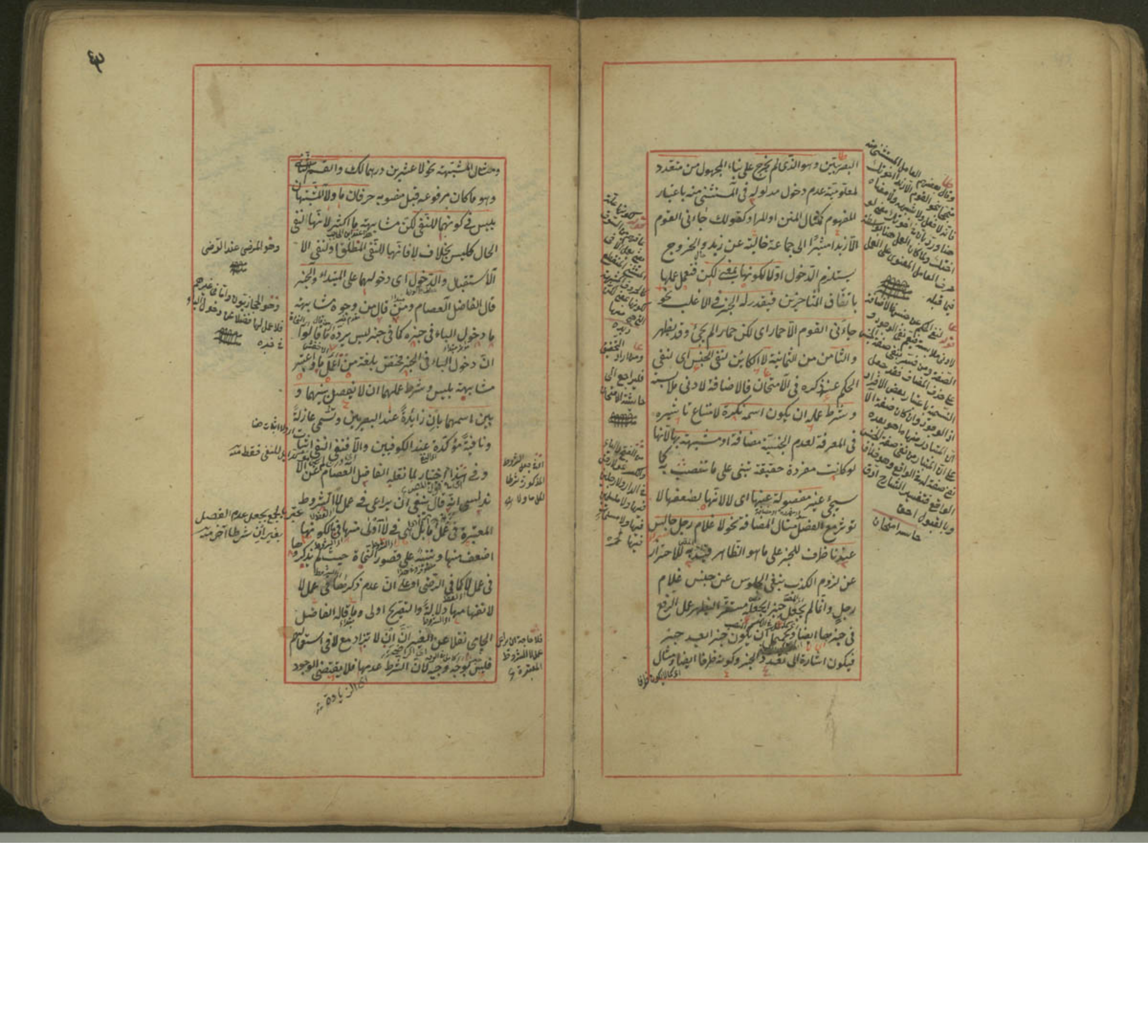
على اول مفعوليه ولما دخل ههنا على نائبيها ونصب او
ليهما العدم المانع لزم ان يجب الثاني ايضا الامتناع
الاقتصار كذا في الرضي وتخفف المفتوحة فتعمل اي
المفتوحة المخففة في ضمير شان مقدر وجوبا لانها اقوى
مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد
عملها في ظاهر فقدر في مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح
الاضعف ويلتزم ح ان يكون قبلها فعل من افعال
التحقيق حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى
انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل
منها فلا يرد مثل قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله
رب العالمين وما سياتي من قوله تعالى وان عسى
ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج في الدفع الى تعسف
حمل اللزوم على الغلبة وجه اللزوم المناسبة في التحقيق
واي وان لم تقتضيه بل الاولوية الالتزم رعايتها
بشهادة الاستقراء ثم الذي كان قبلها الظن يحتمل
المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق والناصبة باعتبار
عدمه بعدم التيقن نحو علمت ان زيد قائم اي انه
وتدخل اي ويجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال
المبتداء او لا متصرفا او لا شرطا او دعاء او لا اي يجوز

اي يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة فعلية
مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية انما هو
اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ واما اذا دخل فيجوز
كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس معنى الدخول في
المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم ويلزم معها مع
الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء اي مع دخولها
عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة حرف النفي
لا او ما او لن ولم ولما وان نحو علمت ان لا تقوم
بالرفع اي انه وتبينت ان ما تقوم وقوله تعالى
ايحسب ان لن يقدر وقوله تعالى ايحسب ان لم
يره احد وظننت ان لما تقم وعلمت ان ان تقوم
او السين نحو قوله تعالى علم ان سيكون او سوف
كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدر
او قد نحو علمت ان قد يقوم ليكون كل منها كالعوض
عن المحذوف وللفرق بينها وبين الناصبة
فان اخذ الحروف لا يقع بينها وبين فعلها لانها
معه بتاويل المصدر والفصل بها ينافيه الا بلا
ولانها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بها
فانها لكثرة دورانها تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها



نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فان
ما بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبة والا
فالمخففة او بالمعنى فانه ان عنى به الاستقبال فالناصبة
والا فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق ح ما كان
قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بها الى انه
وان جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر في
الجملة فافهم ولو كان اى الفعل الداخلة هى عليه
غير متصرف او شرطا او دعاء لا يحتاج الى احد هذه
الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس بالناصبة
ح لانها مع مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر لغير
المتصرف والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر نحو
قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم مثال
غير المتصرف وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا
يعلمون الغيب مثال الشرط وقوله تعالى والخامسة
ان غضب الله عليها مثال الدعاء وتخفف كان فتلغى
اى يبطل عملها على الاستعمال الافصح لفوات بعض
المشابهة بانتفاء فتح الآخر نحو كان ثدياه حقان
صدره وصدر مشرق النحر على ما في الرضي ووجه مشرق
النحر على ما في شرح لب الالباب ولو اعملت على

على الغير الافصح كقوله كان ثدييه ثم ان الظاهر ان لا يقدر بعدها
ضمير الشان لعدم الداعي اليه كما كان في المفتوحة المخففة
ولذا لم يذكره وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة
في العمل في اسم مقدر الا انه لا يلزم ان يكون ضمير الشان
ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها اذا كان فعلا كا
لمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه وصرح به
الرضي مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس ومثل
كان قد وردت الاظعان وتخفف لكن فيجب ا
لغاؤها لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر
ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها
بخلاف سائر المخففات فانها ليس لها ما اجريت
هي عليه نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر الواو
لعطف الجملة على الجملة او للاعتراض ويجوز اى حسن
التخفيف والالغاء دخولها لانتفاء المانع عنه
وهو التعمل نحو كان قد قام زيد لانه مما لا بد منه كما ذكرنا
ونحو ما قام زيد ولكن قعد والسابع من الاحرف
الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها الا الواقع في
المستثنى المنقطع لانه في المتصل ليس بعامل على
الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأى



البصريين وهو الذي لم يخرج على بناء المجهول من متعدد
لمعلومية عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار
المفهوم كمثال المتن او المراد كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج
يستلزم الدخول اولا لكونها بمعنى لكن فتعمل عملها
باتفاق النحاة فيقدر له الخبر في الاغلب نحو
جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ وقد يظهر
والثامن من الثمانية لا الكائنة لنفي الجنس اي لنفي
الحكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة
وشرط عملها ان يكون اسمه نكرة لامتناع تأثيره
في المعرفة لعدم الجنسية مضافة او مشبهة بها لانها
لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب به كما
سيجيء غير مفصولة عنها اي لا لانها لضعفها لا
تؤثر مع الفصل مثال المضافة نحو لا غلام رجل جالس
عندنا ظرف للخبر على ما هو الظاهر قيده للاحتراز
عن لزوم الكذب بنفي الجلوس عن جنس غلام
رجل وانما لم يجعل خبرا لجعله مستقر الظهور على الرفع
في خبرها ايضا ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر
فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال

ومثال المشبهة نحو لا عشرين درهما لك والقسم التاسع
وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه حرفان ما ولا المشبهتان
بليس في كونهما للنفي لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفي
الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي المطلق ولنفي الا
الاستقبال والدخول اي دخولهما على المبتدا والخبر
قال الفاضل العصام ومن قال من وجوه مشابهة
ما دخول الباء في خبره كما في خبر ليس يرده ما قالوا
ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر
مشابهة بليس وشرط عملهما ان لا ينفصل بينهما و
بين اسمهما بان زائدة عند البصريين وتسمى عازلة
ونافية مؤكدة عند الكوفيين والا فينتقض النفي اثبات
وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الا
ندلسي انه قال ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط
المعتبرة في عمل ما بل هي في لا اولى منها في ما لكونها
اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث لم يذكروها
في عمل لا كما في الرضي او على ان عدم ذكرها في عمل لا
لا لانتفائها دلالة والتصريح اولى وما قاله الفاضل
الجامي نقلا عن الغير ان ان لا تزاد مع لا في الاستعمال
فليس له وجه وجيه لان الشرط عدمها فلا يقتضي الوجود



في الاستقبال بل يكفي الامكان على ان عدم الوجوان
لا يستلزم عدم الوجود ولذا رفضه ولا يخبر بهما مطلقا
خلافا للبعض فيه وللاخفش في الظرف قياسا على ان ولا
بغيرهما اى ان والخبر كمعمول الخبر وان لا ينتقض النفي
اى نفي الخبر لا نفي البدل مثل ما زيد شيئا الا شيئ اذا
انتقاضه لا يغير عليها لوجوده قبل دخولها فكان الشبهة
للمحل بالاقيد بها لانه لو انتقض بغير معمولها لا يبطل
عملها بل بخلاف فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائم
ولا رجل غير حاضر قال الفاضل العصام ولعل وجهه
ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب اللفظ فافهم
ثم قال انه منقوض بلما بمعناها فانها تشملها في ا
ابطال العمل واقول تركه لندوره وشرط في لا معها
اى مع عدم الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها
نكرة لانها لكونها اضعف عملا من ما لا تعمل الا في
النكرة التي هي اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها
تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاغلب لنفي
الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها
تحمل لا عليها في عدم العمل الا فيها وانما منع
وقوع النكرة مسندا اليها لعمومها فان لا لنفي الجنس

الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فتحمل عليه عند
عدم القرينة الصارفة واما عندهما كلا رجل بل رجلان
فلكونها موصوفة واما عندها بالوحدة نحو ما زيد
قائما ولا رجل حاضرا اذا لم يوجد احد الشروط المذكورة
لم تعملا اى ما ولا لضعفهما في العمل لا مع الفصل بان نحو
ما ان زيد قائم ولا بخبرهما نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل
ولا بغيرهما نحو ما زيدا عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفي
الذي هو العمدة في المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل
الا حاضر ولا مع انتفاء نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر
تركه لحصوله بتبديل رجل بزيد ولا يتقدم معمولهما
عليهما لما مر والعامل في الفعل المضارع من السماعي
على نوعين ناصب وجازم اذ لا جار في الفعل والرافع
معنوي كما يجئ فالناصب اربعة احرف بالاستقراء
ان لمناسبتها بان في المادة لا سيما عند التخفيف وفي
كون الجملة معها في تاويل المصدر وهي اصل في هذا
النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها لها في الا
ستقبال اى المصدرية احترازا عن الزائدة فانها
لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم
الله اى لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى اذا وحينا

الى اتيك فابوحي ان اقذفيه وعن الحفقفة ولن
اصله لا كلم عند الفراء بدل الالف في احدهما نونا
وفي الآخر ميما ولا ان عند الخليل كاينس في اى شئ
وحرف برأسه عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه
لرده الى اصل ولو ردّ فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله
لا الحق به النون الخفيفة للتأكيد فصار لن كذا قاله
الفاضل العصام اى للنفى المؤكد في الاستقبال لا
المؤبد كما زعم المعتزلة لقوله تعالى فلن ابرح الارض
حتى يأذن لي ابي لا ان حتى للانتهاء وهو يناقض
التأبيد قال الفاضل العصام ولا يكون الفعل
معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف
النفي ويجوز تقديم معمول معمولها وكى اى للسببية
ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها
لما قبلها بحسب الذهن او سببية كل منهما للآخر
باعتبارين نحو اسلمت كى ادخل الجنة وقد تجتمع
اللام فان تقدمت كما في قوله كى لتقضيني رقية
ما وعدتني فاللام بدل وان تأخرت كما في قوله
تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم فكى بدل وقيل تأكيد
في الصورتين وقد يذكر بعدها ان نحو كى

نحو كى ان تقوم فقيل هي زائدة وقيل بدل منها وبدل
هذا على ان كى يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه ما
فيقال كيما يضرب بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية و
كى جارة والمغني لمصدرية ولا يتقدم معمول معمولها عليها
ذكره الفاضل العصام واجازه الكسائي على ما في الرضي
واذن عند سيبويه والمروي عن الخليل بتقدير ان
بعدها وكتبها بالنون مطلقا مبني على ما نقل
عن المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف
لكنها حرف فاكان وهو المختار عند المصنفين وما
نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون
لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف
اذ العمل مميزها عنها فمبنى على ما نقل عن المبرد
انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون اخرجها عن
كى على عكس ما في الكافية لطول بحثها ولاشتراط
عملها بشروط بخلاف كى اى للشرط والجزاء في الغالب
مثل اذن اكرمك لمن قال آتيك فهو جزاء الفعله
كما انه جواب لقوله وشرط عمله وجوابا او جواز امراده
الامكان العام ان يكون فعله المدخول عليه مستقبلا لا
حالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل

والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف
فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى قيدنا بالغالب
اذ قد يجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من
الضالين وقد يكون ان في الماضي كقوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته فظهر ما في قول من قال لكونها جوابا و
جزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال لغير معتمد اصلا
او كاملا على ما قبله بجعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض
القوى وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم
والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما بها نحو اذن
والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك فلا لكثرة ورودها
ولا يقبح هذا في اخواته وان اريد به الحال او اعتمد فعله
على ما قبله اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه او جوابا
بالقسم او الشرط قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء
في هذه الثلاثة او فصل بغير ما ذكر لم يعمل اما على التقدير
الاول فلعدم كونه على حاله الاغلب وقد مر انه لا عمل له
الا فيه واما على الثاني فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين
المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو
لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله
في السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل

الفاضل العصام بان ما ذكر ينتقض بنحو اكرمك اذن
فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط وفاقا واما على الثالث
فلضعفه ووجود المانع نحو اذن اظنك بالرفع
كاذبا لمن قال قلت هذا القول مثال لما اريد به
الحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع لمن قال جئتك
مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع
ونحو ان تأتني اذن اكرمك بالجزم ونحو اذن زيد نضرب
بالرفع قال الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد
اذن جزاء له في كلام المجيب بمثل اسلمت اذن
ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيان
الجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما اذا
وقع بعد الفاء والواو نحو ان تأتني آتك فاذن

او واذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ح

ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة و
الغاؤها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف
العامل والحاصل ان اعتماد الناقص يمنع وجوب العمل
لا جوازه ويجوز الاضمار ان قد خص حاصة او حال
كونه مخصوصا من بين النواصب بجواز الاضمار لما
مر انه اصل في هذا النوع فينصب المضارع بان اي
بان المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان

العدول عن الرفع الى النصب ليرشد من اول
الامر انه قصد نحو لها من العطف الى السببية لان
تغير اللفظ يدل على تغير المعنى وان يكون قبلها
ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا وهو الانشاء
لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين
وهو اما امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك
زيارة فاكرام مني رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل
هذا على ما هو المشهور وقال الرضي التقدير زرني
فاكرامي ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد
الفاء جواب وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية
لا يكون لعطف المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع
قلة وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه
حذف ان التي بها يصلح للابتداء لم يظهر فيه معنى
الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر
عن الفعل واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه فشاذ هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا
مع كونه في تقدير المفرد عندهم نظرا الى المآل لان معنى
قولنا زرني فاكرمك ان تزرني اكرمك كما لا يخفى
وقال الفاضل العصام اعلم ان المنصوب بعد الفاء

فيما بعد الفاء خبر في تقدير مصدر مرفوع معطوف على مثله المنتزع من اللفظ الاول منه

انما قال ظاهرا لانه يجوز عطف الاخبار على الانشاء وبالعكس عطف القصة على القصة لكنه خلاف الظاهر منه

وقال المنصوب بان مفرد لا يصلح عطفه على الجملة الا ان فيه منه

بسببها

بعد الفاء في غير النفي يجزم بعد سقوط الفاء فتقول
في زرني فاكرمك زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف
المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن
او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن
منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو
اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك والحق
الكسائي بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك
فتدخل الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك
والامر المقدر نحو الاسد الاسد فتنجو واتفقه ابن جني
في مثل نزال لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به
الجمهور لما سيجيء او نفي وهو في حكم الانشاء في استدعائه
جوابا نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان
فتحديث منك ويلحق به ما جرى مجراه نحو قلما تاتيني فتكرمني
ولولا للتحضيض لاستلزامه نفي فعل نحو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا او التمني نحو ليت لي مالا
فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني بالنصب
او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون
منك نزول فاصابة خير منا او استفهام نحو هل
عندك ماء فاشربه اي هل يكون منك ماء فشرب مني

ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضمرة الانشاء
واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو
دابه في هذه الرسالة والجازم خمس عشرة كلمة اربعة
منها حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما وهما للنفي
الماضي بعد قلبها الماضي من وقت الاستغفار الى
وقت التكلم والمتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر
احترز عن لام الجر ولام الابتداء ولا النهي هما للطلب
اي لطلب الفعل او تركه استعلاء او خضوعا
او استواء فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاهما
وانما عمل كل منها الجزم لمشابهته بان في الاختصاص
بالفعل وفي قلب معنى مدخوله واحد عشر منها
تجزم لفظا فعلين ان كانا مضارعين وان كانا
ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم الا في احدهما
تسمى كلم المجازاة اي الجزاء على ما في القاموس
فالمعنى كلم تقتضي الجزاء فالاضافة الاداة الى الشرط
فليس فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل
العصام وهي ان هي للشرط سمي به لانه شرط لتحقق
الثاني والجزاء جي [illegible] بطريق الت... من حيث انه
يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان لا

فلان لاقتضائه اياهما او جعلها كشي واحد المقتضيين
طولا في الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة الا باقية
لتضمنها معنى ان لمشابهتها اياه في الابهام وحيثما
لا تجزم بها بلا ما وهي كافة عن الاضافة لتفسير... سبب
ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام و
يحسن تضمنها معناه واين تجزم بما وبدونها وهي
ليست بكافة بل من بدة لزيادة الابهام وذكره بدو
بدونها ليثبت الجزم بها بطريق الاولى واني كل
من هذه الثلاثة للمكان واذ ما قال المبرد في
ما علمت احدا من النحاة اشنه الا سيبويه و
اصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين
بل هي فعلي الى ان منهما فعلي وقال المبرد هي اذ النظر فيه
كفها الحاق ما عن طلب الاضافة واشبها للشرط
كما هي حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة
وذكره الفاضل العصام والمصنف اختار مذهب المبرد حيث
قال للزمان واذا ما لا تجزم بلا ما الا على قلة مشابهتها
لان في الاحتمال اذ هو للقطع المنافي للابهام الا انه
لما احتمل في الامر المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع
لعدم انكشاف الحال لنا جاز تضمنها معنى ان والجزم بها

فما سنبها البيت كما سنبه
سائر اسماء الشرط
لان الموضوعة للابهام
من حيث ان عموم تلك
الاسماء كاحتمال الوجود
والعدم في مدلول ان
فانه نوع عموم ايضا

وهي مع ما الكافة عن الاضافة كما في حيث ومتى مع
ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل
الابهام كل من هذه الثلثة للزمان ومهما بمعنى ما الامتى
ولذا لم يذكره معه قال بعض الكمل اصلها ما الحق باخره ما
الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الفها هاء
لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى
اكفف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وكان الميرا
نبين زعموا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه سور
القضية الكلية مثلهما وما في التسهيل انه قد يجئ ظرف
زمان ومنه قوله وما تكن يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما
نخاف ولا افتقارا ومن واي مع ما وبدونها للامر
ويجوز اضمار ان خاصة لاصالتها في هذا النوع
فينجزم المضارع بها اي بان المضمرة بعد الامر لفظا
بدون الفاء نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك
فان المطلوب بزرني الزيارة وفائدتها الاكرام
وهي تقطع للسببية له وقصدا اوقوعا فقدر ان مع
الفعل الماخوذ من زرني فجعل الاكرام جزاء له ويجوز
بعد المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم فعل
نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو

نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها
عند الجمهور لان معنى الامر كاف في الجزم بخلاف
النصب فانه يكون مع الفاء وما بعدها قد يرتفع
فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من
صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد باقي سائر
ما ذكر في ان المضمر غير النفي فانه خبر لا انشاء فلا يناسب
لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعية اراد ان يشرع
في القياسية فقال والعامل القياسي ما لا يتوقف اعماله
بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر في بيان عمله
قاعدة كلية اي قضية كلية قضية كلية يعرف منها ا
احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئي
موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى موضوعها
غير محصور افراده في عدد بخلاف السماعي كما
عرفت ولا يضره اي كونه قياسيا اختصاصه ببعض
الاحكام مثل كون صيغته سماعية كما في الصفة ا
المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما
في افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس في
معموله بالتقدم والفصل كما في فعل التعجب ومثل عدم
النصب المفعول به كما في الفعل اللازم ومثل

مع بقائه على معنى السببية نحو قوله تعالى ولا يؤذن [illegible] فيعتذرون

كما اذا اردت ان تعرف ان ضرب مثلا يرفع الفاعل تقول انه فعل وكل فعل يرفع الفاعل ينتج ان ضرب يرفع الفاعل

الالغاء كما في افعال القلوب ومثل التعليق كما في كل
فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب كما في افعال
الناقصة ومثل عدمه كما في افعال التامة وغير ذلك
ولاشك ان اعمال كل منها بخصوصه لايتوقف
على السماع واما المتوقف عليه الاحكام المذكورة
فلا ينبغي ان يجعل بعضها سماعيا كما جعلوا على انه غير
محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتبعون
كثيرا كما ستقف نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل
فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب
الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف
السماعي فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا والنوع
تسعة الاول الفعل مطلقا فكل فعل لازما او متعديا
متصرفا او غيره فعل قلب اولا يرفع معمولا واحدا
يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع ماخوذة
في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على
الاقتضاء وينصب معمولات كثيرة مفاعيل او غيرها
كالحجر والحال والتميز وذلك لتعلق مفهومه بها
لكن اللازم لاينصب المفعول به بدون حرف الجر
كما يصرح به ويجوز تقديم منصوبه عليه لقوته في العمل وما

في العمل وما يجيء من عدم جواز التقديم فكالاستثناء منه
وهو على نوعين لازم ومتعد فالفعل اللازم قدمه لكونه
مفهومه وجوديا ما يتم ما فعل يتم فهمه اي فهم مدلوله
بغير ما وقع عليه الفعل اي بلا مطلوب مفعول صريح
نحو قعد زيد ولاينصب اللازم المفعول به بغير حرف
الجر لعدم الاقتضاء بدونها ومنه اي اللازم افعال المدح
والذم لصدق حده عليها اي افعال موضوعة لانشائها
وهو الاظهر على ما ذكره الفاضل العصام او مشهورة
بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامي ولما كان وضعها لم
معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والمحتاج
اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام
المختصة بها وتلك تحصل بعد الافراد استغنى با
بالعد عن الحد ولما كان هذه الافعال غير متصرفة
با ولها احكام مختصة فلذا عدها بعضهم من السماعي
قال فمنه اشارة الى هذه الفرق وتصريحا للرد وهي
اي افعال المدح والذم مبتدا وخبره نعم وما عطف عليه
الكائنة للمدح اي لانشائه وقيل في محله حال والعامل معنى
الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء ورد بان الخبر
المجموع وقال المص وايضا لم تزمن فذهب الى جواز مجيء الحال من

من الخبر جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها المبتدأ
وجعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتدأ ثانيا بتقدير
منها خبرا والممدوح حالا من فاعل الفارق او العكس
والجملة خبر الاول بئس الكائنة للذم وهما اصلان في
الباب فلا اقدمهما شرطهما من حيث العمل ان يكون
الفاعل اي فاعلهما معرفا باللام للعهد الذهني فيكون
اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر
المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون
اوقع في النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورده
الرضي بان علامته صحة وضع كل في موضعه ولا يصح
ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام ان ذلك
مشترك بين الثلثة اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل
من حيث هو هو او في ضمن فرد ما زيد والحق لانه
يصح الحمل على كل منها بادعاء ان الممدوح او المذموم
بمنزلة الجنس من حيث هو هو او في ضمن فرد ما او جميع
الافراد وانه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا لا فيه من
مثل ما يجمعه الجنس او كل من افراده من المناقب والمثالب
وباعتبار انه الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل او لا فرد
الا اياه فاي فرد فرض فهو هو واختار المص هذا الا ان

والوجه ان يجعل صفة بتقدير المعرف كما اشير لها البعض وان الكاشي
لكنه التقدير خلاف الاصل ... المغني

لان كلا من الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت
نوعا من الابهام فلا يلايم للمقام او مضافا اليه
اي الى المعرف باللام ولو بالواسطة ولو اريد بهذا
في المعرف باللام لاستغنى عن قوله بهذا بهذا في حكم
المعرف باللام او مضمرا مميز بفتح الياء اي مفسر بنكرة
منصوبة على التمييز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا
تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل في التمييز المضمر لا نعم لانه
لابهامه في حكم اسم نكرة تم بالتنوين ويذكر بعد ذلك
الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف
على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره في موضع
الضمير المخصوص بالمدح والذم لانه للتعيين بعد الابهام
فلا بد ان يذكر بعده على ما هو الغالب وهذه
الجملة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم وبما
اشرنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض
بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور بعد التمييز
لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام
من ان المراد ذكر بعده ولو بالواسطة حال كون
ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والجنس للفاعل المعهود الذي هو المو

من ان المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل كونه مذكورا بعد الفاعل المميز بنكره
...

بما ذكر ولذا اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار
الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امرأة
هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذي هو
المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى
مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او
المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر
باتيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية الوصف
المذكور للحكم وهو المطابقة وعلته الاتحاد والوصف
المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه ولقد احسن في
العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل
فافهم وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله خبره مقدما
عليه او خبر محذوف هو هو مثلا مستأنف عما قيل
من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة
نحو نعم الرجل زيد مثال لما كان الفاعل فيه معرفا
باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له في الافراد
ونعم غلاما الرجل الزيدان مثال لما كان مضافا اليه
بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية ومثال
المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد
اللام اما باعتبار العهدية او لاشتمال مدخولها على

على المبتدإ ورده المص بانه لا يجب في المضمر المميز الذي
هو مبهم غير عائد الى شيء واجاب عنه بعض الكمل
بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كان في حكم اللام
فيكون رابطا وقال الفاضل العصام الرابط ادعاء
كون الفاعل عين المخصوص ونعم رجلا زيد مثال لما كان
الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له في الافراد
وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا ولون التمييز
على خلافهما كالمخصوص كما مر مثالهما لان الابهام
في المفرد والمذكر اكثر مما يدل على العدد والتانيث
وابهام الفاعل مقصود في الباب وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه
صابرا نعم العبد اي ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام
في ذكره عليه السلام وقد يتقدم اي المخصوص على الفعل
بناء على ان الاصل في المبتدإ التقديم وتاخيره في
الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير هذا يؤيد
كونه مبتدأ كما لا يخفى ولذا اختاره المص نحو الزيدون
نعم الرجال وساء عطف على نعم اصله سوء بالفتح
فنقل الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس
فصار جامدا هو مثل بئس في افادة الذم والشرائط

والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين
كذبوا اي مثلهم وحبذا يقال حب كظرف اي صار
حبيبا الكائنة للمدح وفاعله ذا من اسماء الاشارة التي
هي من المبهمات لما عرفت ان الغرض في الباب
الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم ان فاعله
هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه فعل
لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة وغلب
الفعل لتقدمه على الاسم وازال اسمية ولا يتغير حبذا
بان يتغير فاعله او فاعله او ذا بان يثنى او يجمع
او يؤنث ليطابق المخصوص الذي هو احدهما لجريه
مجرى الامثال كذا ذكره المص قال بعض الكمل ان
المفرد المذكر ادل على الابهام الذي هو المقصود
في الباب لدلالة غيره على معنى زائد يقصد به الابهام
فلا يقال حبذان الزيدان ولا حب اولاء الزيدون
ولا حبذه هند بل حبذا في الكل ويذكر بعده اي
حبذا او فاعله او ذا المخصوص بعدية غالبية
لمخصوص نعم وبئس على ما ذكره المص او بعدية
مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبذا راسا على ما ذكره
الفاضل العصام واعرابه اي مخصوص حبذا كاعراب

كاعراب مخصوص نعم في ان رفعه على الابتداء لا على الخبرية
لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما لزعم
ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلتهما اسما لغلبة ذا
لشرفه على الفعل فصار مبتدا ووجه الرد فوت الغرض
كما في الزعم السابق نحو حبذا زيد والفعل المتعدي
ما فعل لا يتم فهمه اي فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل
وهو مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص
فانه وان كان مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما
وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف
تعقله على متعلق لرده الرضي بانه يدخل فيه مثل قرب
وبعد مما له معنى نسبي لانه لا يعقل الا بما هو منسوب
اليه لكونه من اللوازم وان اجاب عنه الفاضل
العصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما
اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه
وفي مفهوم مثل ما ذكره لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه
ما يقتضي متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر
به الحد والحمل على المتبادر واجب فيه وهو اي المتعدي
على ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول واحد نحو
ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة لو منويا

كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه و
وبدونها لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة
نحو فلان ياكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب
والثاني متعد الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام
القسم الاول منها ما كان مفعوله الثاني مباينا للاول
اي لا يصدق احدهما على الآخر نحو اعطيت زيدا درهما
ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما فقط مع قرينة لو
منويا مثل سال زيد عمرا درهما فاعطى وبدونها
لو منسيا نحو فلان يعطي والقسم الثاني منها افعال
القلوب اي افعال مشهورة بهذا اللقب وهي
افعال اصطلاحية دالة على فعل المراد به القايم
بالغير لا التاثير فان العلم مثلا اما كيف او اضافة
او انفعال ولا يتصور فيه التاثير ولو قال على احوال
القلوب كما في الامتحان لكان اظهر قلبي خرج به
غيره داخلة على المبتدا والخبر ناصبة اياهما مع
انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجئ دفعا
للتحكم على المفعولية فخرج الفعل القلبي الذي
ينصب الواحد كعرف وفهم نحو علمت ورايت
ووجدت هذه الثلاثة للعلم وزعمت مشترك

مشترك بين الظن والعلم وظننت وخلت وحسبت
هذه الثلاثة للظن وحسب على وزن دع تقول حسب
زيدا منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا على وزن
اعلم او اضرب هو غير متصرف لا يستعمل منه ماض و
ولا مستقبل ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدهما
بدون قرينة لو منويا اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف
فيفوت المقصود واما لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله
تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة
ح اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم
وظن ورده المص بان هذا انما يفيد نفي الجواز
عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وههنا ليس
كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد
التعميم فيفيد ان النفس العلم باي شيء تعلق غير
والجهل بل هو جزء منه فلو نوقش بان العلم فيه
بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان الا
الانسان عن علم غير مسلم اذ قد ينفي العلم عنه
بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات ومع قرينة
كثر حذفهما معا نحو من يسمع يخل اي مسموعه

صادقا وقلّ حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى و
لا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا
لهم على قراءة الغيبة فانّ المفعول الاوّل فيه محذوف
اي لا يحسبنّ بخلهم هو خيرا ونحو قول الشاعر
كانّ لم يكن بين اذا كان بعده تلاقٍ ولكن لا اخال
تلاقيا فانّ المفعول الثاني محذوف فيه اي حاصلا
كائنا ووجه القلّة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول
في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاوّل فتقدير
علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما
كحذف بعض اسم بخلاف حذفهما فانّه كحذف لفظ
واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المؤوّل بشيء في
حكم من كل وجه ومن خصائصها جمع خصيصة
بمعنى الخاصّة جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب
والامتناع اي ابطال عملها لا استقلال بمفعوليها
كلاما مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية ولا
عمل لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها
اذا توسطت بين معموليها في الجملة بان يصح
عملها فيها حال التوسط بين اسم الفاعل ومعموله
كلست بكن احسب زيد او بين معمولي انّ كان

ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف
والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرو وبين
الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فانّ الالغاء
واجب فيما كذا في الامتحان وهو خاصة اخرى لها
غير مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل
العصام انّ الالغاء في القسم الاخير غير واجب على
المذهب البصري بل يجوز على ما في التسهيل واحترز به
ايضا على ما فسرنا عن مثل زيد ظني قائم غالب او
زيد قائم ظني غالب لانّه مما يجب فيه الالغاء لانّ
المصدر لا يعمل فيما تقدّمه نحو زيد علمت منطلق لكن
الاعمال ح اولى لانّ لها ح نوع تقدّم لفظي ولها قوة
لكونها افعالا فيترجّح او تأخّرت عنهما نحو زيد منطلق
علمت والالغاء ح اولى لعدم التقدّم اللفظي راسا
قال الفاضل العصام اعلم انّ معنى زيد ظننت قائم بعينه
معنى ظننت زيدا قائما فهو في المعنى متعلّق بخبر بيّن
لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعف ما ترى وما قاله الرضي
انّ معناه زيد في ظني قائم فالفعل في معنى الظرف
يردّه انّه لا يصحّ في زيد قائم ظني غالب فانّه قال معناه

ظني زيدا قائما غالب انتهى يعني ان ما ذكره الشيخ من
التوجيه غير متمش في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه
فيكون خاصرا بخلاف ما ذكره واقول ان ما ذكره الشيخ
من التوجيه في هذا المثال لا ينافي توجيها آخر مذكورا
قبله لامكان كون معناه زيد قائم في ظني الغالب فلعله
اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما في احد
الموضعين والى الآخر في الآخر ومنها اي من خصائصها
جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين
متحدي المعنى متكلما وخطابا وغيبة نحو علمتني و
علمتك وعلمه قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي
لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحد
زاد والنفس تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه
بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان
بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج
الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال
بعض الكمل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب
وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف
افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة مضمون
الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل

الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه
المشهور فقد زيفه المص في الامتحان ومن اراد الا
طلاع فليرجع اليه وحمل عدم وفقد في هذا الجواز على
وجد حمل النقيض او النظر فانهما نظيره في عدم التأثير
التأثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني ومنها اي
من خصائصها جواز دخول ان المفتوحة على مفعوليها
في الجملة نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل العصام
وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل والسر فيه
ان ماليهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان
النسبة التي تعلق بها العلم مفصلة في الاول فهي احق
بالتصديق مجملة في الثاني فهي انسب باحقية بل
التصور وتلك الافعال مكتفية بمفعول واحد
على مذهب سيبويه لانها حين نصب المفعولين
لا تنصب ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا
وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج
الى المفعول الثاني كما لا يخفى وتما خفي هذا التحقيق
على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل
التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت
قيام زيد حاصلا واما التعليق بكلمة الاستفهام

الداخلة على الجملة او الجزء الثاني حرفا او اسما يعني
او كلمة النفي الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثاني
وهي ما ولا وان او لام الابتداء ولام القسم
او ان المكسورة اذا دخل في خبرها لام الابتداء
انما شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليق
وجه التعليق بالمذكورات انها تقع في صدر الجملة و
شرعا فيقتضي بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضي
تغييرها وجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق
هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى
فهي عاملة معنى والعمل المعنوي كثير فلا يضيع حقوقها
من كل وجه اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا
لا معنى تعبير للتعليق وهو ماخوذ من قولهم امرأة
معلقة المفقودة الزوج لا هي ذات زوج قائم بمصالحها
ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لا هي عاملة
في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب
العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت
لزيد قائم وبكرا قاعدا واشارة الى الفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الافعال الغاء
جائز في الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة

الاستفهام احد من نوعاسوا كان اسما او حرفا كالهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين ومتى واني وايان حرادي

لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين عبارة عن التقدير

البتة والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
على احد الاحتمالين الذي صرح به الرضي والتعليق ابطال
العمل في اللفظ فقط فيعم تخير للتعليق هذه الافعال
اي افعال القلوب نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ا
اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعدها
من الاشتباه لا لانه مال الى ما قال البعض انه لا يقع بعد
فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت
ازيد قائم او هل زيد قائم لان المقصود افادة التعلم
بجواب هذا السؤال حكاية قال علمت جواب هذا
الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة وجواب هذا
الاستفهام نعم او لا وشيء منهما ليس بجملة بخلاف جواب
ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو عندي
فلا بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال
بالهمزة وام المتصلة لان هذا مردود بانه لا يخفى على
كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو نائب
للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال همزة
الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا مثال
للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني نحو
علمت زيدا من هو وابطال العمل في الاول بالنظر الى

واما على احتمال الاخر الذي صرح به الفاضل العصام وارتضى به الرضي فالا بطال في الالغاء يكون في اللفظ لا في المعنى كما في التعليق فافهم

من انه زيد منطلق وعلمت ابن جلوسك وان الخ بيض احصى

الى مفعولي الجزئين وفي الثاني الى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه
بالنسبة اليهما كما زعم البعض متمسكا بان الاستفهام يسرى
في الجملة كلها وان دخل على الجزء الثاني لان هذا منقوض
بان النفي ايضا يسرى فيها مع انه لا يبطل العمل في الاول
بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا
ذكره الفاضل العصام تدبر ورايت ما زيد منطلق وظننت
لا زيد في الدار ولا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب ووجدت
لزيد منطلق وقوله لقد علمت لتاتين منيتي وعلمت
ان زيدا لقائم ويعم كل فعل قلبي غير ما اي هذه الافعال
نحو شككت ازيد قائم ونسيت هل زيد حاضر ونبئت
اين جلوسك ويعم كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت
ما زيد جاهل وسالت هل هو حاضر ومنه اي من
الفعل الذي يطلب به العلم افعال الحواس الخمس
الظاهرة كلمست اهو لين ام خشن وابصرت
ما زيد اسود وسمعت اي صوته كريه وشممت اهو
طيب وذقت اهو حلو ولما كان المطلوب منها
العلم نزلت منزلته في هذا الحكم والقسم الثالث
من اقسام المتعدي الى مفعولين افعال ملحقة بافعال
القلوب في مجرد الدخول على المبتدا والخبر ونصبهما

وجهه ان فيه مخالفة لما
نقلناه عن الرضي في
بحث تخفيف المكسورة
وان الراجح ما هو
المذكور فافهم

وعلامة لام القسم لحوق
نون التاكيد بمدخولها

ونصبهما على المفعولية وفي مجرد عدم جواز حذفهما معا
او حذف احدهما فقط بلا قرينة لو منويا وفي مجرد
قلة حذف احدهما فقط بها لا في خصايصها انما لم
يتعرض لكثرة حذفهما بها لانها لعدم اختصاصها
بافعال القلوب لا مدخل لها في وجه الالحاق نحو صير
وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا انهم
اناثا او بمعنى صير كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا
واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم و
ومثال ما حذف احد مفعوليه جعله زيدا وجعل زيد
حقا لمن قال من جعل هذا حقا اي اعتقده اياه وترك
بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج
في بعض واما اذا كان بمعنى خلى فلا يكون من هذا
القسم واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا و
الفى بمعنى وجد كقوله والفى قولها كذبا ومينا وعد
بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا كنت اعده فقيرا اقبال
غنيا وحجا وارى مجهول ارى وقال اذا وقع بعد
الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا وهذه الثلثة
بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال

القلوب غير منحصرة فيما ذكر والا لما زعموا حيث عدوها
من السماعي هكذا استفيد مما ذكره المص في بعض تعليقاته
فافهم والضرب الثالث من المتعدي متعد الى ثلثة مفاعيل
نحو اعلم واری وانباء ونبأ واخبر وخبر وحدث
فالاولان هما اصلان في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر
واما البواقي فتعديها اليها لاشتمالها على معنى الاعلام
وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى
انبئوني باسماء هؤلاء وهذه اي الافعال المتعدية الى
ثلثة مفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة الفاعل فحقه
التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه مع
تأخره كما علمت اباه فاضلا زيدا او اعلمت هند اخته
زيدا كالاول مفعول باب اعطيت في كونه مباينا
للثاني وفي جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كما
عطيت وفي الاستغناء عنه كما علمت عمرا فاضلا كما
عطيت درهما وفي عدم جواز التعليق بالنسبة
اليه بالاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت
ازيد اعمرو فاضل لبطلان الفائدة ح فافهم والآخران
اي الثاني والثالث كمفعولي باب علمت في كون
احدهما عين الآخر وعدم جواز حذفهما او حذف

اي اعلمت زيدا اباه
فاضلا وزيدا هند
اخته

او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما او
قلة حذف احدهما معهما وفي جواز الالغاء
اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله مع الا
كابر او تاخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما
نحو اعلم زيد عمرا ابكرا فاضلا ثم اي بعد ما علمت ا
انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وانقسام ا
المتعدي الى ثلثة اضرب الى غير ذلك اعلم ان للفعل
انقساما اخر وهو انه لابد لكل فعل من مرفوع تام
فان تم به كلاما اي ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما
بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه
ولم يحتج الى غيره لافادته فائدة تامة بدونه يسمى الفعل
في الاصطلاح فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذي هو كان الجزء
منه معنى ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكأنه
مؤثر فيه وموجدا اياه او لوجود التأثير في الكثرة
ويسمى منصوبه ان كان متعديا بالاتي اللازم لا ينصب
المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اي مفعولا بلا اضافة
معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال السابقة وان
احتاج الى معمول منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه
يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام

بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع
وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث وانما يدل على الزمان
فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يكتف على مرفوعه ورد
بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة
عن الزمان حديرة بان يسمى افعالا ناقصة وجعلها
من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه
لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم
والخبر والزمان الذي هو قيد لها وشيء منهما لا يفهم
بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالى
لا وضعى حتى يلزم كونه حرفا ويسمى مرفوعه اسماله
ومنصوبه خبرا له اشعارا بانحطاطهما عن حكمى الفاعل
والمفعول ولا يدخل اى فعل الناقص الا على المبتدا او
والخبر في الاصل لان وضعه ليعطى الخبر حكم معناه كا
كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا
بالدخول عليها وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به
في توقف تحقق الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدى
في اقتضاء معناه شيئين وهو اى الفعل الناقص
على قسمين القسم الاول ما لا يدل على معنى المقاربة اى
القرب من الحال وهو الشايع المتبادر من اطلاق الفعل

الفعل الناقص نحو كان وهو لثبوت خبره لاسمه
في الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان
زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار وصار للانتقال اما من
صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا قدمهما لبساطتهما واصالتهما
ولغلبة الاول قدمه على الثاني وكذا آل ورجع وحال
واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة و
وتحول وارتد مثل قوله تعالى فارتد بصيرا او زاد هذه
الستة ابن مالك ايضا وفي هذا وما سياتي من ا
اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما
ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعى وقال
الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة
متعدية بالى تقول صار الى الفقر وجاء قال في الامتحان
بمعنى كان وقعد اذا كن اى المذكورات من آل الى
قعد بمعنى صار ولكونهما ملحقة بصار قدمهما على الثاني
واخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسى
لا يتجاوزان الموضعين الذين استعملها العرب
فيهما اما قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت
كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء

بجعلها على انها اسم جاءت
وخبرها ما خدمت لتكلمنهى
معنى الا استفهام وبنصبها
على انه خبرها واسمها ضمير را
جع الى ما باعتبار كونها
عبارة عن الحاجة او ما
نافية والضمير راجع لعدم
من لفظ القرعة او نحو
ما اى لم تكن بهذه هى
وفق مرادك منه

بنحو ورانهما المجيء قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكان
المص اختاره واصبح قدمه لدلالته على اول النهار وامسى
قدمه لدلالته على ضد ما يدل عليه الاوله واضحى ولو قدمه
على ما قبله كان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل
ولكون اضحى انسب بما بعده لدلالته على جزء من اوائل
النهار الذي يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا قدمه
على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف
ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران
مضمون الجزء بها اوقاتها المدلول عليها بموادها و
قد تكون بمعنى صار بلا دلالة عليها واض وعاد يقال
اض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا يقال غدا
زيد اي مشى في وقت الغداة وهو من اول النهار
الى الزوال وراح يقال راح زيد اي مشى في وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولا يخفى ان
في هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا
كان بمعنى صار فتكون من الملحقات كما صرح في
الامتحان فينبغي ان تذكر في جنب مع سائر ملحقاته
لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيري
اصبح وامسى في كونهما طرفي النهار واخر الاولين

الاولين ليكونا في هذا المحل كالمسافر الذي هو في صدد
الرجوع الى محله على ما هو المناسب لمعناهما الاصلي ولما
فرغ من البسائط اراد الشروع في المركبات فقال
وما زال من زال يزال فان ما مضارعه يزول فتام
فلا يقال لا ازول اميرا وما فتئ بفتح التاء وكسرها
وبالهمزة وقيل بالياء وما برح في الاصل وما ونى بالبا
بمعنى زال عن مكانه وما انفك من الافعال وما ونى
بالياء من ونى في الامر يني بالكسر اي ضعف يقال فلان
لا يني يفعله اي لا زال يفعله وما رام من رام يريم اي برح
قال الدماميني نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين
الاخيرين غريبان لا يكاد ان يعرفهما من النحاة الا من
عني باستقراء الغرائب كلها اي كل واحد من
المذكورات من ما فتئ الى ما رام بمعنى ما زال الا ان
ما فتئ يختص بالجحد على ما في مختار الصحاح وهو لدوام
خبره لاسمه مذ قبله فمعنى ما زال زيد عالما مثلا دوام
العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يقدر انتفاؤه
في اوائل زمان الصبي لعدم امكان القبول ونفيه
النفي في كونه ناقصا وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان

لان ما فيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير
كما في اتيتك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه
مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير مستقل بالافادة
كاجلس ما دام زيد جالسا وليس لنفي مضمون الجملة حالا
او مطلقا اخره مع اصالته ولبساطته لعدم كماله في
الفعلية لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصرف
وقد يتضمن الفعل التام معنى صار اي يدل عليه مع
دلالته على معناه الاصلي والذا لم يقل وقد يكون بمعنى
صار فيصير ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن
ناقصا محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلي
حالا او خبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر في المال
للتاكيد والمبالغة كما في قوله تعالى تلك عشرة كاملة
كما بين الرضي في تفسير المثال وقد يكون خبرا محضا
فللمنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضي
في قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث مثل به البيضاوي
للتضمين وفسر بقوله اي صار مثل بشر فلا وجه لتخطئة
الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا وسكوته
عن الاحتمالين الاخرين مع صحة المعنى في كل منهما
وليس المراد بهذا التضمين الذي سبق ذكره اذا ما

اذا المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده ملتبس با
باجنبي للفعل التام كما لا يخفى على ذوي الافهام وقد
لا يعتبر هذا التضمين فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده
حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا و
مفعولا له كما صرح به البيضاوي في قوله تعالى وتمت
كلمة ربك صدقا وعدلا نحو تم الشعر بهذا عشرة اي
صار عشرة تامة ماخوذ من تم باعتبار معناه الاصلي
وكمل زيد عالما اي صار اميرا عادلا ولا يجوز عالما كاملا وغير
ذلك مثل عدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ولا يجوز تقديم
اخبارها اي هذه الافعال الناقصة على انفسها الا تقدم
خبر ما اي فعل ناقص في اوله لفظ ما من ما زال الى
ما دام اما اذا دخل ما وان على سائر الافعال الناقصة
فانه وان لم يجز التقديم عليه معهما لكن يجوز بالفعل بينه
وبينهما نحو ما قائما او ان قائما كان زيد واما في هذه
الافعال فلا يجوز الفعل بينها وبينها لشدة امتزاجها
معها وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم با
بالفعل فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد ولا نحو اجلس جالسا
ما دام زيد لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما
بعدها فيما قبلها او مصدرية وسيجيء ان معمول المصدر

لا يتقدم عليه وكذا لا يجوز التقديم ان بدل ما بان النافية
فانها كما في اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب
بها كما بما على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلا
عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر
عامله على شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه في
بحث الافعال الناقصة من ان العمدة في اقتضاء
ما صدر الكلام خاصة فيها لا مجرد كونها للنفي الا يرى
ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة
وان كانت للنفي فيدل على انه جرى في هذه الرسالة
على غير الاصح واما ان بدل بلم لم يذكر لما لانفهام
حكمه بالمقايسة على لم ولن فيجوز نحو فاما لم يزل او
لن يزل زيد اما في لم ولما فلانهما لامتزاجهما
بالفعل حتى يغيران معناه الى الماضي صارا كالجزء منه
وكانهما خرجا عن كونهما حرفي نفي فانعزلا عن
اقتضاء الصدارة واما في لن فللحمل على سوف
الذي لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض
على النقيض كذا في الرضي وبقي لا مهملا قال الدما
ميني ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر
من الدليل وقال الرضي لا صدارة له لانه لكثرته

لكثرته في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله
نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج صار متبذلا منعزلا
عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها
فيفهم في بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر
خبر المبتداء والقسم الثاني من القسمين ما اي فعل
ناقص يدل على معنى القرب من الحال خرج به الناقص
المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك
مرجوا كما في عسى او مجزوما كما في كاد واخذ وعافي صاحبه
فخارج عن الحد ومعنى لغوية ولذا لم يتعرض لهما
كما تعرض ابن الحاجب ويسمى افعال المقاربة لدلالتها
عليها ولا تكون اخبارها اي خبر كل منها الا فعلا
مضارعا لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك
لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا
او مجزوما او غيره وعافي صاحبه وهي تقتضي كون
خبرها يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان
يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك
لا يكون الا مضارعا نحو عسى وخبره الفعل المضارع
مع ان الدالة على الرجاء والاستقبال توضيحا
وتأكيدا للرجاء الذي فيه زمانا او استقبالا

لا يقال عسى زيد منطلقا واما قولهم عسى الغوير ابؤسا فشاذ ذكره في مختار الصحاح منه

الرجاء توقع وجود الفعل الذي لم يحصل بعد منه

قوله زمانا واستقبالا بيان اعراب قوله غالب على الاحتمالين منه

غالبا نحو عسى حال زيد ان يخرج او ذا ان يخرج ليصح الحمل
فان ان يخرج خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره
المتأخرون فكأنه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج
او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب
ما لا يخفى وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار
لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير
المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى الا
الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع
والرجاء والمفعولية وان لم تبق حينئذ لكنه نصب
لشبهه بالمفعول الذي كان قبل النقل وعلى هذا
عسى تامة ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد
من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا
وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى
زيد خروجه فعسى ح تامة وارتضاه الرضي لان فيه
اجمالا وتفصيلا وقد يحذف ان من خبره تشبيها له
بكاد فلا يحتاج الى الحذف لصحة الحمل بدونه وقد يكون
تامة بان مع المضارع بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع
الذي كان خبرا منصوبا في الاستعمال الاول وهو ان
مع المضارع ويجعل فاعلا له نحو عسى ان يخرج زيد ويجعل

قوله في الاول ... الاستعمال ... يكون ناقصة ... المضارع مع ان ... على المرفوع الذي هو ... في الاول ... الامتحان الاذكى

ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن
استغنى عن الجزء وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم وعلى ما كان في
هذا نوع تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول
وان بين الثاني ايضا في الامتحان وقال الشيخ الرضي
ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل
العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا
يجوز في هذا الباب كما سيجيء وكان في الاصل بمعنى قرب
لكن لا استعمال على هذا الاصل اصلا وخبره غالبا
مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسب ان الدالة
على الرجاء قال الجامي لدلالة ان على الاستقبال المنافي
في الحال ورده المص بان كاد لا يدل على الحال ولا ان
على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تحقق هذا لما
استوى الاستعمال ان في او شك مع كونه من القسم
الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد نحو كاد
زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان
ان يخرج وكرب بفتح الراء وكسرها والاول افصح
ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال كربت الشمس
اذا دنت من الغروب وهو مثل كاد في وجهه اي

اى فى كون خبره بلا ان وبها وهلهل يعنى قارب فينبغى
ان يكون كمكرب مثل كاد فى وجهه لكنه لدلالته على
المبالغة فى القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع
فالتزم كون خبره بلا ان وطفق بكسر الفاء وفتحها
بمعنى شرع فى الاصل يقال طفق فى الفعل اذا شرع فيه
واخذ بفتح العين فى الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه
اى شرع وانشاء بالهمزتين فى الاصل فى الاصل بمعنى
اوجد واقبل يقال اقبل عليه وهب على وزن
رد قال الدمامينى اى غريبة ومن شواهد استعمالها
قول الشاعر هببت اللوم القلب فى طاعة الهوى
فلج كانى كنت باللوم اغريه وجعل فى الاصل بمعنى او
اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور وعلق
بكسر اللام قال الدمامينى وهى ايضا غريبة ومن شواهد
استعمالها قول الشاعر اراك علقت تظلم من
اجرناه وظلم الجار اذلال المجير ثم استعمل كل منها استعمال
كان لتضمينه معناه فصار ناقصا واخبارها اى خبر
كل منها الفعل المضارع بلا ان لمثل ما مر واوشك
فى الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب القرب وهو مثل يستعمل
استعمال عسى يعنى يستعمل بان تاما وناقصا يقال

قال الرضى مثل هذا التركيب
يدل على المبالغة كزلزل
وصرصر

اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل
فى الطمع واستعمال كاد اى يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل
فى الجزم ولا يجوز ره تقديم اخبار افعال المقاربة على
انفسها وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم
تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا
لا يتقدم اخبارها على انفسها ولكونها افعالا لها
قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها
على اسمائها وان لم يجز هذا فى الحرف والقياس الثانى
من الشبعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من المعلوم
وعاملا فى الفاعل وجيئه من المتعدى واللازم بخلاف
اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة
فى كتب الصرف مطولا بنيها ومختصراتها وكان البحث
عنها من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت
من المبادى كالتعريفات المذكورة والبحث عن
الصيغة كما تركها البيضاوى فى مخالفه لابن الحاجب
فقال فهو يعمل عمل فعله لانه بهيئة المعلوم لازما او متعديا
لاشتقاقه منه والثالث من الشبعة اسم المفعول
قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم
وعاملة فى الفاعل موافقته لاسم الفاعل فى الشرط و

ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافهما فهو
يعمل عمل فعله المجهول لاشتقاقه منه وشرط عملهما في الفاعل
اصلا او نائبا المنفصل بارزا او مظهرا لان المتصل
مستتر فيهما داخل تحت مقر فيهما وانه اعتباري محض
لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتباري محض فلا يتوقف
عملها فيه على وجود ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما
عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل فانه لثبوته
واستقلاله يتوقف عملها فيه على وجود المقوي وعدم
المبعد عنهما واما البارز المتصل فمختص بالفعل والمفعول
الصريح لانه معمول قوي حتى لا يعمل فيه من الافعال الا
المتعدي فلا يعمل فيه الا بالمقوي وعدم المبعد واما
في غيرها من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط واما الظرف
فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه
حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
كالمجيم للعامل لعدم خلو مدلوله عن زمان ما ومكان
ما في الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملابسا مضاه
دائما واما المفعول له فان كان مجرورا فكالظرف وان
منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجيء واما المفعول معه
فمصاحب لمعمول فيكون في حكمه ان لا يكونا مصغرين

مصغرين نحو ضويرب لان التصغير بمنزلة الصفة والمو
والموصوف لان صنيا مثلا بمنزلة ضارب صغيرا و
حقير ولا موصوفين نحو جاءني ضارب شديد اذ بالصفة
يصير ان مسندا اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل
لانه لا يكون مسندا اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم
هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكن اخره لئلا يفصل
عن قوله وان وصفا بعد العمل لم يضر عملهما السابق
لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا لطال
الفصل نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كا
باللام اي لام التعريف صورة لا يشترط لعملهما غيرها
ذكر من عدم التصغير والوصف فيه لان كلا منهما ح
فعل مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على
الفعل لكونها في صورة حرف التعريف نحو الضارب
اي الذي ضرب غلامه عمرا امس عندنا وان كانا مجردين
منها يشترط معه الاعتماد على المبتدا ولو بعد الناسخ
نحو كان زيد ضاربا عمرا او الموصوف كجاءني رجل
ضارب عمرا او ذي الحال نحو جاءني زيد راكبا غلامه
او الاستفهام حرفا او اسما نحو اقائم الزيدان او هل
ضارب زيد اخواه وما ضارب البكران او النفي حرفا

كما وان او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم الزيدان
وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا وجه
الاشتراط تاكيد المناسبة للفعل فاقتضاؤهما تمام
اقتضاء الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدا لا
يكون مخبرا عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة
والحال كالخبر في الحال والاستفهام والنفي لتعلقها
بالحكم دون الذات اولى بالفعل فالواقع بعدها
كالواقع موقعه ويشترط مع الشروط المذكورة في
نصبها المفعول به اذا كان اسم الفاعل من المتعدي
وتوالي واحد وعلم واسم المفعول ولوالي
اثنين ورفع الاول على النيابة الدلالة على الحال
تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم
نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي او الزمان
المذكور موجودا الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذ
راعيه او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا
غدا وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن
على العمل في المعمول القوي وتثنيتهما وجمعهما صحيحا
والمكسر كالمفرد هما في العمل والاشتراط اما التثنية
والجمع الصحيح فقط لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فمحمول

فمحمول على المفرد لكونه فرعه وكذا اي كالمذكور من
اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي
كون تثنيتهما وجمعهما كمفرديهما فيهما ثلاثة اوزان
من مبالغة الفاعل فعّال وفعول ومفعال وزاد
سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر ولكن
لا اشتراط في عمل هذه الثلاثة في المفعول بمعنى الحال
والاستقبال لان الغرض من هذه الاشتراط
فيهما تمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث
الفعلي فقط بخلافها هذا مذهب البصرية وقال الكوفية
انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان
جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب
البصرية بان المبالغة جابرة لما فات من المشابهة
اللفظية ورده الفاضل العصام بانها كالزيادة
التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل
فكيف تكون جابرة واجاب عنه المص بان الاصل
وافعل التفضيل الزيادة على الغير فلاحظة الغير هي التي
تبعده عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة في
الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وقال بعض الكمل بانه
يدل على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على

بل يتعدا وانما يدل لان قصد على الذات فلا بد من النفوذ بالدلالة على زمان فعل يوازنانه

فانها تدل عليه قصد الا المبالغة انما تكون في الحدث دون الذات فافهم

التجدد والانصرام كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك
الدلالة اى التى بعدية عنها لا تزيادة والرابع من
السعة الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها
تثنى وتجمع واسم التفضيل لكونها عاملة فى الفاعل
الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه فى غير مسئلة الكحل واذا
تحقق المشابهة به فهى تعمل عمل فعلها كذلك بل تزيد
عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره فى الامتحان
بالشروط المعتبرة فى اسم الفاعل من عدم التصغير
والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن معنى الحال
والاستقبال عند معنى الحال والاستقبال فانه اى معنى
الحال والاستقبال لا يشترط فى عملها اى فى نصب
معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والا
والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان نحو زيد حسن
وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه على المصدر مع كونه
عاملا فى الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لما سبق
فى كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة فى وضعه وبه
يحصل القوة فى العمل ولذا قدم عليه ما سبق كونه اصل
المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان تركيبا
المص انسب بمرامه وهو لفظه لا ينصب المفعول به

المفعول به القوى بالاتفاق واما مثل قوله تعالى وهو
اعلم من يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل
الظاهر لقوته باستقلاله الا اذا صار بمعنى الفعل بان
يكون اسم التفضيل فى المعنى وفى نفس الامر وضعا حقيقيا
لمتعلق بكسر اللام وهو الكحل فى المثال ما اى شئ وهو
رجال فى المثال جرى اسم التفضيل فى اللفظ عليه اى على ذلك
الشئ بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه يعتمد عليه
ويحصل له مظهر يتعلق به فيتبين عمله فيه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل ولد الايعملان فى
مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات ما جرى عليه بخلاف
فانه يعمل فيه مفضلا باعتبار التعلق اى تعلقه بما جرى
مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كون ذلك المتعلق مفضلا
باعتبار التعلق اى تعلقه بما جرى عليه على نفسه اى نفس
المتعلق باعتبار غيره اى باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه
وهو زيد فى المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا
منفيا يعنى ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين
ذلك المجرى عليه وبين غيره الذى يذكر بعد من التفضيل
ليكون مطلقا واحدا بالذات ومختلفا باعتبار
التقييدين فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير

اى هو اعلم من كل احد ويعلم من يضل عن سبيله تحقق

والعجب كل العجب من ان ح الاول حيث قال وضعا بسبب تقليد الفاضل الجامى ولم يدر انه انما يصلح لشرح كلام ابن الحاجب دون المص كما لا يخفى على الناظر المتامل

بحث الذات بين المفضل والمفضل عليه فيبعد الخروج
عن المعنى التفضيلي ثم يخرج عنه بالكلية بالنفي لتوجهه
الى القيد فينفى الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن
بمعنى حسن في المثال فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا
لان المساواة يأباها مقام المدح مع انه لو لم يعمل لاحتج
بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء
يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو المبتدأ
ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد معناه ما رايت رجلا
حسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد بل حسن الكحل
في عين زيد فوق حسنه الكائن في عين غيره على
ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مفروضا
في عين غير زيد ومفضل مفروضا في عينه ولولا النفي
لكان الامر على العكس كما لا يخفى ويعمل في غيرهما اي
في غير المفعول به والفاعل الظ من المسكن فانه
لاعتبار نسبة لا يكاد يابى عن عمل عامل هو مستتر تحته
ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له
وغير ذلك كما مر قال الفاضل العصام ويعمل بلام
التقوية في المفعول به ايضا انا اضرب منك لزيد و

واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني
منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك
لزيد الثياب اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما
ذكر فلا وجه لاسقاطه في العامل القياسي كما اسقط
الشيخ عبد القاهر ومن تبعه والسادس من القياسية
المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل
فعله المشتق هو منه ولسهولة المناسبة قدم على
المضاف وشرط عمله في الفاعل والمفعول به الصريح
لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضي الفاعل
فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة
في وضعه فهما اجنبيان له فيجتنبان عن العمل فيهما
واما في غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر ان لا يكون مصغرا
او لا موصوفا قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا
لا يضر العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا
بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر
والموصوف لا يقدران بهما اذ الفعل لا يصغر
ولا يوصف ومجرد المناسبة لا يكفي في العمل فيهما
فلا يقال اعجبني ضربك زيدا او ضرب شديد زيد
عمرا ولا مقترنا بال الحال لانه لا يؤول بان مع الفعل

فلا بد له من حجة تأويل بما اعتبر النسبة في وضعه ليحصل له قوة يمكن بها من العمل فيهما مع الاجنبي وهي انما تكون بوجود هذه النسبة الطالع كما يحصل منه

لان المضارع اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال
ولا احتمال في الماضي للحال فلا يقال ضربك عمرو زيدا لانه
ولا معرفا باللام لعدم جريان التاويل المذكور فيه
لاختصاص اللام بالاسم عند الاكثر فبدل الكل واما
عند البعض فيجوز عمله فيها بدون تقدير الشان وما
اذا المؤول بشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه
ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر بما مع
المضارع فح لا حاجة الى هذا الجواب لكن المرضي عند
الرضي كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر
واكثر استعمالا فح يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح
عند ذلك البعض عمله فيها فيما ذكرنا من الامثلة
ومثال عمل المعرف كقول الشاعر لقد علمت اولى
المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فان
مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل
ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول علمت
وهو قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك الطائفة و
عميدهم قاله بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف
على الحذف والايصال اي صلت و حملت على مسمع
وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل كما

فانه اذا دخل عليه ان يتعين على المضي وان يفيد مجرد المصدر

اي كررت مسمعا فلم انكل عن الضرب به فيه حذف

جواب شان احدهما مسمع بن ثعلبة

كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن علي الفارسي فا
فالوجه ان يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتاكيد
او مفعوله محذوفا للضرورة اي او جدت الكرة والحمل
او حملت على الاعداء قوله او بعد لا بدل البعض
من الكل وهو قوله واولى المغيرة اي علمت انا مسمعا
منها عاجزا عن المقاومة لي على حذف المفعول الثاني
بقرينة العرف او عرفت انا حالهم حال مسمع منهم
من العجز عنها قوله اي مقدم تلك الطائفة اي الطا
ئفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف
تفسير له واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض لا غير
فافهم فعلى هذا يكون قوله انني بالكسر استئنافا كانه
قيل ما عاملت معه بعد العلم به فاجاب انني
كررت عليه فاعلم حال من هو عميدهم ومعتمدهم
علم حال من سواهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون
مفعول الضرب على نزع الخافض وفيه ما مر وان
يكون مفعولا لفعل مقدر وهو اعني فالتقدير فلم انكل
عن الضرب لشخص اعني مسمعا او المصدر اخر منونا
تقديره عن الضرب ضرب مسمعا اي هو ضرب وقال
بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت على صيغة

الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه التأكيد
مستشهداً بعلم سفح الجماعة علماً منه بانهم كانوا بحيث
لم يبق لهم مجال لانكار ما يدعيه ولا عدداً ولا نوعاً
ولا تأكيداً حال كونهما مع الفعل او بدونه اى الفعل
والفعل مراد غير لازم الحذف بيان وتوضيح لكون
الفعل مراداً اذ ح يكون العمل للفعل لا للمصدر لعدم
صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة افادتهما
معنيهما اقامتهما مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربتين
او ضرباً ضربت ان ضربت كذا ذكر فى شرح لب الباب
واختاره المص وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع
وجدان القوى ورده المص بان هذا بعيد الا و
لوية لا الامتناع وان كان الفعل لازم الحذف
فعمل المصدر عند سيبويه لا لمصدريته وكونه مقدراً
بان مع الفعل بل لقيامه مقام الفعل حتى جوز
تقديم معموله عليه استتار الضمير فيه فجعل كالظرف
العامل ويعمل الفعل المقدر عند السيرافى لانه لولاه
لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المعمول
نحو سقياً زيداً ويجوز حذف فاعله بلا نائب لان
النسبة الى المرفوع غير مأخوذة فى وضعه لان الواضع

الواضع نظر فى وضعه الى ماهية الحدث فقط الى ما قام به فما
اقتضاؤه للمرفوع عقلى لا وضعى فلا يحتاج الى ذكره البتة ولا
يجوز هذا الحذف فى غير المصدر من الفعل والصفة لكون
النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضعه فيحتاج الى ذكره البتة
ولا يضمر فيه اى لا يستتر فى المصدر فاعله كما فى الفعل والصفة
فلا يرد مثل ضرب زيداً وذلك لما ذكر فى الحذف وقيل
لو اضمر فى مفرده لاضمر فى ضمير مثناه وجمعه قياساً على
الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وجاراً
راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فان له فى نفسه تثنية
وجمعاً ورده المص فى الامتحان بما لا مزيد عليه ولا يتقدم
معموله ولو ظرفاً عليه عند الجمهور وقدروا عاملاً مقدماً
فى مثل قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وفلما بلغ معه
السعى وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما فى حكمهما لكن
المرضى عند الرضى والقاضى البيضاوى والمص على
ما سيجئ فى بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفاً
اذ قد مر ان المؤول بشئ لا يلزمه ان يكون فى حكمه من
كل وجه مع ان الظرف كالجهم للعامل لما تر فيد خل
فيما لا يدخل الاجانب وقد مر انه معمول ضعيف



بكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون والقياسي التابع الاسم المضاف
مطلقاً قدمه على الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة
فيتوقف تمام معرفته عليه وهو يعمل الجر لانه اما بتقدير حرف
الجر او محمول على ما بتقديره لكونه فرعه وشرط اى شرط
كونه مضافا ان يكون اسما مجردا عن تنوينه ولو مقدرا
يعني انه لو وجد فيه تنوين تجرد عنه لاجل الاضافة
نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنا فانه الاتصال الذي يقتضيه
الاضافة لكونه علامة التمام ونائبه وهو نون التثنية
والجمع وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان في بحث
المثنى ان وجد فيها في الاضافة لشبهها بالتنوين لا لقيامها
مقامه لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب
بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتها موضوعة
قبله كما حققه في بحث المعرب ولعل مراده منا انه
نائب عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا
يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم
حيث جعلوا اختلاف اخرهما اذ وانيا فاعترض عليهم
فانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة
متعلق بالكون او التجريد قد واللام لا يضاف لانها

لانها سابقة على الاضافة في التلفظ فالظاهر سبقها في
الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او
محمولا على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز
مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها
وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجيء ولا يخفى ان
هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل
فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب غير التنوين
كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق فمن اراد فليرم
فليرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه في
العموم والخصوص بالترادف كليث واسد او لا كا
نسان وناطق ولا اخص منه مطلقا كحيوان وانسان
والا فالاضافة تكون بلا فائدة وهي اى الاضافة
مطلقة وليس في كلام ما يشعر بكون اللفظية بتقدير
حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وابن الحاجب على
نوعين معنوية مفيدة شيئا في المعنى كما في [illegible] و
كذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى
ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم
والمحدث لظاهرا وعكسها البيضاوي لتقدم اللفظ
بالنسبة الى التابع المقصود من الكلام واللفظية غيره

اى تابع
بالتعب كل العجب الى
الاول ارجع انظر
الاضافة بتقدير حرف
الجر لا مشعر ولا داعى
تصريح المص بانه ليس
بمعقول ولا منقول



شيئا في اللفظ فقط ولذا سميت بها فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة اي اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذي
تعمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة
لوجود شرط عملها اي فاعلها او مفعولها سواء لم يكن
صفة اصلا نحو غلام زيد او كان صفة مضافة الى غير
معمولها كما ذكره بقوله ضارب عمرو امس واحترز
بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا
وعمرو حسن الوجه وشرطها اي المعنوية تجريد المضاف
اذا كان معرفة عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل
او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان علما
نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم
نحو زيدنا خير من زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان
فان لتعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة فلا احتياج
الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد التجرد والخلو
عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة
في نفسه او معرفة مجردة وهي اي المعنوية اما بمعنى
من البيانية وذا اكثر فقدم هذا على بيان الفائدة لان
مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا

المبادرة اولا الى بيان ان العامل الحقيقي هو حرف
الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان الفائدة وقدم
الشرط عليها لتوقف وجودها على وجوده اي كان
المضاف اليه جنسا لم يصل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة
الى ان المضاف اليه في هذه الاضافة يجب ان يكون
اصلا للمضاف كما اشار اليه في المثال شاملا للمضاف
وغيره كما كان المضاف شاملا له ولغيره كما عرفت
انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من
وجه نحو خاتم فضة فانها تكون خاتما وغيره كما انه
يكون منها ومن غيرها او بمعنى اللام في غيره اي الجنس
الشامل والحال ان كان غيره لكان انسب وهو
الاكثر سواء كان مباينا له نحو غلام زيد وراس عمرو
او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه
ولم يكن اصله كفضة خاتمك لم يذكر ما بمعنى في كضرب
اليوم بل ادخل فيما بمعنى اللام تقليلا للاقسام
وتسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة
التصريح بها في الاستعمال بل يكفي صحته بحسب الوضع
فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا احتياج
في مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة

كذا في الامتحان وتفيد المعنوية تعريفا للمضاف
ان كان المضاف اليه معرفة لان وضعها لمعهودية
المضاف فيما امكنت وذا في المعرفة دون النكرة ثم
استعملت في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا
اذا قيل جاءني غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد
ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا
قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارا اليه ومعهودا
بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها
او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا
اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد
كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني ذكره في الامتحان والمضاف غير غير ومثل
وشبه ونحوها فانها لا تتعرف بالاضافة الى
معرفة لتوغلها في الابهام وانعدام العهد فيها
في الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه
فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف
بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد
العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف
الغير الى ضد واحد تعرفت لكن جعل لندوره في حكم

في حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام زيد و
تفيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة
نحو غلام رجل قيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك
ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام
رجل وامراة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امراة و
قلت الشركاء فيه ورده الفاضل بان التخصيص فيه لم
يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه
بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق
ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان تسمى
معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل
بل هما كضارب زيد وضارب زيد في حصول الفائدة
اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية
والثانية لفظية واقول نعم حصول التخصيص في غلام
رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف
الجار وانيب المضاف منابه وجعل علما له بحيث انقطع
نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا
قياسيا كما صرح به نفسه انيب الاضافة مناب الانتساب
المذكور وجعل لها تلك الافادة بحيث انقطع نسبتها
اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلا داعي وحصول

تبنى لا ينافي امكان حصوله لشيء اخر لمعاني الفاظ المترادفة
والمتساوية نحو القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد
منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية
بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع و
جود شرط العمل فيه المؤذن للانفصال والتشبه الى
المفعول كما اشار اليه المص لم تستحق الا بانه شابها با
بالحقيقة المذكورة فلا يحق القول بان التخصيص مستفاد
منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية بل اللفظية فا
فالفرق ظاهر ومراد المحرر بمثل هذا امتحان الا
الاذكياء بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب
من رموزه الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه
الانيقة وعلامة اللفظية ان يكون المضاف صفة
فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو خالق
السموات وكريم البلد ولا تفيد اللفظية شيئا
الا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان
عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها
في تقدير الانفصال واما التخصيص في نحو ضارب
زيد او رجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة
ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط

ط الشبه
بنائب
الفاعل
الى المفعول
في افادتها
ما افادته

ولو مقدرا نحو عمرو ضارب زيد الان او غدا وحوا
اج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول
او مع حذف الضمير من المضاف اليه واستتاره في
المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه اصله حسن
وجهه وجيء اللام بدل لكونه اخف منه مخرجا ووضعا
عبره مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة
الى الفاعل ومعمور الدار اي معمور داره من اسم
المفعول المضاف الى نائب الفاعل واما بحذف
نائبه وحده نحو الضاربا زيد والضاربو زيد او مع
الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربو الفرس وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف وسقوط التنوين
باللام كما سبق وجاز الضارب الرجل مع عدمه
حملا له فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز وهو
اجيز او المحمولية على المختار في الحسن الوجه لاشتراكهما
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين
باللام وكذا الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام
وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه اصله
الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف
اليه واستتاره في المضاف والثامن من التسعة الاسم

الاسم المبهم التام باحد الخمسة الاشياء اذ لولاه لم يشبه
الفعل التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز
فانه ينصب لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء
الخمسة الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير
المبهم بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة
او حكما كما في الضمير المستتر وكذا لا ينصب التمييز ذو اللام
وان وجد فيه معنى التمام اسمان لم يضف اليه نكرة
اشارة الى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون لكنها
لكفايتها في ازالة الابهام وعدم الحاجة الى التعريف
خلافا للكوفيين على التمييز بيانه اي على التمييز تشبيهها
بالمفعول في المجئ بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم بالتمام
اراد ان يبين ما به التمام فقال وتمامه ثم لما كان المفهوم
بحسب اللغة من تمام الشئ بالشئ كون الثاني جزءً
من الاول وههنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به
ههنا ما هو العرف لا اللغوي فقال اي كونه على حالة
يمتنع اضافته معها الى شئ واتصافه به يكون باحد
خمسة اشياء بان يدل على استقلاله وامتناع ا
اضافته اليه واتصاله فان ذلك يعد في العرف من
تمامه بنفسه لا باخر وهو في حكم المنكرة وذلك اي التمام

اي التمام بنفسه يكون في الضمير المبهم في الاكثر بان
لا يكون له مرجع اذ لم يكن مبهما مثل جاءني زيد فيا له
رجلا فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما في
مثل بالله دره رجلا وذلك في الاغلب فيما فيه معنى
المبالغة والتفخيم كمواضع المدح والتعجب نحو ربه رجلا
لقيته اي لقيت رجلا اي رجل ردا على من قال ما لقيت
رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى ونحو يا له رجلا اللام
للتعجب وقوله يا له مرادا لعبده ونحو نعم رجلا زيد
ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة
اذ لو اريد المعين لقيل نعم الرجل وكذا في ربه اذ لا
يكون فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة
وفي اسم الاشارة لانه من المبهمات كقوله تعالى ما
ماذا اراد الله بهذا مثلا على رأي من قال انه تمييز
عن اسم الاشارة لا حال وبالتنوين اما لفظا نحو رطل
زيتا او تقديرا نحو منا قبل ذهبا واحد عشر رجلا
فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم
وكاين وكذا انما يمنع عنها التنوين لفظا لا تقديرا
لاستحقاقه له في اصل الوضع ثم عد هذه الاربعة
الاخيرة من السماعي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه

فانه مبني اخره نون ساكنة ولذا يكتب بها لا التنوين كما يجي بحثه منه



لم يبب كذ فى حاشيته ولما كان لتميز العدد احكام
مخصوصة اراد ان يذكرها فى هذا المقام توفية
للمرام فقال وتمييز ثلاثة بلا تنوين عشر منصرف لكونها
علما لنفسها او فى حكمه والتزايد عليها منتهيا الى عشرة
بل عشر لا ينصب بل هو مجرور بالاضافة للتخفيف
ومجموع ولو معنى نحو ثلاثة رهط وثم ليطابق المعدود
العدد نحو ثلاثة رجال الا فى ثلثمائة الى تسعمائة فان
التمييز فيها مائة وهى ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها
على عدد معين وكان القياس مئين او مآت وهما
لا يجوزان اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم
مميزا للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف
وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين
الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
الصفات واما علم فلا بد فى جمعه من اللام والتمييز
نكرة لما عرفت واما الثانى فلعدم جواز وقوع جمع
المؤنث السالم بعد الثلث واخواته لكونه خلاف
المعتاد الذى هو وقوع ما هو فى صورة جمع المذكر
السالم بعدها اعنى عشرين واخواته ولانه يلزم
عند ذكر لمميزها كان يقال ثلثمات رجل مثلا ان يلى

ان يلى التمييز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء وهو
لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو وقوعه ما فى صورة المجموع
بالواو والنون اعنى عشرين الى التسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه احصر فال بعض الكمل لاغنائه ودال على الكثرة
عن لفظ الجمع وتمييز احد عشر وزايد الى تسع وتسعين
بل تسع وتسعين منصوب لتعذر الاضافة اما فى مثل عشرين
فلكراهتهم الغاء ما هو فى صورة نون الجمع ان لم يحذف
او حذف كنون عشرة ان حذف واما فى عشرة فلكراهتهم
جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف خمسة عشرك
فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان منبها على التعدد
بخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الا
الاتحاد مفرد دائما لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة
فى الفضلة اولى ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز
جمعه اى الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا يجب
بل هو مفرد لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثة فيحصل
التركيب فيرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه
اطرادا للباب مجرور بالاضافة للتخفيف واما قوله
تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة ولا افراد محمول على
البدل وحذف المميز اى ثلثمائة مدة نحو مائة رجل

وما لنا رجل والف درهم والفا درهم والاف
درهم وبنو التثنية نحو منوان سمنا ويجوز في بعض
هذين القسمين ما تم بالتنوين وما تم بنون التثنية
احترز بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة
فيه مع كونه مما تم بالتنوين الاضافة الى التميز اضافة
بيانية لحصول الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا
سمن ولا تجوز الاضافة في غيرهما اي القسمين اما
في الاول فلما مر من تعذر تجريد المضمر واسم الاشارة
عن التعريف وتنكيرهما الذي هو شرط الاضافة المعنوية
واما في الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه
واما في الخامس فلامتناع اضافة المضاف وبنون
شبه الجمع لا بنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون
وجوها فان التميز بعدها انما يكون عن نسبة في
شبه جملة وهو اي شبه الجمع عشرون زائدا الى تسعين
بل تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه عسلا
ولا يتقدم معمول اسم التام عليه لضعفه في العمل لكونه
جامدا والتاسع من التسعة معنى الفعل ولما كان اللفظ
من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له
وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد بانه كان مجاز التسمية

تسمية للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث
لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ غير مشتق
ولا مشتق منه في الحال بقرينة انه جعله قسيما لكل منهما او
قد يراد به ما يشملهما كما في تعريف الفاعل يفهم منه معنى
فعل اصطلاحي اي معناه المطابقي كما في الاسماء الافعال
او التضمني كما في التاثر عدل عما ذكره الفاضل الجامي
من انه مستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره
لعدم شموله لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده
لكن الثاني اما داخل في الفعل او شبهه عند ذلك
الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل العصام
ايضا من انه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من كل
صنعته لخروج فعال بمعنى الامر عنه كنزال وتراك
وانما عد عاملا واحدا من القياسي مع ان
بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله في ضابط
كلي كما اشار اليه بقوله كل لفظ الخ وبين في التفصيل
ان يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن
لم يعده من القياسي كالشيخ عبد القاهر ومن
تبعه لم يعب فمنه اسماء الافعال اصله اسماء
معاني الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان

احترازا عما كان في الاصل مصدرا كرويد ونزال

كاسم الفعل والظرف والمنسوب والمنتقر والمسند

واما ما ذكره في بعض تعليقاته من انه يجب لفظ لا يشتق مع فعل في الحروف الا جدول ويستنبط منه معنى فعل فانه يعمل عليه

ومن اراد التحقيق فليرجع الى الحاشية

هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازاً ذكره في
الامتحان وهو اي اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال
وفي اكثر النسخ وهي والاول اصح لموافقته بضمير مسماه ويعمل
ولانه يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل بتاويل الكلمة
اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية
لا للافراد التي تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء
العلمية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال بل يقال
انه اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد
من اول الوهلة ما اسم كان بمعنى الامر قدمه لكثرته
او الماضي لم يذكر المضارع لقلته ما كان بمعناه كاف
بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اي صار بمعنى وضع
الامر او الماضي له لم يقل ما وضع لمعنى اه لان دلالتها
على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال
ولذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان
انسب ولا ايراد الضارب امس نقضا على التعريف
لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذي هو
المقسم ويعمل اي اسم الفعل او ما كان الخ عمل دال
مسماه على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول و
ارادة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر

الامر او الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان هذا
على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان و
لا يتقدم معموله اي اسم الفعل عليه الا اذا كان المعمول
ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجي في بحث
المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولها عليه والصواب
هو الاول او تانيث الثاني كالاول وارجاعهما الى
اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما
الفاعل فظ واما المنصوب فلضعفه في العمل فان
المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعل وهو ليس بوضعي له
ولو سلم فليس باولى بل لا يبلغ درجة الفعل فيه هذا
هو الملايم لقوله ويعمل عمل مسماه واما قول من قال لانه
اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل
منهما لا يتقدم عليه لضعفه فغير ملايم له اصلا الاول
وهو ما كان بمعنى الامر نحو صه رويدا اي خذه ورويد
زيدا اي امهله وهلم زيدا اي احضره من الافعال و
قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروا هم ويجي لازما
بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله ها لم بهاء التنبيه عند
البصرية وهل ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية و
لا يتغير في الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهد

واما المنقول عن الصوت كصه فليس له معمول منفصل فلا يتصور فيه التقدم منه [illegible]

شهداءكم الا في بني تميم فانهم يقولون هلمّا هلمّوا كما
وقع في الحديث الشريف هلمّوا الى حوائجكم وهات
شيئا اي اعط وحيهل اصله حيهلا الثريد اي ائته
وحيّ وحده بمعنى اقبل ويتعدى بعلى نحو حيّ على الصلوة
اي اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد يركب
مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه
فيتعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد
اي بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهلا
على زيد وبله زيدا اي دعه وعليك زيدا اي الزمه بكسر
الهمزة ودونك عمرا اي خذه وتراك زيدا اي اتركه
وغير ذلك من نحو امين بمعنى استجب ورويدك بمعنى
تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنحّ وغير ذلك
وهو الثاني وهو ما كان بمعنى الماضي نحو هيهات الامر
اي بعد وشتان زيد وعمرو اي افترقا وسرعان
زيد ووشكان عمرو اي قربا وغير ذلك مثل بطآن
بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وبفتح الهمزة والنون
اشار بقوله وغير ذلك في الموضعين الى انها غير
محصورة فيما ذكر وقال في بعض تعليقاته انها كثيرة
جدا ما ذكروا احصيها ولا عشرها تعريضا لمن عدها

عددها سماعية انه لم يصب ومنه اي من معنى الفعل الظرف
المستقر وقد مر تفسيره في حرف الجر وهو لضعفه في العمل
لا يعمل في المفعول به القوي بالاتفاق ولان عامله الذي
ناب هو منابه كوجد لا يعمل فيه للزومه ولا في الفاعل
الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا
يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر في بيان شرط اسم الفاعل
والمفعول من الاشياء الخمسة وجه الاشتراط ما مر
او الموصول لكونه نائبا عن الفعل الذي هو اصل في
العمل الا انه لضعفه لا يكون الا حالة له نوع قوة في العمل
وهذا يدل على انه هو العامل على ما هو راي المحققين
لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا لما احتاج اليه
كما لا يحتاج اليه في ساير المواضع المقدر هو فيها نحو
زيد في الدار ابوه ومررت برجل في كمه كتاب وجاءني
زيد وعلى كتفه سيف وافي الدار احد وما في الدار
احد وجاءني الذي في الدار ابوه في هذه المواضع
كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدا مؤخرا
كما في مثل اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا
ففاعله ضمير مستتر فيه اي في الظرف منتقل من متعلقه
بفتح اللام المحذوف ويعمل في غيرها اي المفعول به

لان عامله ليس لوازمه [illegible] بل النيابة مناب [illegible]

اي وان لم يكن العامل ظرفا بل الفعل المقدر عاملا



والفاعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف
فلما مر غير مرة واما في الحال فلكونها في حكمه ومنه المنسوب
فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤولا به نحو مررت
برجل هاشمي اخوه اي منسوب الى الهاشم ويشترط
في عمله اي المنسوب ما يشترط فيه اي في اسم المفعول
ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل
اسد غلامه واسد علي اي مجترئ ولذا اي لاجل ان
الاسد بمعنى المجترئ عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى
الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى وهو الله في السموات
اي معبود لمن فيها اي يعبده من فيها لانه الكائن فيها
ومنه الاسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير
جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جا
جالسا وليت ولعل نحو ليت ولعل زيدا يوم الجمعة عندنا
مسرورا اي اتمنى او ارتجي يوم الجمعة عندنا زيدا حال
كونه مسرورا وقال الرضي ليس المعنى على تقييد التمني بالحال
بل على تقييد خبره بها اقول ليس بقطعي بل يحتمل للامرين
وانما لم يقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها
يفهم منه معنى فعل كما قال وحرف النداء والتنبيه و
التنبيه للتنبيه على ان ما عداهما ليس بعامل لعدم السماع

والمراد به تصوير المعنى الا تقدير اللفظ

السماع فيه وهو قال لا بد منه ولو نوعا فافهم وحرف النداء
نحو يا زيد راكبا اي ادعوه وحرف التنبيه لفظا مثل زيد
قائما كعمرو قاعدا او كانه اسد صائلا او تقديرا نحو زيدا
اسد صائلا وحرف التنبيه كما مر من مثال اسم الاشارة
الآتية بقول ح بابنه وحرف النفي كما ولا نحو ما انت بنعمة
ربك بمجنون وما انت بذي علم كاملا وغيرها من مثل
ما شانك قائما اي ما تصنع فهذه المذكورات من قوله
ومنه كل اسم الى قوله وغيرها تعمل في غير الفاعل والمفعول
به من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول معه
كما شانك وزيدا وعند البعض لا يعمل في المفعول
المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل في
ضابط كلي فلا وجه لاسقاط في بيان القياسي كما
اسقطوا والعامل المعنوي ما لا يكون للسان فيه حظ
وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان خلافا
للاخفش فانه يجعله ثلثة ثالثها عامل الصفة والتاكيد
وعطف البيان وهو كونها صفة وتاكيدا او عطف
البيان لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله اختلاف
الحركتين اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل فانه
لو اتحد العامل لما في اختلف الحركتان وجوابه

ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الا
صل قاله بعض الكمل وقال المص والاشبه ان هذا ا
الرفع مثل الجر الجواري ورفع للملائكة اسجدوا
على قراءة ابي جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب
ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه
الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل
عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض
الكمل الاول رافع المبتداء والخبر اي ما يعمل فيهما عمل
الرفع لانه لدخول الاسناد في مفهومه كما يجي يقتضي
المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول
في كونه مسندا اليه والثاني في كونه جزءا ثانيا وقدم
ان مبنى العمل على الاقتضاء وهو التجريد للاسم عن
العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا
على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن
ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو
قال عن العامل اللفظي لكان اظهر واخصر ثم ان
هذا مبني على التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود
فلا يلزم خروج عامل مبتداء وخبر لم يسبق عليهما
عامل لفظي ويمكن ان يقال ان هذا مبني على تنزيل

تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل والامكان منزلة الو
الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء
او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظي وعدل الى
المعنوي فكانه جرد عنه او المعنى التجريد عنها اذا وجدت
واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا وفي اكثر
النسخ التجرد اي التعري والخلو وهو الاظهر والاول او
فق لما في تعريف المبتداء وموافق لما في نسخ الجامي والمراد
بالعامل اللفظي ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا
يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في العمل فيدخل
في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل علمت لزيد
قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظي
بالمعنى المذكور عليه اذ في الاول قد ابطل التعليق عمل علمت
في اللفظ وعمله في المعنى ليس باصل وفي الثاني الباء
زائد ملحق بالاصلي كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد
اليه او اسناده الى شيء وخرج به تجريد الاسماء المعدودة
فانه ليس بعامل قيل التجريد عدمي فعده موثرا ليس
بمرضي لعدم صحة كون فاعل الوجودي عدميا فلا يحسن
تشبيه العدمي بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يفسر
بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا واجيب

بانّ العوامل علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات والعدم
الخاص يجوز ان يكون علامة ويراد على ما جعله اولى ايضا
انه اعتباري فعدّه مؤثرا ليس بمرضي لعدم صحة كون
الفاعل الوجودي الخارجي اعتباريا فلا يحسن تشبيهه
بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم والثاني رافع الفعل المضارع
وهو وقوعه بنفسه لا بالناصب والجازم موقع الاسم
كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب او صفة او حالا نحو جاءني
رجل او زيد يضرب ويضرب واقع موقع ضارب
لان الاصل في هذه المواقع وقوع المفرد لما سيجيء
فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد في الماضي ايضا
فلم لا يرفعه قلت لانه مبني الاصل فلا يكون معمولا
الا في الموضعين كما سيجيء وذلك الوقوع اي وقوع
المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد
عن النواصب والجوازم بان لا يكون فيه ناصب
بان لا يكون ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها
يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل
وجازمه على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع
لانه ح يكون كالاسم فاعطي له اسبق اعرابه واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه

نحو مثل لن يضرب ولم يضرب لم يصح ان يقال ان يضرب واقع موقع ضارب ولم ضارب
منه

عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما
في الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل سيقوم وسوف
يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفي نحو يدخل الز
يدان واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما واقع
موقعه لانه يقال الذي ضارب هو على ان ضارب
خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان ويكفينا
وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره
اسما غير الاعراب الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني
بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين
لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف
في حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الا
صل فيه الاسم وعدل عليه لما مر واما عند اكثر الكوفيين
فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على
البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات في التفصي
عنه لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التر
التركيب كما في الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب
كما في تعريف العامل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه
بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل
بدون التركيب معه فافهم مجموع ما ذكرنا من العوامل

قوله غير الاعراب اي بحسب المقتضى وذلك لان المقتضى له على تقديره اي الواقع موقعه فعلا هو المشابهة التامة وعلى تقديره اسما هو الفاعلية حكما وهي الخبرية هنا ولذلك جعل اعرابه في مثل زيد يضرب ورايت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب على تقديره فعلا الرفع فقط مع جعله على تقديره على اسلوب الاخير بين النصب والجر فافهم
منه

اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف انين
منه

على ما ذكرنا ستون واما ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن
تبعه على ما ذكروا فمائة بجموع ما زاد ونقص اما الاول
فسبعة خمسة فى السماعى الثلثة الاخيرة من حروف
الجر ولا لنفى الجنس واذا ماس كلم المجازات واثنان
فى القياسى اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثانى فسبعة
واربعون فى السماعى ثمانية وعشرون افعال اربعة
افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلثة عشر
افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها فى
اول القياسى وهو الفعل وثلثة عشر منها اسماء تسعة
اسماء الافعال ادخلها فى تاسع القياسى وهو معنى
الفعل واربعة منها اسماء احدها عشر اذا ركب مع
احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كاين
ادخلها فى الاسم التام وهو ثامن القياسى وستة
منها حروف خمسة حروف النداء ادخلها فى تاسع
القياسى وواحد بمعنى مع اسقطها لكونها غير
عاملة على الصحيح فافهم الباب الثانى الذى عهد
جزءا من الرسالة لفظا ومعنى كائن فى بيان احوال
المعمول او فى تحصيل ادراكاتها اعلم اولا اى قبل الشروع
فى المقصود ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع

لم تقع فى التركيب كالالفاظ المعدودة من الاسماء و
والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الافعال فلا
توجد بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة لعدم العامل كما
لا تكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت فيه فهى على
ثلثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا با
لاصالة ولا بالقيام اى لا يكون له اعراب لا لفظا ولا
تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما
يوجد هو فيه وهو اثنان الاول الحروف مطلقا عا
ملا اولا والثانى الامر بغير اللام عند البصريين فانه
لما حذف عنه حرف المضارعة التى بسببها صار
المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على ما مر فاعرب
وعمل فيه خرج عن المشابهة لذهاب سببها جواب
لما فعاد الى اصله وهو البناء الاصلى وقال الكوفيون
هو معرب مجزوم بلام مقدرة منوية وهى مثبتة عند
البصريين ولذا قالوا هو موقوف والقسم الثانى ما يكون
معمولا دائما اى يكون له اعراب لفظا او تقديرا او
محلا لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا اى كما لا يكون
اصلا الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم على
اسماء الافعال قال الدمامينى عن سيبويه والمازنى و

وهو القاعدة والمفعول لتمييز والاضافة والمشابهة الى الخ

وهو القسم الثالث فيما بايخ

ومن قال الصوات موجب الاعراب فقد قصر

وجماعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب و
اختلفوا في تعيين ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل
على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان
واختاره ابن الحاجب في ايضاح المفصل لانها
اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم
بالابتداء ورد بانه ينقض به حينئذ تعريف المبتداء
جمعا وقال الرضي قياسها على اقائم مع الفارق اذ
معناه معنى الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس
فيها من معنى الاسمية شيء بل انتقل الى معنى الفعلية
ولا عبرة باللفظ كما في تسمع في قوله تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه فانه مبتداء لكونه بمعنى المصدر و
وان كان لفظه فعلا بل جملة او منصوبة المحل بافعال
محذوفة على المصدرية اي على انها مفعول مطلق
فرويد زيدا مثلا في تقدير ارود ارودا زيدا ورد
بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء الافعال ومثبتة
بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا
اذ لا موجب للبناء حينئذ لان المعنى الفعلية انما هو
للافعال المقدرة لا لها وان قال بعضهم وحكم المحققون
على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام

ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدماميني هذا
مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى
الفعل على ما هو المختار عنده كما سبق ونائبة مناب
بحيث لا يقدر اصلا ولذا ينبت كل الفعل وعلى ضمير
الفصل الفصل وهو ما يقع بين المبتداء والخبر اذا
كان معرفة او افعل من ولو دخل عليهما عامل سمي
به لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض
المواضع نحو كان زيد هو القائم بالحرفية لدلالته
على غير معنى مستقل وهو رفع اللبس فلا يكون
معمولا اصلا فضلا عن كونه داخلا وتسميته بالضمير
لكونه على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية
فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب قال
في الامتحان هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم ولما
كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة نبه على
المغايرة بتغير الاسلوب فقال واما اللام الدا
خلة على الصفات من اسمي الفاعل والمفعول و
والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد فقال بعضهم
وهو المازني انها حرف لا اسم موصول كغيرها
اي كغير الداخلة عليها فتكون مما لا يكون معمولا

الا الي في بالمعرفة لا شاع
اللام [illegible]

وهو الذي التبس الخبر
بالنعت كما اذا وافقا
اعلابا نحو زيد
هو القائم
[illegible]

اصلا بل المعمول ح مدخولها وقال اكثرهم وهو غيره
اى اسم موصول لا حرف بمعنى الذى فى المذكر او التى
فى المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من
اعراب مع انه ليس فيها بل فى مدخولها فبيّن وجهه
بقوله اعطى اعرابها اى اللام لما بعدها لما انتقل
اى لانتقال ما بعدها من الفعلية الى الاسمية لكراهتهم
دخولها على الفعل لكونها فى صورة الحرف فاصل جاءنى
الضارب زيدا جاءنى الذى ضرب زيدا فالاول اى الذى
معمول لكونه فاعل جاءنى والثانى اى ضرب غير معمول
لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جاءنى الذى يضرب
زيدا فلا شك انه معمول مرفوع وانما اختار الاول
لكونه اظهر فى التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير الذى
الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاءنى الضارب
صار الاول اى الذى فى صورة الحرف اى حرف التعريف
وهو اللام وان كان فى المعنى والحقيقة اسما والثانى
اى ضرب فى صورة الاسم اى اسم الفاعل وان كان
فى الحقيقة والمعنى فعلا فانعكس الحكم بان انتقل
الاعراب المحلى من الاول الى الثانى وصار لفظيا
لعدم المانع فيه كما فى الاول ترجيحا لجانب اللفظ

اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو حكم
لفظى فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى هو المعمول
وان ظهر فى الثانى الذى هو ليس بمعمول ولا منافاة
بين هذا وبين ما نقلناه آنفا من الرضى فافهم ولا
تكن من الغافلين والثانى من الاثنين الفعل المضارع
اتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد لم لانه بعد
الوقوع فى التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب
او الوقوع موقع الاسم والقسم الثالث من الاقسام
الثلثة ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع
موقع القسم الثانى وهو ما يكون معمولا دائما فيكون
معمولا وهو اى القسم الثالث اثنان ايضا اى كالقسم
الثانى الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية
يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او
جزاء بدون الفاء بقرينة المثال اذ به لا يعتبر الجزم فى
محل الماضى بل فى محل الجملة كما يجى يحكم على محله بالجزم
لظهور ذلك الاعراب فى المعطوف على ذلك الماضى
نحو اعجبنى ان ضربت انت وتقتل بالنصب عطفا
على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب
لفظا وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع

موقع تضرب المجزوم شرطا ضربتك و افضل بالجزم
عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم
جزاء وفي غير هذين الموضعين لايكون الماضي معمولا
لعدم مقتضي الاعراب والثاني من الاثنين الجملة
وهي على قسمين فعلية وهي اي الجملة الفعلية على ما هو
اي صاحب اللباب ومختار المص في هذا الكتاب
الجملة المركبة من الفعل لفظا اي صريحا ولو تقديرا
بدون اداة الشرط او بها او حكمي والمراد به ما يفهم
منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون
الكلام في الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة ومن
فاعله نحو ضرب زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون
اداة الشرط وان تكرمني اكرمك مثال لما كان الفعل
فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق
ان يعد قسما اخر من الجملة والا لاستحق بعروض التردد
مثلا اما ان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية او
الحالية او نحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف
عامل واستحق ان يعد قسما اخر من الجملة فيكثر الا
الاقسام حدا وهيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه
معنى غير مشتق اسم فعل و اقائم الزيدان مثال لما كان

لما كان الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان من
الفعلية ويدخلان في الاسمية ان فسرت الاولى بما كان
جزءه الاول فعلا صريحا ولو تقديرا والثانية بما كان
جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو راي الجمهور وهو المشهور
وافي الدار زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق
ظرفا فادراجه ايا ها في الفعلية لكون الظرف متضمنه
الفعل لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه
ما اورده على هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرت
بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل
العمل له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا
يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه
الاشياء استحقت ان يجعل قسما براسها فلا يخالف
بين كلاميه في كتابيه كما ظن واسمية وهي الجملة المركبة
من المبتدا او والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره
نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة مجرد
لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد له اي
للفظها من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه
مؤولا به كما يشير اليه بقوله اي هذا اللفظ حتى يجوز
وقوعها اي الجملة التي اريد بها لفظها في كل ما موضع

ولو اسم فعل او صفة مقدرة
الكلمة الا استفهام
او النفي



وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدا او فاعلا و
نائبه وغير ذلك المذكور من المفعول واسم باب كان
وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ
ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل
ومنه اى مما ذكر من الجملة التى اريد بها لفظها مفعول
القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا لكن موقعه
ليس موقع المفرد يرشدك اليه كسر ان فيه كما سبق و
لذا فصل عما قبله عنه وكذا اى كما ذكر من الجملة التى ار
يد بها اى كما ذكر لفظها فى انه لا بد له من اعراب الجملة
ان اريد بها معنى مصدرى اما بواسطة ان بالفتح
والتشديد او ان بالفتح والسكون او بالمصدرية
صفة للاخيرتين كقولك بلغنى انك قائم اى قيامك
وكقوله تعالى وان تصوموا اى صيامكم خير لكم ونحو
اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة دوام جلوسه او بغيرها
اى بلا واسطة هذه الثلثة نحو الجملة التى اضيف اليها
من الجمل التى اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق
الحدث المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه
يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق الحد
بل الحدث مع النسبة وارادتها تقتضى امتناع كون الجملة

الجملة مضافا اليها ومسندا اليها كما تقتضيه ارادتها
مع الزمان على ما صرح به الفاضل العصام فى حاشية انوار
التنزيل لان المقتضى للامتناع التامة لا الناقصة كقوله
تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اى يوم نفع صدق
الصادقين قال الفاضل العصام اختلفوا فى ان المضاف
اليه فى مثل الفعل والجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة
الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها والمص صحح
الثانى فى الامتحان والقط انه الجملة بلا تاويل كما اشار اليه
فيه فى تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه فيخالف
ما ذكره هنا ويحتمل انه الجملة بتاويل الاسم فلا يخالفه وفى
كلامه فى موضع اخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من
تتبع كلامه ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء اسم
بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما
فى قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم متعلق به
اى عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله ءانذرتهم
ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعله او انه مبتدا
وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان
اى ان الذين كفروا مستو او سيان عندهم فى عدم
الجدوى انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة الى ان



دانما قال ابهام التجدد لان حقيقة انما يستفاد من الفعل المستعمل
فى معناه الحقيقى باعتبار دخول الزمان الذى من شانه التغير والتجدد
فى مفهوم او باعتبار انه الماضى هنا بمعنى المضارع الذى يفيد الا
الاستمرار التجددى بقرينة لا يؤمنون عدل الى الماضى ليفيد ان الا
نذار كانه وقع وههنا ليس كذلك كما لا يخفى

المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة
وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء
بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهى عن معنيهما فى قوله تعالى
استغفر لهم او لا تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية
لما فيها من ابهام التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة و
معادلها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء وتاكيده
كما سبق اليه الاشارة ونحو قول المنذر بن ماء السماء فى المعيدى
واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه ما يعجبه تسمع بالرفع مبتداء
بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر
المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الاتى وجه العدول
مثل ما مر واما على ما هو المشهور من ان تسمع بحذف ان ورفع
الفعل لفقد عامله لفظا فليس مما نحو فيه بالمعيدى منسوب
الى معيد تصغير معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال
استثقالا لها مع ياء التصغير خير من ان تراه خبره وهذا
مثل لمن خبره خير من رؤيته اى سماعك وهذا الاخير
اى مثل تسمع مقصور على السماع من اهل اللغة ولا يقاس
عليه غيره بخلاف غيره مما سبق والواقع فى غير هذين
الموضعين اللذين اريد بالجملة فى احدهما لفظها وفى
الآخر معنى مصدر وذلك الغير هو الموضع الذى اريد بها

فيه معناها المطابق لا يكون له اى للواقع فى ذلك
الغير اعراب الا ان تقع اى الجملة خبر المبتدا نحو زيد
ابوه قائم مثال للجملة الاسمية او خبر الباب ان نحو ان
زيدا قام ابوه مثال للجملة الفعلية فتكون الجملة الواقعة
خبر لهما مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان نحو كان
زيد ابوه عالم او خبر الباب كاد نحو كاد زيد يخرج او
تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو اعلم زيد عمرا بكر ابوه
قائم او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل نحو علمت
اقائم زيد فان اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا
لزيد كما عرفت والا فاسمية او تقع حالا نحو جاءنى زيد
وهو راكب فتكون الجملة الواقعة فى هذه المواضع
من خبر كان الى الحال منصوبة المحل تقع الجملة جوابا
لشرط جازم بعد الفاء الذى يجئ للربط فيما لا تاثير
لاداة الشرط فيه ولو من وجه وسيجئ تفصيل ما يؤثر فيه
اداة الشرط وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز
فيه الوجهان او بعد اذا التى للمفاجاة وتنوب مع
الجملة الاسمية مناب الفاء فى الربط لان معناها ينبئ
عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية
كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم



يفعلون نحو ان تكرمني فانت مكرم فتكون الجملة
الواقعة بعدها جوابا لشرط جازم مجزومة المحل لكونها
جوابا لشرط جازم ولامتناع الجزم في لفظها ولو تقديرا
فيكون محلا وسيجي الفرق بين المحلي والتقديري او
تقع صفة لنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها
في حكم النكرة لصحة تاويلها بها نحو جاءني رجل ابوه
قائم فيصح التاويل بقائم ابوه او معطوفة على
... عاجلة ...

مرضه لان هذه الصيغة لم تستعمل الا فيما يكون آلة بين الفاعل والمنفعل كالقالب
ولم يوجد استعماله في نفس الفاعل حيث لم يسمع ناصر وضارب بالفتح ومع هذا يكون التناول
بطريق الاستتباع بخلاف الاول ... اى المعقد المشترك بين اجناس ذوي العلم
فيطلق على كل جنس من تلك الاجناس وعلى مجموعها فلما اختص بذوي العلم جمع بالياء والنون
يقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن وكذا عالم الافلاك وعالم النباتات وعالم الحيوانات

... على وجه كا
... م في حاشية انوار التنزيل
لكونه اوضح منه واما الامثلة التي اوردها المعا
نيون فهي مما ليس له محل من الاعراب فمن اورد

٥

اوردها في هذا المحل فانما قصد تصويره وقوع الجملة بدلا
او بيانا او تاكيدا لا تمثيلا لا هو تابع لما له محل من
الاعراب او تاكيدا للثانية اي الجملة التي لها محل
من الاعراب نحو زيد يضرب يضرب وزيد ابوه
قائم او بيانا لها اي للثانية ... اي
... ابوه قائم
راى اعصل ...

قوله
ومعنى وما وجب علينا قال العصام
الذي في بعض مؤلفته هذا هو الحق لشموله البسملة ايضا
تامل حاشية على المطول كورب وجه التامل ان الحمد يستلزم
يتحقق البسملة لان الحمد اظهار الصفات الكمالية او ان البسملة خارجة
عن رسالة او ان سبق الحمد يستلزم سبق البسملة لان الحمد ... وكل
... يبتدا بالبسملة لان الحمد فيما كانه بعد الحمد يكون بعد البسملة
وبالله توفيق
قوله على الجنس الاحسن ان يقال على العهد الخارجي او الذهني او الاستغراق
العرفي والتشبيه على ان الاستغراق للحقيقة واما الجنس من حيث هو فلا
احتمال له الا ان يقال العرفي من العهد الذهني في الحقيقة كما اشار اليه دعا
من الجنس تامل احمد تلميذ قوله بطريق عطف القصة على القصة لان المعطوف
هو الانشائية اي فاعلم ان هذه مثلا على ما حققه الفاضل العصام او فاقول على ما قيل
والمعطوف عليها الجمل الانشائية على ما في المطول او الاخبارية والانشائية عليها يقال
قال التفتازاني يجوز عطف الانشائية على الاخبارية الا اقتضاء المقام وكذا
العكس ... الفاضل العصام في حاشية القاضي احمد احمد

في بيان ...
ولا ...
اخ ...
كا ...
و ...
بنو ...
يبين ...
بلا املا ...
اريد بالجمل
المفرد فيكون له اعراب في كل موضع كالمفرد اذا ا
الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك
القسم ايضا اي كالجملة مطلقة فسمان الاول ما

يقتلون نحو ان تكرمني فانت مكرم فتكون الجملة
الواقعة بعدها جوابا الشرط جازم مجزومة المحل لكونها
جوابا الشرط جازم ولامتناع الجزم في لفظها ولو تقديرا
فيكون محلا وسيجئ الفرق بين المحلي والتقديري او
تقع صفة لنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها
في حكم النكرة لصحة تاويلها بها نحو جاءني رجل ابوه
قائم فيصح التاويل بقائم ابوه او معطوفة على
مفرد نحو زيد ضارب ونفسه او معطوفة على جملة
لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه في تادية
المراد مثل قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه
بدل النجوى في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا
كما قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى لا يؤمنون فانه
بدل على وجه من قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم لكونه اوفى بتادية المراد الذي هو عدم
حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف
ما قبله فانه يدل عليه التزاما او بيان له على وجه كما
صرح به الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل
لكونه اوضح منه واما الامثلة التي اوردها المعا
نيون فهي مما ليس له محل من الاعراب فمن اور

كابن هشام في مغني اللبيب

اوردها في هذا المحل فانما قصد تصويره وقوع الجملة بدلا
او بيانا او تاكيدا الا تمثيلا لا هو تابع لماله محل من
الاعراب او تاكيدا للثانية اي الجملة التي لها محل
من الاعراب نحو زيد يضرب يضرب وزيد ابوه
قائم او بيانا لها اي للثانية لخفائها على راي اي
راي اهل المعاني وقال ابن هشام في مغني اللبيب
في بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة
ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال في موضع
اخر ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبيان والبدل
جملة فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع ان
كان اعرابه رفعا فاعرابه رفع وان نصبا فنصب
وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال الجملة
بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان
يبين حصوله على وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظ
بلا املال فقال فظهر من هذه الجملة اي من قوله فان
اريد بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان قسم في تاويل
المفرد فيكون له اعراب في كل موضع كالمفرد اذا ا
الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك
القسم ايضا اي كالجملة مطلقة قسمان الاول ما

ما اريد به لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدري و
قسم من الجملة مصرح بها مع ظهور معنيتها البعدها و
والثالث بتوهم من اول الامر ان هذا قسم من القسم
الاول منها لا يكون في تاويل المفرد بالتاويل المذكور
وان صح كونها في تاويله بغيره فلا تكون معمولة
في جميع المواضع لاستقلالها بالافادة الا في خمسة مواضع
خبر اي خبر كان ومفعول ثان او ثالث وجواب
شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع لمفرد او جملة
لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما علمت ما لا يكون
معمولا وما يكون معمولا اعلم ان المعمول على نوعين
معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اي يكون تبعا
وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجملة عنه
النوع الاول من النوعين وهو معمول بالاصالة
اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم
اما المرفوع فتسعة ثمانية منها اسماء اربعة اصول
واربعة اصول ملحقة بها وواحد منها الفعل المضارع
الاول الفاعل قدمه لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور لانه في الاغلب جزء الجملة الفعلية التي هي اصل
الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول جزئيها الفعل وهو

وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضي الار
تباط به من اول الامر بخلاف المبتدا فانه اسم مستقل لذاته
لا يقتضي لذاته ارتباطا بشيء ولان عامله اقوى لكونه
لفظيا غالبا ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة
عمله الذي هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعية من المبتدا
وهي امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدا
الذي لا نزاع في اصالته بالنسبة الى ساير المرفوعات
غير النايب ثبت اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة و
اما اصالته بالنسبة الى النايب فغني عن البيان وقيل
اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في
المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
بجامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة [illegible] الوجهين
اصالة المبتدا في المرفوعية التي هي المطلوبة غير ظا
طاهرة بل الظاهر من الاول افادة اصالة في كونه
مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه محكوما
عليه وهما غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل
ما مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم اسندت اي نسب بقرينة
قوله هو او ما بمعناه اليه منه ما ليس نسبة تامة اليه

وهو... فقوته انه يتعلق عاملها المبتدا او نسخه منه

يجب لا يمكن بسلط العامل غيره عليه بخلاف المبتدا منه

بتغيير اي ان شانه ليس المراد بالاسناد الاصطلاحي في الذي هو النسبة التي يصح السكوت عليها منه

الفعل الاصطلاحي خرج به وبقوله اي ما بمعناه المبتدأ
لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بمعناه بل جامد
او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر وكذا لم يذكر
التقديم كما ذكر ابن الحاجب التام خرج به ما اسند اليه
الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسما له كما مر
المعلوم خرج به النائب قيل ذكر المعلوم يغني عن
التام الاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة في
التعريفات على ان اغناء المتأخر عن المتقدم مما لا
باس به كما يخفى او ما يلابس بمعناه من الصفات والمصدر
واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان ما عبارة
عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان ان الحد
منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الو
قوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من
التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه فا
فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة
وصفية فان قيل قد صرح فيه ايضا ان يكون ما عبارة
عن المرفوع لا يفيد المبتدي في المنع لان الغرض من
الحد معرفة المحدود لا اجراء اعراب مخصوص وهو الرفع
مضا ولو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن قد بين

قد بين في هذا الكتاب اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامله
ببيان جميع العوامل وكيفية اعماله وشرائطها وان الفعل
وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام لتفصيله وتمييز بعضه
عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صرح
ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب
بعلامته او بغيرها واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح
بخلاف مختصر الكافية حيث لم يبق فيه هذا البيان فاور
د عليه ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسند اليه الفعل
التام المعلوم واقائم الزيدان مثال لما نسب اليه ما
ما بمعناه نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال ما نسب
اليه ما بمعناه نسبة غير تامة غير نحو زيد قائم ونحو قائم
ابوه وغير ذلك وهيهات زيد اي بعد مثال لما اسند
اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة
فعلية والثاني من السبعة نائب الفاعل عدل عن
قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر واحوط و
واظهر فانه لا يتناول نحو درهما في اعطي زيد درهما
اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافي
اللغوي مع انه ليس منه قدمه لئلا يقع الفصل بين ا
النائب والمنوب وهو ما مرفوع ولو حكما اسند اي

نسبت اليه الفعل خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتداء او
التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل
او ما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد وامضروب
الزيدان ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او ما
شيء او ما شيء ابوه ولا يكونان اى الفاعل والنائب
الا اسمين او ما في تاويله اى الاسم المدلول عليه
باسمين لكونهما مسندا اليهما غير ان النائب قد
يكون جارا او مجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند
اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل
نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اى النائب الذى هو
جار ومجرور وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون
مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه
وتانيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا
بخلاف الفاعل ونائبه الذى ليس كذلك فان كلا
منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا
يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما
بالاستقراء وقيل في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدا وقيل
لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في النائب لاخذه حكم
المفعول وفيه بحث لا يليق بيانه في هذه الكتاب ولا اخذ فيهما معا

لما اسند اليهما في خاصة الاسم
اى الفاعل والنائب

ومن اراد الاطلاع عليه فليرجع الى الامتحان زوجا
وحاشيتان [illegible]

قائله عيش الشروى
قائله فاضل الجامى وغيره

معا لكون النسبة ماخوذة في مفهوم عاملهما وضعا سوى
المصدر فلا ينفيه بدونها الا من المصدر وقد مر بيان حدوثها
معا منه وكل منهما من الفاعل والنائب قسمان مضمر وهو
ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو حكما
ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذى هو قسم منهما ايضا
اى لكل منهما على قسمين مستتر اى منوي غير ملفوظ
حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته لو
لوجود اثار اللفظية من كونه فاعلا ومؤكدا او معطوفا
عليه او غير ذلك وبارز متصل بقرينة ما سياتي من
التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل فالمستتر
ايضا اى كان المضمر قسمان واجب الاستتار بحيث
لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله الا اليه لا الى اسم ظاهر
كما في جائز الاستتار وجائز الاستتار بحيث يسند
عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول اى واجب
الاستتار يكون في المتكلمين اى المتكلم وحده مطلقا
ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد المذكر ولو امرا
او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير
بارز فاعل عند الجمهور كما يجيء من غير الماضي فان كلا منها
يبرز في المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا

من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع
عنه فلا يبرز في متكلمه ومخاطبه المفرد المذكر مع كون
كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبتداء الكلام والمخاطب
منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجة
عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوي فيفيد
مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه ليس
كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة
فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة وكذا لم يبالوا المساواة
بين الاصل والفرع في الاستتار في الغائب المفرد
مذكرا او مؤنثا الذي هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب
لعدم دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر
للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب
فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب
للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم مع غيره وتضرب
للمخاطب المفرد المذكر وفي اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى
انزل وصه ومه بمعنى اسكت واكفف وحكمه حكم
مسماه ولذا لا يجب الاستتار في اسم فعل الماضي بل
يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفي افعل التفضيل
في غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظاهر لما سبق فيجب

اي المضارع الذي هو فرع الماضي
منه

فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو واسم الفاعل
والمفعول وما كان بمعناهما من الاسم المستعار والمنسوب
وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط
عمله في الفاعل ولو حكما كما في اسم المفعول وما بمعناه
الظاهر واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة اليه
واخرى الى المستتر ولا يجوز اسنادها الى البارز
لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد
فيما يشبهه لينحط درجة الفرع عن درجة الاصل يمتنع
هذا الضمير عنه نحو جاء اي ضارب او مضروب او اسد
اي مجترئ او ناطق او هاشمي منسوب الى هاشم او
حسن ونحو في الدار زيد فان زيد مبتداء مؤخر لا فا
فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما اعاد نحو هنا ولم يقل
وفي الدار زيد عطفا على جاءني لدفع توهم ان يكون
زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءني
ثم ان في كون هذا المثال من واجب الاستتار
بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله في زيد عدم جواز
عمله في ظاهر آخر عند جعل زيد مبتداء مؤخرا لجواز
في الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم
زيد رتبة وقد جعل فيما سياتي مثل زيد في الدار من

وانما خص هذا بالمنع والا
ختصاص لا اشتباه المتصل بالنسبة
الى المنفصل وتركه
الاستعمال لفعل
بالنسبة الى ما
يشبهه
منه

من جائز الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه والفرق تحكم فافهم ويكون في تثنية اسم الفاعل والمفعول مذكرين او مؤنثين وجمعهما السالم مذكرا او مؤنثا كونا او زمانا مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه وسيجئ في كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام وانما وجب الاستتار فيهما لان تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنية وجمع الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التاويل البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه وان لم يلزم ما لزم في تثنية وجمعه للمشابهة المذكورة نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق من مثال المفرد وفي عدا وخلا فعلين وهو الاكثر احترازا عن كونهما حرفي جر اذ ح لا يتصور الا الاستتار فضلا عن الوجوب وفي ما عدا وما خلا ما غيرهما مصدرية مختفية بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفي جر وفي ليس ولا يكون في باب الاستثناء اي

وهو جعل ما في تثنية وجمعه حرفا دالا على تثنية الفاعل لا فاعلا او جعل المظهر بدلا عن المضمر [illegible]

والذا لم يقيدهما بعد لسه فعلين كما قيد في خلا وعدا [illegible]

اي حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون فيه وانما وجب ان يكون كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصرف الافعال نحو جاءني القوم عدا اي جاوز الجائي منهم زيدا وليس الجائي منهم زيدا ولا يكون الجائي منهم زيدا والتفصيل سياتي في بحث الاستثناء والثاني اي جائز الاستتار يكون في الغائب المفرد والغائبة المفردة نحو زيد ضرب او يضرب او لم يضرب او لا يضرب مثال الغائب المفرد وهند ضربت او تضرب او لم تضرب او لا تضرب مثال الغائبة المفردة ويقال ضرب زيد وكذا البواقي فانه يقال ايضا يضرب او لم يضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب او لم تضرب او لا تضرب هند فلا يستتر فيه ضمير لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل وفي شبهه الفعل عطف على قوله في الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة او فعل التفضيل والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله في الفاعل الظاهر غير التثنية والجمع المذكورين من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد [illegible] اليه فيما سبق بقوله

مطلقا كاينا نحو زيد ضارب او مضروب او اسد
ناطق او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب
غلامه وكذا البواقي فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه
او اسد غلامه ناطق او هاشمي غلامه او حسن غلامه
او في الدار غلامه فلا يستتر الضمير لما مر آنفا واما
البارز المتصل ففي مثنى الافعال وهو اي البارز
المتصل الذي في مثناها الالف نحو ضربا وضربتا
وضربتما والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع
والتاء للخطاب وقيل انه التاء وحدها كما في المفرد
والالف علامة التثنية وقيل انه الالف مع الميم
والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة الثاني في
كون الفاعل في كل منها الفا ويضربان وتضربان
وليضربا واضربا ولا تضربا وفي جمعها اي الافعال
المذكر وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المذكر
الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتمو بدليل عود
الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم
ليطرد بتثنية ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف
في المتكلم وحده وحذف الواو لان الميم معها
بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى

لان الميم خلافي تغيير الواو على الضمير الآخر
منه

حتى جعل البعض مجموعها اسما حقيقة ولا يوجد
في آخر الاسم ولو تقديرا لا غير هو واو ما قبلها مضموم لا
لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم
وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج
اليها واسكن الميم لان ضمها لاجل الواو لما حذفت
بقي الميم على اصلها الذي هو السكون ويضربون وتضربون
ولتضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها اي
الافعال المؤنث وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها
المؤنث النون نحو ضربن وضربتن انما شدد النون
فيه لان اصله ضربتمن حملا على التثنية وقلب الميم نونا
لقربه منه في المخرج فادغم ويضربن وتضربن واضربن ولا
يضربن ولا تضربن وليضربن وانما ابرز فيما ذكر من الثاني
الثاني والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل
على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما في الغايب
المفرد والغايبة المفردة اذ ليس في صيغة علامة التثنية
والجمع كما في الصفة وفي المخاطب للمفرد مذكرا كان او مؤنثا
والمتكلم وحده في الماضي وهو اي البارز المتصل الذي
فيها التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات التاء الثلث و
والمتكلم منه غيره في الماضي ايضا نحو هو البارز المتصل الذي

[illegible] التخفيف
[illegible] النون ساكنا
[illegible] تحويل نونات
ولا يمكن اسكان التاء
لالتقاء اجتماع الساكنين
ولا حذفها لكونها علامة
فادخل النون للمناسبة فادغم
منه

الذی فیه نا نحو ضربنا وجه الابراز فیه ستر وفی المخاطبة المفردة
فی غیر الماضی وهو ای البارز المتصل الذی فیها الیاء عند
الجمهور انما ابرز فیها لئلا یلتبس بالمخاطب المفرد
ولم یعکس مع ان البارز اصل قوی مناسب للمذکر الا
الاصل القوی لان الیاء وان کان اصلا قویا من حیث
کونه بارزا لکنه فرع من حیث مجیئه للتانیث فیناسب
المؤنث الذی هو الفرع الضعیف ویکون اعراب
الاصل اصلا وهو الحرکة واعراب الفرع فرعا وهو الحرف
الذی هو النون ههنا ولو لم یبرز لم یکن الاعراب بالحرف
ولان کونه ضمیر المفرد مع کونه اثقل من الالف الذی
هو ضمیر المثنی مخالف للقیاس اذ القیاس کون
الاول اخف من الثانی فلا یلیق بالاصل الذی هو
المخاطب المفرد ولذلک ذهب الاخفش الی ان
الیاء للخطاب وفاعلها مستتر فیها نحو تضربین
واضربی ولا تضربی واما المظهر الذی هو الفاعل او
نائبه فظاهر غنی عن البیان والتوضیح بالمثال واذا
اسند الیه ای الی المظهر العامل یجب افراده ای العامل
العامل والمراد به ههنا الفعل وما یوازنه مما شابهه
فلا یرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذ بالتکسیر خرج

جرج عن الموازنة اذ الفعل لا یکسر لکن لا قرینة لهذه
الارادة اللهم الا ان یجعل الامثلة الآتیة قرینة لها فلو
قال یجب افراده ان کان فعلا او موازنا له والا فالوجهان
ان کان المظهر جمعا کان اظهر واسلم هکذا استفید من
کلامه فی الامتحان فی بحث النعت وجه الافراد فی الفعل
لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر لو مثنی او جمعا او
التاویل البعید کما تری فی الموازن المشابه وغیبة اذ
المتکلم والمخاطب لا یصح اسنادهما الی المظهر لما سبق ولو
کان المظهر مثنی او مجموعا فوجوب الافراد لو مفردا اولی
اذ لا وجه لغیره ح لان الفعل یدل علی هیئة الحدث ولا
تعدد فیها حتی یثنی الفعل او یجمع نحو ضرب الزیدان
او الزیدون وان کان المظهر مؤنثا حقیقیا لا لفظیا
وسیجیء ان من الآدمیین لا من غیرهم کناقة مفردا
او مثنی لا جمعا متصلا بعامله فعلا او موازنا له لا منفصلا
عنه بغیره فان هذه المنفیات لا یجب تانیثه ای عاملها
بل یجوز الوجهان کما سیجیء یجب تانیثه ای عامله ابدا لانا
بتانیث الفاعل من اول الامر ان کان العامل متصرفا
والا کفعل المدح والذم والتعجب لا یجب تانیثه لانه
یشبه الحرف فی عدم التصرف فینبغی ان لا یلحق به ما هو علامة

وانما قلنا بحسب الظاهر
لانه یحتمل ان یخرج الواو
والالف من الاسمیة
الی الحرفیة او یجعل المظهر
بدلا عن المضمر او مبتدأ
مؤخرا
منه

ای الحرفی المؤنث لا اللفظی

لقبيحة كنعم المرأة هند واكرم بهند ويجوز نعمت المرأة
هند واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل نحو
ضربت هند والهندان مثال لما كان المظهر مؤنثا
حقيقيا من الآدميين مفردا او مثنى متصل بعامله
الذي هو الفعل وزيد ضاربة جاريته بالرفع مثال لما
عامله موازنه وكذا اي كما يجب تانيث العامل اذا
كان المظهر ما ذكر يجب تانيثه ايضا اذا اسند العامل
الى ضمير المؤنث حقيقيا من الآدميين ام لا او غير حقيقي
لما مر من ايذان تانيث الفاعل من اول الوهلة حال
كون ذلك المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل فانه
اذا اسند الى ضميره لا يجب تانيثه كما سيجيء نحو هند ضربت
او ضاربة مثال لما اسند الى ضمير الحقيقي من الآدميين
ونحو الناقة سارت او سائرة من غيرهم والشمس
طلعت او طالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي
وفي الاسناد الى غيرهما ولو قال واذا اسند الى غيرهما
لكان اظهر وانسب اي غير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث
المذكورين وذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقي او
كان حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان منهم ولم يكن
مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن

ولم يكن متصلا بعامله وما كان ضمير ذلك الجمع يجوز
تانيث عامله وتذكيره ولما كان مفهوم الغير شاملا
للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تانيث عامله وتذكيره
اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير
الى المظهر فائدة اظهر كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار
نحو طلعت او طلع الشمس مثال للغير الحقيقي ونحو سارت
او سار الناقة مثال للحقيقي من غير الآدميين انما جاز
التذكير فيهما لقلة الاعتداد بتانيثهما مع ان في
لفظها ما يشعر به بخلاف المضمر لعدم ما يشعر به فيه وكذا
وجب تانيث عامله وجاز التانيث نظرا الى وجود
مجرد تانيثهما ونحو جاءت او جاء المؤمنات مثال
لجمع المؤنث الحقيقي من الآدميين انما جاز فيه الو
جهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي لكون تانيثه
بتاويل الجماعة التي هي من المؤنث الغير الحقيقي وانما
لم يعتبر حقيقة التانيث في المؤمنات لان التانيث
الطاري بالتاويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار
التذكير الحقيقي في نحو رجال ونحو جاءت او جاء القاضي
اليوم امرأة مثال للمؤنث الحقيقي من الآدميين
المنفصل عن عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه

اي جمع المذكر المكسر العاقل

لكون الاول من غير الحقيقي والثاني من غير الآدميين

مؤنثا حقيقيا من الآدميين لضعف استدعائه
تأنيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن منقولا
عن المذكر واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به
المرأة يجب تأنيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الا
لاشتباه كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض له لندوره
والرجال جاءت او جاؤا مثال لضمير جمع المذكر المكسر
العاقل وجاءت او جاء الرجال مثال الجمع المذكر المكسر
العاقل وجه تأنيثه كونه بتأويل الجماعة ووجه تذكيره
كونه من الغير الحقيقي وسيجئ وجه تأنيث ما اسند الى
ضميره وجمعه ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر
وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى
عامله على معرفتهما ومعرفة الاول يعرف الثاني لان
الاعدام تعرف بملكاتها قال والمؤنث في عرف النحاة
ما اسم فيه اي في اخره علامة التأنيث بقرينة تفسيرها
اذ المفسرة به لا تكون الا في الاخر والمراد به ما بعد
الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فتاء اخت ليس
بعلامة التأنيث بل هي مقدرة فيها لفظا او تقديرا
اي ملفوظة او مقدرة كنار وعقرب قال ابن الحاجب
في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في الجمع لكنها في الثلاثي

في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه
ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي لانه هو الاصل وقد يرجع
التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة فظهر ان اد
خال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل فان قيل
يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها
العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كهيا وانت
بالكسر وتا ومثل تضربين ونون مثل ضربن وتاوته وهذه
وهذي وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت
كون التأنيث فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عنده
طرد الباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم ان
هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة ويميزها
عما عداها لا اسمي يقصد به تحصيل صورة فلا يرد ان في
هذا التعريف دورا لتوقف معرفته على معرفة التأنيث
وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف
عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف المقصورة او الممدودة
لكان اسلم وهي اي علامة التأنيث التاء الموقوف عليها
حال كونها هاء ولو في الاستعمال مثل فلا يخرج تاء ضاربتين
فانها يوقف عليها هاء في الاصل اي في حال الافراد و
خرج به تاء مثل صافنات واخت وبنت فانها لا يوقف

كما ادخل الفاضل الجامي بان
جعل اللفظي اعم من الحقيقي
والحكمي والعجب من الشارح
الاول حيث غفل عن هذا
وتبع ذلك الفاضل
في هذا وجعله
شرحا لكلام
المصنف

عليها هاء اصلا وعلامة التأنيث مقدرة فيها كما صرح
في الامتحان نحو ظلمة وشمس مثال لما فيه التاء تقديرا
بدليل ظهورها في تصغيرها نحو شميسة لان المصغر
بمنزلة الموصوف مع الصفة فشميسة في تقدير شمس
صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء
التي قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر
والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى الاول للحقيقي
والثاني لغيره والالف الممدودة نحو حمراء محتمل لهما وهذا
اي كون المؤنث بعلامة التانيث لفظا او تقديرا
جار في غير ثلثة بالفتح والزائد عليها منتهيا الى عشرة
فان مذكرها بالتاء اعتبارا بتانيث الجماعة ومؤنثها
بحذفها اي التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه للفرق
بينهما ولم يعكس لان للمذكر تقدما بالشرف والزمان
فاعطي التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس
نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد
منتهيا الى تسعة مع العشرة اثبت التاء في الجزء الاول
فقط في المذكر ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب
وحذفت من الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى

احدى عشرة لكونهما من جنس وانما جاز ثنتا عشرة
واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد لان التاء
في الجزئين الاولين منهما انما زيدت الوسط لعدم
مفردهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها في الاخرين
منهما كانت كجنس اخر وهمزة الوصل في اثنتا للا
بتداء لا للتعويض وانما لعوض التاء لبس الا وانما حذفت
التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما
حملا على التلبر وبعيدا عن التخفيف نحو ثلثة عشر رجلا
وفي الثاني اي اثبت التاء في الجزء الثاني فقط في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل علم
الاثبات في الاول ابقاء له بحاله الذي قبل التركيب والا
ثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس والتانيث
اي المؤنث الحقيقي او تانيث ما بازائه اي بازاء مسماه
ذكر من الحيوان بخلاف نحو النخلة فانها وان كان
بازائها ذكر اعني المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان
فلا يعد من الحقيقي نحو امرأة بازائها رجل وناقة بازائها
جمل والتانيث اللفظي ملتبس بخلافه اي الحقيقي يعني
ماليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تانيثه لفظه
فقط بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا سمي له

اي من الفعل لان اصله ثنيان شرح
بالياء ابدلت
وقال بعضهم التاء في ثنتان
عوض عن الياء لان
اصله ثنيان وانما في الا
ثنتان للتانيث
والعوض اي التاء كالهمزة

وهو المؤنث

وهو ثلثة عشر وامثالها

قوله اي المؤنث اشارة
الى ان التانيث او انه
بمعناه لا يصح الحمل
وقوله او تانيث اشارة
الى ان التانيث بمعناه
بتقدير المضاف الخبر

والظرف [illegible] من الحيوان
صفة او ذكر والظرف [illegible]
[illegible]



لفظا نحو غرفة مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا
وشمس مثال لما كانت في لفظه تقديرا ولما سبق
ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض
الاحكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتهما و
بمعرفتهما بعرف المفرد اجمالا وباللغة تفصيلا اراد
بيانهما ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث قدمه
وما يقابله على التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا ما اى
جمع تغير للجمعية فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد
الجمعية للثقل صيغة مفرده ولو كان ذلك التغير تقديرا
كفلك فان ضمة مفرد الكضمة قفل وجمعا كضمة اسد
والقاضي البيضاوي لم يذكر هذا القيد ايضا في اللب
اكتفاء بما ذكره في تعريف مطلق الجمع كما ذكره المص في
شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريفه حتى يكتفي به
فينبغي ان لا يهمل هذا القيد في كتابه هذا والمراد بالتغير
ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة بخلاف فيه
فان تغير الاخر لا يعد عندهم تغير الصفة وان كان
تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقي
نحو رجال والاعتبار كاناسا ورونا عم وكعبا دبد
بقدر له عند ودو لما ظهر من تعريف المكسر ان السالم

السالم لم يتغير صيغة مفرده للجمعية ترك تعريفه واراد
تعريف قسميه فقال وجمع المذكر السالم قدمه لما تران للمذكر
تقدما شرعا وزمانا ما اى جمع لحق في اصل الوضع اخر مفرده
انما لم يقل اخره كما في الكافية لانه يلزم ان لا يصدق الحد
على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون مثلا انما يلحق ان
اخر مسلم مثلا للاخر مسلمون ولذا احتاج الشراح الى تقدير
المفرد فيها ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى والمجموع والا
يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس ويخرج
ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا
كمسلمين او اعتباريا كاناسين فاناسين جمع اناس وهو
جمع يمين فايمن من حيث دلالتها على افراد من يمين
جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا ماخوذة جملة
معدودة واحدة مفرد تسعة كذا ذكره المص في تعريف
مطلق الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع كاناسين مثلا على
اقل من سبعة وعشرين واو مضموم ما قبلها للمجانسة
لفظا نحو مسلمون او تقديرا مصطفون او ياء مكسور ما
ما قبلها للمجانسة ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا كمصطفين
ونون مفتوحة للتعادل انما لحق هذه الحروف ليفيد
المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده ما يزيد

عليه من جنسه ثابتة في غيره الاضافة فان النون تحذف
فيها لشبهها بالتنوين لا لبقاء مقامه وقد سبق تحقيقه
وحذفها فيها لا ينافي كونها جزأ من الدال لانه كا
كالترخيم والعجب من الشارح الاول حيث تبع الفاضل
الجامي وشرح كلام المص على خلاف مراده وهو في اكثر
المواضع من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث
السالم ما جمع لحق اخر مفرده حقيقيا كمسلمات او اعتبارا
كصواحبات مؤنثا او مذكرا نحو قوله تعالى اشهر
معلومات والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة الف
وتاء للافادة المذكورة في المذكر السالم قيل لا بد
من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة
فان التاء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة
عن الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى
اللحوق وهو الطريان على الشيء كما هو الشايع في
الشهر على ما ذكره الفاضل العصام نحو مسلمات
والتثنية اي المثنى ما اسم لحق في اصل الوضع اخر
مفرده ولو اعتبارا كرجلان وانما لم يقل اخره
لمثل ما مر لكن ينتقض الحد بالجمع اذ يصدق
عليه انه لحق اخر مفرده الف وياء لان مسلم

قوله مؤنثا او مذكرا بيان لتعميم المفرد
اي جمع صواحب والصواحب جمع صاحبة
اي تسمية معلومات بالمؤنث
والمراد بالجمع هنا الجمع المذكر السالم او الجمع المؤنث السالم

مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغي ان
يقول اخر مفرد الذي فيه كما ذكره الفاضل العصام
ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف الجمع السالم
لانتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان ما هو
الاصل في الاضافة فيؤول الى ما ذكره الف او ياء مفتوح
ما قبلها اي الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف
لظهور لزومه كذا في الامتحان وانما فتح مع ان
المجانسة تقتضي الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف
النون بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر
اولى بالفتح الاخف ونون مكسورة للتعادل انما لحق
هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها
ان مع مدلول مفرده مثله في الوحدة والجنس فقط
ثابتة في غير الاضافة ومنها تحذف لما مر نحو مسلمان
ومسلمين وكل جمع سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا
حقيقيا او لفظيا غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه
بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله
ولا يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير
فيه لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة واحده
والمراد به ما يكون مشابها بالمكسر ولا على خلاف القياس

ولا يجوز التانيث في مثل بنين وارضين وسنين قال الله
تعالى امنت به بنو اسرئيل والاول في حكم الانباء ولاجراء
في حكم الجمع بالالف والتاء فتقول جاء المسلمون او رجل
فاعلا ناصروه الاول مثال لما عامله الفعل والثاني لما عامله
موازنه واذا اسند اي العامل الى ضميره اي جمع المذكر السالم
يجب كونه اي العامل وارجاع الضمير الى الضمير نا باه السابق
واللاحق جمعا مذكرا بان يتصل به الواو الضمير الذي هو
مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا او باتصاله
به بعده جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان كان
الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وبان يكون
جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير المسند اليه فيه
ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل مشتقا غير الفعل
ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة
عرفية نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤن واما
جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند العامل الى ضميره فيجب
ان يكون عامله مفردا مؤنثا ايذانا بتانيث الضمير
المسند اليه الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيه او جمعا
مذكرا سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما
اذا كان فعلا فباتصال الواو الضمير به والمراد بالواجب

بالواجب هنا الواجب المخير وهو الواحد المبهم
من الامرين ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين
منهما ولذا عطف باو هنا وقال فيما سبق يجوز وعطف
بالواو نحو الرجال جاءته او جاؤن ولو مثل بالمكسر الفا
كجاءه لكان اولى وغيرهما اي غير جمع المذكر السالم
وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع وهي جمع المؤنث
سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان او
غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكر
او مؤنثا اذا اسند الى ضميرها نائب الفاعل لا سند ولا
ضمير فيه او ضميره ضميره الى العامل يجب وجوبا تخييرا كون
عاملها اي ضماير الجمع المذكورة مفردا مؤنثا سبق من
الايذان بتانيث الضمير او جمعا مؤنثا سالما او مكسرا كما
اذا كان العامل صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير
جمع المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث
لعدم اصالته في التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال
النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او
لجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال هذا الضمير به بعده
جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير
لا الفعل كالواو ولكن وجوب كونه جمعا مؤنثا او اسندا

او جاؤا او جاءت ط

الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعا مذكرا
مكسرا كالافراس ذهاب ولو قال او جمعا غيره او تى
اذا كان صفة كما فى لب الالباب لكان اسلم و
اشمل نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية او
جائيات او جواء مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث
السالم العاقل ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث
المكسر العاقل مثال الجوارى جاءت او جئن آه و
مثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل
من الحيوان مثل الحشرات ذهبت او ذهبن آه و
ومن غيره مثل الثمرات جذت آه و الاشجار قطعت
او قطعن او مقطوعة او مقطوعات مثال لما اسند
الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان و
مثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الا
الافراس جاءت اه والمرفوع الثالث من التسعة
ما يطلق عليه لفظ المبتداء ولما كان مشتركا لفظيا
بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما فى
حد واحد كما فى المثنى اراد ان يقسم اولا الى
نوعين ويعرف كلا منهما فقال وهو نوعان
ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان فى المثنى

فى المثنى قال النوع الاول الاسم لا الصفة بقرينة
المقابلة او المؤول به واما ضارب زيد قائم ففى تقدير
شخص ضارب زيد نعم يراد به ما يقابل الفعل عند من
قال ان المبتداء اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية المردد بين كونه مسندا اليه وكونه
صفة واقعة اه المسند اليه خرج به الخبر الذى ليس بصفة
او المطلق والنوع الثانى من المبتداء واما الاسماء
المعدودة فليست بداخلة فى المقسم كما عرفت المجرد
عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظى اصلا
ولو قال عن العامل اللفظى كالبيضاوى لكان اظهر
واخصر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج بهذا
القيد اسما وهما نحو زيد قائم وحق انك عالم الاول لما
للاول والثانى للثانى ولا بد له اى الاول من خبر ولو
تقديرا اذ لا فائدة له بدونه والنوع الثانى الصفة اى
اى اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار المعنى مقصود
فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب
نحو افرشتى اخوك والمستفاد نحو اسد الزيدان الو
الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة وهل او
او اسما نحو ما ضائع البكران ومن خاطب البشران

اولا صفة الا وهى
جارية على موصوف محقق او
مقدر

نو حمل الاسم على الثانى

وكذا متى واين وكيف وايان او كلمة النفي حرفا وهي
ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو
ليس قائم الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة
ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والف الاستفهام
وقال المص في شرحه لفظ الحرف حشو مخل وبين
عمومهما كليا فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر
ايضا فافهم رافعة لظاهر المراد به ما لا يكون مستكنا
فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن آلهتي
ثم انه ينقض التعريف منعا بنحو اقائم ابواه زيد فانه
يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام
الى آخره مع انه ليس مبتدأ بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس
مجرد قائم بل هو مع فاعله والجواب ان المبادر من
البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل المثال المذكور
وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ
الاستفهام داخل في المعنى على المبتدأ الذي هو
زيد كذا في الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم ابواه
واما كونه زيدا قائم ابواه فلا يجوز لكونه في صورة
الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام و
ولذا لم يجئ في كلامهم زيد اقائم ابواه كما جاء زيدا

قوله ايضا ... حيث قال بعد حرف النفي

والاستفهام

جاء زيد اقائم ابواه كما صرح به الفاضل العصام ولو
سلم فلا حجر لاندفاع الانتقاض لكنه يلزم التزام
التكلفات بلا حاجة اما اولا فلان جعله مبتدأ لا يغني
لا يغني عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها
خبرا يكون الاعراب الذي استحقه المجموع في لفظها
في غير هذه الصورة واما فيها فلو جعلت مبتدأ
يكون اعرابها من هذه الجهة في لفظها ومن
حيث كونها خبرا في محله ولا خفاء في كون هذا
تكلفا واما اذا لم يجعل مبتدأ بان حمل على التقدير
الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثانيا فلانه
اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة معنى واما اذا
لم يجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى
والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع
تكلف لا يخفى واما ثالثا فلان كون المسند مبتدأ
خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدأ اضطر اليه بحيث
لو وجد له وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه
مبتدأ ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم به
تكلف وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض
لان كون الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا خلاف

الاصل كما ان كون المسند مبتداء كذلك فبالنظر
الى الاول جعلت مبتداء لوجود الاضطرار في الجملة
وبالنظر الى الثاني جعلت خبرا واحدهما يغني عن
الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو اقائم الزيدان
الصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها المبتدأ
اذ المطابقة لازمة بينهما وليس هنا بخلاف مثل
اقائم زيد فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتدأ
لكونه بمعنى الفعل لكون الاستفهام والنفي بالفعل
اولى فاعله ساد مسد الخبر ولذا جعل المجموع جملة فعلية
كما سبق ولا يجوز تعدد المبتداء اي النوع الاول
منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق
يسوق اليه يعني انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف
بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او لفظا
بعاطف فيجوز ثم ان كان خبر كل مخالفا للخبر
الاخر يؤتى بالواو والا فيثنى او يجمع نحو الزيدون
فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان او زيد
وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون
والاصل في المبتداء والاولى تقديمه على الخبر
لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف

وما بعدها الفاعل عند ... والاخفش

وما الفاعل ... في ...

واما النعيل بامتناع قيام
عرض واحد في حالة واحدة
في محلين فقد ابطله في الا
الامتحان في بحث الفاعل
والعجب من الشارح
الاول حيث
غفل عن
هذا وعلل
كلامه بما
ابطله

والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يتقدم
ذكرا ايضا وشرطه اي شرط صحة كونه مبتداء ان
يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة
والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان في تنكيره
اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام
لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان
مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمنع السامع عن استماع
الحديث كذا في شرح لب الالباب او نكرة مخصصة
اي قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار
عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوبة قال في الامتحان
الجمهور شرطوا التخصيص بشيء للافادة وهي قد توجد
بدونه ككوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط
غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة اياها دونه
واختاره البيضاوي حيث قال لو يفيد فالموافق له
ان يقول او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار
الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم
من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط
بل الضبط فانهم لما راوا ان المبتدأ لا يعني فوته
بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره

ضبطوا امثلة لم يتخلف عنها الفائدة نحو قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك والمراد به ما قيد بقيد صفة
كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلني او غيرهما
نحو افضل منك افضل مني فان تقييد الجنس يجعله
مناط الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق
فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوان ناطق كذا الانسان
كذا مع ش ويهما بل تركي كذا مع كونه اخص منه
ويجوز حذفه اي المبتداء عند قيام القرينة نحو زيد في
جواب من القائم اي القائم زيد بقرينة السؤال
والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتداء وهو المجرد
عن العوامل اللفظية تذكر ما ذكر في المبتداء ورابعه
المسند به اي الذي الصق الاسناد به فالباء للالصاق
ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتداء
ذكره الفاضل العصام في شرح جرح به النوع الاول
من المبتداء حال كون ذلك المسند به غير الفعل
ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثل قائم
في مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المسند به
في الاول فعل وفي الاخيرين معناه ولكن النسبة في
الاول تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه

جزؤه والجزء لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل اما هو اما
جامد كزيد ابوك او مركب كالمشتقات وما يجري
مجراها فان الخبر ليس مجردها بل هو مرفوعاتها كما
صرح في الامتحان وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل
هنا ما سبق في تعريف الفاعل الا ما دل على النسبة التامة
كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام
او النفي والصفة المعرفة باللام لا تسمع كونه خلاف الظاهر
وغير ملائم لما صرح به المص بنقض التعريف حينئذ منعا
بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه ان المسند به
غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة
مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا نحو قائم في نحو اقائم او
ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق في مثل زيد المنطلق
لانه يصدق عليه انه غير الفعل ومعناه لكونه من معناه
على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم وان لم يدل
على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها
بالنسبة الى المبتداء كما صرح به المص في الامتحان في تعريف
الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم ان
لا يصدق التعريف على خبر اصلا فالتقييد بما فسره تحكم
لا يخفى نحو قائم في زيد قائم ويجوز تعدده اي الخبر لفظا

بلا عاطف من غير تعدد المبتداء لجواز اجتماع الا
الاعراض الغير المتنافية في محل واحد نحو زيد قائم
بالفعل قاعد بالقوة بالعكس وفي الامتحان زيد
قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المتضادة
مذكور في الرضي ويجوز فيه العطف ايضا ويكون جملة
اسمية او فعلية وقد عرفت ما هو المراد بهما يعني ان
الاصل في الخبر كونه مفردا ليوافق الركنان ويكون
اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة فلا
بد في الخبر الكائن جملة من عائد يربطها الى المبتداء
لانها من حيث هي هي مستقلة لا تقتضي التعلق
بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم اشارة
نحو والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب
النار والعموم المشتمل على المبتدأ نحو انه من يتق
ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس
في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر في موضع
الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي ان لم تكن
خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت خبرا عنه
لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها
عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول للا

ى فاذا قصد ان يجعل جزاء من الكلام لا بد مما يربطها الى الجزء الاول منه

ه مكان اجره والمحسن عام لمن يتق ويصبر منه

ط قال بعض الكمل لا حاجة الى الاستثناء لان التعبير لبيان ان في الربط من العموم ووضع الظاهر وجعلها من الربط هو دون الاول منه

للاول والثاني للثاني ويجوز حذفه اي العائد لو
جبر اللفظ لا معنى يعني ان حذفه ليس منسيا لقرينة اذ لا
حذف بدونها الا انه قياسا اذا كان مجرورا بمن
والجملة اسمية ومبتدؤها جزء من الاول البر الكر
بستين اي منه بقرينة ان بائع البر لا يسعر غيره
وسماعا في غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واصله اي الاصل
في الخبر والاولى له ان يكون نكرة لكونه عمدة للافادة
وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتداء
عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف وقد يكون
معرفة فان ذا لا ينافي في الافادة لجواز كون النسبة
مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد
الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لا يعرف
النسبة بينهما نحو الله الهنا تنزيلا للمخاطب منزلة
من لا يعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف مقتضى
علمه ويجوز ان يكون مثل هذا الجحود التقريب لا القصد
الافادة ويجوز حذفه اي الخبر عند قرينة نحو زيد لمن
قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتداء بعد
اما وجب دخول الفاء في خبره في جميع الاوقات

رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني
او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضي بلزوم الثاني
للاول نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة الشعر اي في وقتها
كقوله اي الشاعر اما القتال لا قتال لديكم والعائد ههنا
العموم المشتمل على المبتداء فان لا لنفي الجنس فالمعنى
القتال المذكور منتفي عنكم لاستلزام نفي كل قتال
عنكم وتمامه ولكن سيرا في عراض الكواكب او لضرورة
اضمار القول الذي هو مدخوله استغناء عنه با
بالمقول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم وان كان اي المبتداء
اسما موصولا بفعل او ظرف اي بجملة فعلية او ظرفية
هي قسم منهما فيهما مجاز تسمية للكل باسم الجزء
او موصوفا به اي بالموصول المذكور او نكرة موصوفة
باحدهما اي بالفعل والظرف او مضافا اليها اي
الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة
باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر او كان
لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد لا بجملة او
غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في خبره لان
كلا منها لابهامه كان كاداة الشرط وكل من الصلة

[illegible]

الصلة والصفة لكونها فعلية او ظرفية هي قسم منها
كانت كالشرط فصار الخبر كالجزء الذي يدخله الفاء
والوصف في كل المضاف وان كان مفردا يؤكد المشا
بهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء في الحقيقة
فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا
المبتداء وكذا اي كما جاز دخول الفاء في خبر المبتداء ا
المذكور اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ جاز دخوله
في خبره اذا دخل عليه اي على المبتداء المذكور ان وان
ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتداء حرفا كان نحو ليت
ولعل وكان وما ولا او فعلا نحو علم وكان لانها اذا
دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذي
اعتبر فيه ضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو
الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز د
دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تا
تاثيرها في معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة
وان كان لها تاثير في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة
لاشتراكهما في افادة التحقيق والحق بهما ايضا لكن للاشتر
للاشتراك في جواز العطف على محل اسمها وبدل على
هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى

لانها مؤكدة له والتاكيد تقوية الثابت لا تغيره

واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر
فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف
يكون ومثال ان ثاني في المتن ثم المفهوم الصريح
من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه
الثلثة ومنع كان لدخوله في السائر وهو الموافق
لكلام صاحب التسهيل ولب الالباب ومن كلامه
في الامتحان جواز الدخول على خبره ايضا على ما هو
الصحيح فبين كلاميه في كتابيه تدافع ظاهر فافهم
نحو الذي ياتيني او في الدار فله درهم قال الفاضل
العصام الاولى او الذي في الدار لئلا يتوهم ان الترديد
في الصلة دون التمثيل مثال للمبتدإ الموصول بفعل
او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول بفعل
الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن سببا لملاقاة
الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى ما فسره الرضي لا
حاجة الى هذا التاويل فافهم ورجل ياتيني او في
الدار فله درهم مثال للنكرة الموصوفة باحدهما و
وغلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم مثال للمضاف
اليها ونحو غلام الذي ياتيني او في الدار فله درهم و

درهم ونحو غلام الرجل الذي ياتيني او في الدار فله درهم
وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة
موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم مثال لكل مضافا
الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اي المواضع
المذكورة لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب
موجب او مجوز والمرفوع الخامس من التسعة اسم
باب كان اي نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرفه
لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث العامل ان
باب كان لا يدخل الا على المبتدإ والخبر في الاصل
وبتسمية مرفوعه اسماله وعلم من تعريف المبتدإ كونه
مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه
باب كان وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما
او مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم
جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا ومظهرا
وفي كون المضمر مستترا او بارزا الى آخر ما ذكر في بحث
الفاعل والمرفوع السادس خبر باب ان اي الحروف
المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فتذ
فتذكر وامره اي حكمه كامر خبر المبتدإ في كونه واحدا
ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا او محذوفا وغير

وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشر
الشرائط وانتفاء الموانع فلا يرد ان اين زيد
ممتنع مع جواز اين زيد لكن لا يجوز تقديمه اي خبره
على اسمه لان باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق
تحقيقه يعمل عمله الفرعي وهو تقدم المنصوب على المرفوع
حطا لتبة عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساواة
بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز ح تقديمه عليه لو معرفة
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب لو نكرة نحو ان
في الدار رجلا وقوله عليه السلام ان من البيان لسحرا
وذلك لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره لما مر والسا
والسابع خبر لا لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه وهو ما اسند
الى اسمها لم يتعرض له لتبينه فيما سبق كما سبق وحكمه
ايضا كحكم خبر المبتداء كما ذكرنا في خبر باب ان لانها
من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه
اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه
لو عاما ويجب في بني تميم ان دل عليه قرينة فينبغي
ان يتعرض لذلك ولا يهمله فافهم نحو لا غلام رجل
عندنا والثامن من التسعة اسم ما ولا المشبهتين
بليس وهو ما اسند اليه بليهما لم يتعرض له لما مر ايضا

ايضا وحكمه كحكم المبتداء لما مر والتاسع المضارع الخالي
عن النواصب والجوازم واما الداخل عليه احدهما
فمنصوب او مجزوم كما مر نحو يضرب ويضربان الاول
مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني لما بالحرف اما
المنصوب فثلثة عشر اثنا عشر منها اسما خمسة مفاعل
مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع
المنصوب الاول منها المفعول المطلق سمي به لصحة
اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده
بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية فذكره لكون عامله
بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل
وهو اسم ما اي معنى انما ذكر الاسم فيه وفي امثاله
لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى والمفعول من
اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لا
يحتج الى تكلف تقدير مضاف اي فعل مدلوله او ار
تكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه
فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول
فعله فاعل عامل اي قام به بحيث يصح اسناده اليه
مؤثرا فيه اولا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه
القيام لا التاثير المشابه من الفعل ولم يقل قام مع

انما قيد بالكل لئلا يرد نحو خلق الله العالم وكرهت ضربه

مع انه عد في الامتحان ان يراد به القيام بلا قرينة
تكلفا لتلايم ما في الحد للمحدود باعتبار معناه اللغوي
ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العامل لئلا
ينتقض بما عامله مصدر محذوف الفاعل او مبني
للمفعول كاعجبني ضربك ضربا على تقدير الاضافة
الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذا
المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو الداخل
في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعل
عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل
معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لنسبة
الوقوع الى المفعول لا لنسبة القيام على ما حققه
الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل ضوئا في
المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور
وان اريد بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل
المعنوي لا الاصطلاحي فلا حاجة الى الصرف عن
الظاهر واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك
الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور
فلا بد من الصرف عنه وما ذكره في الامتحان من
انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو

هو على مراد الفاضل ليكون وجها لعدوله عن حد
ابن الحاجب لانه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد انه يرد
عليه ما اورده ههنا ولذا اختار رحمه الله في ما يحتمل
توجيها آخر واصلح ما لا يحتمله حيث قال عامل بدل فعل
اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه
لئلا يخرج ما عامله اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف
ظاهر اذ الظاهر ان يراد به الاصطلاحي وقد صرح
فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض
لا يكون قرينة مذكور صفة لعامل لفظا نحو ضربته
ضربا او تقديرا نحو فضرب الرقاب اي اضربوا
خرج به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبز
وبزبادنها اندفع ما اورده في الامتحان على حد
ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يرادنا
بالمذكور ما يعم الحكمي مع عدم القرينة وهو تكلف
لانهما قرينتان لقصد العموم بمعناه صفة ثانية له
اي ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة
اشتراكهما في معنى مدلول لفظا اما مطابقة فيهما
كضربت ضربا او تضمنا كذلك كضربت ضربة او مختلفا
كضربت ضربا او ضربت ضربة ذكره في الامتحان وانحو

وهذا ظاهر وان خفي على الفاضل الجامي حيث قال
المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف
الظاهر غير متمش في النوع والعدد ومعمول المصدر
والمص حمل مراد القاضي على هذا وجعله من اسباب
عدوله عن حد ابن الحاجب ولاحتمال التوجه حسن
كما نقلناه عنه ابقى على حاله مضا ثم انه خرج به مثل
تاديبا في مثل ضربته تاديبا لان التاديب ما يحصل
الآدب وما يلحق بالشخص والضرب وسيلة له
كالشتم والتصيح وغير ذلك وكذا اكراهي في كرهت
كراهي اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك
في المدلول ان يقصد باحدهما ما يقصد بالآخر ولم
يقصد هنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه
والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا او بالعامل ما هو
عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب
او تعداده وتمييز بعضه عن بعض ما بعد ما ثبت
كونه معمولا لعامله ومنصوبا به ببيان جميع العوامل
وكيفية اعمالها وشرائطها دان الفعل وما معناه
ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على
ابن الحاجب من عدم تمام منع حتة لصد فعلى

على نحو ضربت وضربه شديدا لم يسبق في كلامه هذا
البيان فلا يراد فيه ما لا يرد في كلام المص ولذا عدل
القاضي عنه في اللب هذا غاية ما تيسر لي في هذا
المقام والعلم بالحقيقة عند الملك العلام نحو ضربت
ضربا مثال لما هو للتاكيد وضربة بالكسر مثال لما هو
للنوع وضربة بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك
الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه فانها
غير دائمة بل اكثرية ولذا قال وقد يكون العامل فلا
بغير لفظه اي اسم ما فعله او المفعول المطلق هذا
هو الملائم للسابق ويجوز العكس اما مادة نحو قعدت
جلوسا او بابا نحو انبت الله نباتا وقد يحذف فعله
الاصطلاحي والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف
فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف
والفعل بدله هنا وكونه تكلفا عند عدمها وللتنبيه
على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع
الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى
المفعول المطلق لقيام قرينة اذ لا حذف بدونها
الا انتباها جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اي قدمت
قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا نحو الضا اي الضا

اى عاد ثم غلبت فى معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه
اى المفعول المطلق او اسم ما فعله على عامله لو للنوع
او العدد واما لو للتاكيد فلا لان حق المؤكد ا
التاخير كذا فى الامتحان ولا يلزم اى المفعول المطلق
لعامل كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب
فى غير المصدر مع انهما ستيان فى كونهما مقتضى النسبة
التى اى داخلة فى مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر
وان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به لان العامل
يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه
لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فا
فافترقا ثم ان اللازم من نفى اللزوم جواز
تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز
كون الذكر اولى ليفيد فائدة والا كان ذكره
عبثا والمنصوب الثانى المفعول به قدمه لشدة
شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى عليه ايضا
بخلاف غيره وهو فى اللغة الذى الصق به الفعل
وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام ذكره
فى الامتحان وفى الاصطلاح اسم ما وقع عليه اى
تعلق به حسا او عقلا وهو فى هذا المعنى وان كان

قوله التى الصعوبة الفعل الى ان اللام موصول والباء للالصاق حاشية

اشارة الى الجواب عن اعتراض مثل الفاضل العصام بانه لو كان كذلك لما جاز حذفها وهو جائز كثير اخر كلامه وحذف الموصول بدون الصلة قليل وفى التحفة على انه يلزم شرح

وتفصيل الجواب ان كون اللام موصولا وكون الضمير مرجعا انما هو قبل النقل لا بعده اذ حج يسير المجموع اسما للمفعول اليه وقد

في بحث المعرفة ان المفعول اذا كان صفة او مصدرا قد يجرد عن اللام ... في ان يغتفر ... قال ... المحقق اعتراضه المذكور انه راجع الى موصوف ... اى شئ ... به واللام ليس

وان كان مجازا لكن صار بالغلبة والاشتهار فيه كا
كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا
واسطة او بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول
مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشئ التسقط
عليه ولا سقوط للشئ على زيد لوجود التعلق به عقلا
فعل الفاعل اى حدثه القائم به والمراد بالفاعل
ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ولو محلا فلا يرد
مثل زيد منعا ودرهما جمعا فى مثل اعطى زيد درهما
اذ زيد ح لا يدخل فى الجنس حتى يحتاج الى اخراجه
ويصدق على درهما انه اسم منصوب وقع على
مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة
عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه
وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والا
لم يفد النفى نفيه وهو على قسمين علم اللازم للازم
والمتعدى وهو المجرور بالجرف سوى فى واللام
وما بمعناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه لا به و
والثانى مفعول له لا به كما مر فى بحث حرف الجر
وخاص بالمتعدى وقد مر بحث المتعدى واللازم
فى بحث العامل القياسى ويجوز تقديمه على عامله

بمعنى جعل الحدث قصد الحدوث بالفتحة فقول ... انه لو سلم انما يسلم بعد النقل لا قبله فافهم

بان لم يجعل كل من اللام والضمير جزءا من المنقول بل كلمة براسه كما كان قبل النقل

لقوته في العمل وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس اسم
فعل ولا مصدرًا لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما
الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا مضافا
اليه لشيء اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه
العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب نحو زيدا
مررت وبه مررت وحذفه مطلقا اي لقرينة نحو ا
اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه او بدونها
نحو فلان يعطي اي يفعل الاعطاء وهذا تكرار لما
سبق في بحث العامل القياسي وحذف فعله
اي عامله مر نظيره لقيام قرينة نحو زيدا لمن قال
من اضرب اي اضرب والمنصوب الثالث
من ثلثة عشر المفعول فيه مثل المفعول به قدمه
موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل في الجملة
بخلاف المفعول له وعكس في اللب لكون
المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه
وهو اسم ما اي شيء فعل فيه اي في ذلك الشيء
مضمون عامله اي ذلك الشيء فعلا او شبهه او
معناه فالاضافة لادنى ملابسة او محمول على
التسامح او على حذف المضاف ولو قال ما فعل

في الاعراب والسؤال والجواب عنه من الفاضل العصام

اي كل المفعول فيه ظرف زمان واما ظرف المكان فمحدود عليه م

في مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب
او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسلم
ولولا الاسم لامكن التوجيه في فيه فافهم بقي وقع
فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة كما في
المصدر او تضمنا كما في غيره مؤثرا فيه فاعل العامل
اولا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه
مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهد او فضل
الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس
من حيث انه وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله
كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون
العامل من زمان اوكان بيان لما واشارة الى الم
القسمين اللذين مر بيان حكم كل منهما وشرط
نصبه لا كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور
فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير في و
اما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف
ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المص
كما مر في بحث العامل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى
الشرط تقدير في وقد مر شرط تقديره في بحث
حرف الجر ويجوز تقديمه اي المفعول فيه على عامله

من الحمل على التسامح او على حذف المضاف

ان لم يكن نائب الفاعل على ما مرّ في بحث حرف الجرّ
ولو كان العامل معنى فعل واذا اجاز التقديم عليه مع كونه
اضعف فلان يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة
اولا وحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت
اى سرت والمنصوب الرابع من ثلثة عشر المفعول له
مثل ما مرّ غير مرة فذمّه لما مرّ من انه سبب الفعل
ولانه بحذف اللام شبه المفعول المطلق حتى عده
بعضهم منه وهو اسم ما اى شئ فعل لاجله اى وقع
لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله
كضربته تاديبا وخرج به سائر المفاعيل مضمون
عامله اى مدلوله الذى هو الحدث تذكر ما ذكر انفا
فلا يرد مثل وجدت التاديب الذى ضربت لاجله
اعجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحيثية كما في عبارة
ابن الحاجب وشرط نصبه لا كونه مفعولا له لفظا
او نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مرّ
شرط تقديره ايضا في بحث حرف الجرّ ويجوز تقديمه
على عامله ان لم يكن نائب الفاعل كما مرّ اذ يجوز ان
ينوب عنه ان كان مجرورا وتركه مطلقا اختاره
على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق

ما سبق ويجوز حذف عامله لقرينة كقولك تاديبا
لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته والمنصوب الخامس
المفعول معه قبل معه نائب الفاعل كبه وله وفيه وا
واعتذر عن نفيه باجوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو
عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا
لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت
مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفى الاية الكريمة اى
الذى فعل الفعل معه ذكره فى الامتحان وفى هذا التعبير
اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق
فينوب على الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر
المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف
اذا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل
العصام من ان الواجب ح المفعول هو لان
مستتره صفة جارية على غير ما هى له وتقديره ان هذا
انما يجب اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع
البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان المستتر
راجع الى الاقرب فيؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه

فرفعه تقديرى للاشتغال
الاخر بالفتحة

على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو الا تعدد وهنا ليس
كذلك اذا الموصول مقدم على الفعل الذي هو مفهوم
من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة
الى التنبيه المذكور وهو المذكور اى المنصوب الذي
ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى
تقييد العامل بكونه غير معنوي مع انه لا قرينة له ثم
المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف
المفعول معه لا كالمذكور سابقا بعد الواو خرج به
سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو لمصاحبة
معمول عامل فعلا او شبهه او معناه وخرج به تلك
الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذي
ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذي هو
نص على المقصود الذي هو المصاحبة ولو كان المعمول
منصوبا لحمل الواو على العطف الذي هو الاصل فيها فلا
عدول الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو
حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه
كضربت زيدا وعمرا هو من قبيل العطف لا غير بالا
لاتفاق وتجويز الفاضل الجامي كون الاول معه لا مع
دون الثاني تحكم صرح به الفاضل العصام ثم ان معنى

لان الحال عين ذي الحال
في المال لا مصا
مصاحبة

معنى المصاحبة المشاركة في الفعل معه عدم المفارقة
فيه في زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه
لا مفعول معه الا يقبح عطفه على معمول عامل واما على
ما ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل
والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء
والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع في
الخشبة ولا سير في النيل واجيب بانه ارید بالاول
معنى التساوي اى تساوى الماء والخشبة في العلو
والثاني معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويقبح العطف
نحو جئت وزيدا ومالك وعمرا وجئت انا وزيدا و
وزيد ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب على عامله
فيه اشارة الى ان عامله عامل المصاحب لا الواو لانه
ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الرأي الصحيح
ولا المعنوي اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب
ضيعته في كل رجل وضيعته ولا على المعمول المصاحب
لاقتضاء معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب
لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب
الفاعل او مضاف اليه وكل منهما لا يجوز تقديمه على عامله
ولا يجوز تقدده كما لا يجوز تقدمه مع لما مر من عدم

جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد و لمّا
فرغ عن المفاعيل الخمسة شرع في الملحقات بها فقال
المنصوب السادس الحال وهي ملحقة بالمفعول فيه
لوجود معناه فيها قدّمها على التمييز مع انه ملحق بالمه
بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام
العامل لانّ لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث
انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه وهي
في اللغة من حال يحول اي انقلب وتغيّره غالبا
وقيل من الحال بالمعنى سمّى بها العرفي لانقلاب مدلوله
وتغيّره غالب وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضي
والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا
والمفعول مفعولا كما انّ الحال المرفوعة تدل على
زمان انت فيه وفي عرف النحاة اي منصوب اسما
او جملة يبيّن هيئة الفاعل او المفعول به لمنع ا
الخلق فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين خرج بها
التمييز لانه يبيّن الذات وباضافتها اليه المصدر
في مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت قهقرى فانه
يبيّن هيئة العامل وبما عرفت من انّ المقسم هو
المنصوب بالاصالة عرفت انّ المنصوب بالتبع

فلا يكون امرا خلقيا فلا ينتقض جاءني زيد احمر واطول

بالتبع غيره داخل في الجنس فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار
قيد الحيثية بل لا وجه له ثم الهيئة وهي الحالة والكيفية
اعمّ من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه نحو جاءني
زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل
قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود
ويسمّى الاول حالا محققة والثانية مقدرة ومن ان
تدوم له حقيقة او حكما بان يتصف بها غالبا
او لا تدوم وتسمّى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية
منتقلة ومن ان تدل عليها هي وحدها او مع
المادة فالاولى نحو جاءني زيد والشمس طالعة فانّ هيئة
الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة
بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام لفظا او معنى
اي سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان
يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنويا بان
يكون احدهما في المعنى وان كان في اللفظ خبرا او مبتدأ
كما في مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او معه
فانه في المعنى امّا فاعل او مفعول به نحو اشتوى الماد
والخشبة قائمة وحسبك وزيد قائما درهم او معنا فا

ردّ للشارح الاول

وقوله هذا مما استصعب في حد الحال حتى قال بعض الكمل انّ مثل هذا مجاز بتنزيل زمان الفعل منزلة هيئة الفاعل والتعريف انما يكون لامر حقيقي فلا اشكال بخروجها



البة نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل اللحم اخيه ميتا
فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم وان ياكل اخاه وكذا
قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فانه في
معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين مثل ضربت
زيدا قائما حال من الفاعل او المفعول به اللفظي وهذا
زيد قائما حال من اسم الاشارة كما هو رأي الفاضل
العصام او من زيد كما هو رأي الفاضل الجامي والعامل
معنى التنبيه او الاشارة المفهوم من هو وعاملها اي
الحال الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقدم
ما هو المراد منها وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها
على المعنوي وجوازه على غيره لانفهامه من تخصيص
الامتناع به وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض منها
وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها
فيصير التعريف حشوا وقال الفاضل العصام الاظهر
ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر المبتداء فاشتراطهم
التنكير وتأويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة
بالتنكير مما يوجب التنكير انتهى ويؤيده قولهم
في بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم
عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون

يعني ان قوله تعالى ان دابر هؤلاء محمول على المبالغة في قطعهم

وهو وان كان مبتداء في اللفظ الا انه مفعول له في المعنى

وهو وان كان خبرا في اللفظ الا انه مفعول به في المعنى

ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها في المعنى
والاصل فيه التنكير ولا تقدم اي الحال فيها عدا مثل زيد
قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي لضعفه مع كونها
في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه عليه كما مر و
لذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو
ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم
المبتداء على الحال نحو قائما زيد في الدار او قائما في
الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه
عنده نحو زيد قائما في الدار وجوز ابن الدهان تقديم
الحال الظرف على العامل مثله ولا على ذي الحال ولقد
احسن في هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع
في عبارة الكافية المجرور بحرف الجر او الاضافة
لانها تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا
يتقدم تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض بجواز
مثل راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال
فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا
المعنى يؤدي بالتقديم ايضا لكن لا يسمى حينئذ فاعلا
بل مبتداء بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل
العصام لكن يرد على هذا انه يجوز التقديم على المضاف

اليه بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف
بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا
او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا
بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف
اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا ويمكن الدفع بان
الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك
في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا
على ما صرح به الرضي والسيد عبد الله في شرح لب
الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال الدماميني
في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة
ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف
اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا
ملتوتا شارب السويق الان او غدا فلا يقال مررت
جالسا بزيد ولا جائي مجرد عن الثياب ضاربه زيد
هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار
عند المص ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقا
بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معدا
معدى به فكانه من تمامه كالهمزة والتضعيف فالمجرور به
فالمجرور به في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت

وهو ابن كيسان وابو علي وابن برهان منه

اي جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر منه

ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت هندا
او استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
اي الا للناس كافة والمص لم يعتد به ولذا خص
التمثيل به اذ المؤول بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه
من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ
اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار
جانب اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا الفن
والاية الكريمة ما ولة لا تصلح للاستدلال لجواز كون
التقدير الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة
لهم من العطف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان
يخرج منهم احدا وكونها حالا من الكاف والتاء
للمبالغة كما في مثل علامة لما تقرر ان الحال المحصورة
لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم في الابلاغ ذكره الز
الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ
همنع ممنوع قال ابن دريد كل شيء جمعته فقد كففته
ومنه حديث الجهني رضي الله عنه ان رجلا كان بجراح
فساله كيف يتوضا فقال كفه بخرقة اي اجعلها حوله
ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزم
يلزم الجمع وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وار

صح قال الدماميني وابطال بان ما زيد فيه التاء للمبالغة ثلثة ابنية تابعة و مهذارة غير متجه لان غايته شهادة على اثبات من امام معتبر على ان الحصر في الثلثة باطل لثبوت روايته منه

اي كون كف بمعنى جمع ليس بسمع
===

كتاب الكبائر ثابا باه قوله تعالى بشيرا ونذيرا فافهم
على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس
كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس
فى البتة كافة ح ركيكة لدلالتها على الاجتماع والا لا
تدل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم
دلالتها عليه على ما ذكره الرضى فلا يخلو عن الابهام
ولو كان المراد بها افادة تاكيد عموم الناس لكان
الظاهر ان يقال الا لكافة الناس بالاضافة وان
الحال المحصورة لا تتقدم على ذى الحال فلا يتجه ما قيل
ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف لا يمنع
الاستدلال بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محضة اى
غير مخصصة بما سوى التقديم وجب تقديم الحال عليها
بشهادة الاستقراء وقيل لئلا يلتبس بالصفة فى ذى
الحال المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طردا
للباب ورد بان هذا يقتضى ان يجب التقديم
ايضا اذا خصصت بوصف او غيره لوجود الا
الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرح جوابه و
ويفيده قوله محضة وقيل ليتخصص بالتقديم تخصص
المبتداء بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلة ورد بانها

اى ان دعوة الرسول لجميع الناس وليس الامر كذلك لان دعوته اعم من الواحد او الاثنين او جماعة ح

اى على صاحبها النكرة المحضة وهو الاول او على النكرة وهو الاظهر الحمد

ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصلح الاخبار به
عن الجثة اقول عدم الصحة فى الحقيقى مسلم واما فى
التنزيل الذى هو المراد ههنا فلا فافهم نحو جاءنى راكبا
راكبا رجل وتكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة
كالمفرد وان كان الاصل ان تكون مفردة خبرية
لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجرائها
عليه والانشاء لا فى قوة الحكم عليه والانشاء لا يصح
ان يحكم به على شئ ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة
لا تقتضى ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا
وقعت جملة فلا بد فيها اى فى الحال الكائنة جملة من
من رابط يربطها الى صاحبها وهو الضمير فقط فى المضارع
المثبت مع فاعله اذ الكلام فى الجملة ولا يجوز دخول
الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغنى عنه مع كونه
واردا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد
وعلى نهجها فى الاستعمال من التجرد عن حرف النفى
ونحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى لم تؤذوننى
وقد تعلمون انى رسول الله مؤول بتقدير المبتداء
او جعل الواو فى الاول للعطف قال الفاضل العصام
ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة ولو



ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما في التسهيل لم يحتج
في الثاني الى التاويل نحو جاءني زيد يركب او وحده مع
الواو او الواو وحده او الضمير وحده في غيره
اي المضارع المثبت من المضارع النفي والماضي المثبت
والمنفي والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر لانه الرابط
في كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج
الجملة الحالية الى فضل ربط لا سيما الاسمية لكونها
فضلة وظاهرة في الاستقلال فصدرت بها لا
للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط
المعنوي في الجملة والورود على اصل الحال وعلى
نهجها لكن الغالب في الاسمية وفي حكمها الجملة
المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل
على زمان فهو كنفي داخل على الاسمية الواو اما مع
الضمير لقوتها في الاستقلال وعدم التعلق بذي
الحال لانها لدلالتها على الثبوت غير واردة على
اصل الحال او على نهجها فناسب ان يكون الرابط
فيها في غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط
من اول الامر فيكتفى بها وقال الرضي اجتماع الضمير مع
الواو في الاسمية وانفرادها متقاربان في الكثرة

في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام
الضمير لربط الحال بذي الحال ولا بد من ربطها بالعامل
لانها لتقييده والرابط به في المفرد هو النصب وقد
اختفى في الجملة فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة
التي باعتبارها ربط الحال بالعامل فالتزمت فيما
هو اظهر في الاستقلال غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم
الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس مشابهته بتلك
المشابهة واما الضمير وحده فيها ومغلوب ضعيف لعدم
الدلالة على الربط من اول الامر نحو جاءني زيد لا يركب
بالضمير وحده او ولا يركب به مع الواو او ولا يركب
عمرو بالواو وحده مثال المضارع المنفي او جاءني
زيد ركب بالضمير وحده او وركب به مع الواو
او وركب عمرو بالواو وحده مثال الماضي المثبت
او جاءني زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو
راكب به مع الواو او وعمرو راكب بالواو و
وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها
في الفعلية عنده كما مر ولا للشرطية ايضا لانها لا
تقع حالا لا يجالها لان الشرط يقتضي الصدرية و
وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها الا بجعلها

بخلاف سائر الجمل المحتاجة
الى الرابط لان الخبر من تمام
الكلام والصلة من تمام
جزئه والصفة لكونها
تابعة للموصوف قائمة به
كانها
من تمامه فلا حاجة لها الى
الفصل ربطا نعم قد يصدر الخبر
والصفة بالواو اذا حصل لهما
ادنى انفصال نحو
ما حسبك الا وانت
بخيل وما جاءني رجل الا
وهو فقير كذا ذكره الرضي

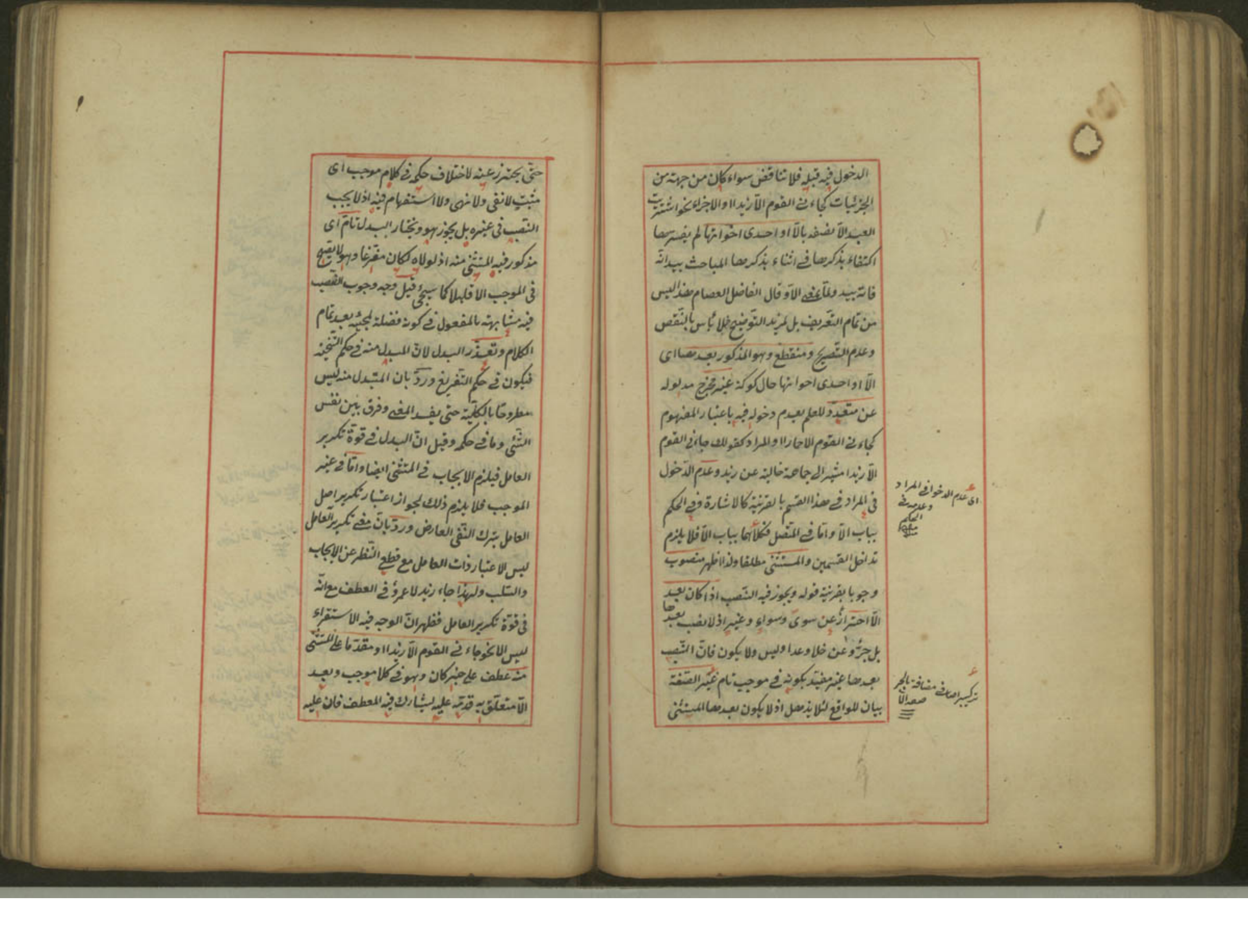
ناظر الى الجملة الاسمية المثبت
ناظر الى المضارع النفي و
والماضي المنفي المثبت

جنس اسن حجر في الحال فيرتبط بالمبتدا لكونه لازما له
فتكون من قبيل الاسمية نحو جاءني زيد وهو ان
نسال نفظا او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية
مثل ائتك وان لم تأتني ويجوز تعدد الحال كالخبر
نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله اي
الحال بقرينة مقالية او حالية نحو راشدا مهديا لمن
قال اريد السفر اولمن حياله او شرع فيه اي سر
او اذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك
مهديا فيما لا بد فيه من دليل ولا يرد ان الرشد
فرع الهداية فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا الجمل
الترادف والتداخل لكنه على الثاني لا يكون مما
نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا
او تقدير الماضي المثبت لان بما ذكره وجهه
لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان فعله اختار
مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم
وقس عليه عدم تعرض لاشتراط المضارع المثبت
بخلوه علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل
والمنصوب التاسع من ثلثة عشر التمييز ويقال له
التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو الانسب

الانسب للتعريف وبفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم
يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام فقدمه لانه
معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى وهو ما
اي نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر كما ذكره ابن الحاجب
والوضع كما ذكره البيضاوي لان الغرض من ذكرهما
اخراج صفة المشترك مثل رايت عينا جارية والتوابع
غير داخلة في المقسم كما عرفت حتى تخرج بقيد عن
ذات فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صا
صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة تامة باحد الا
شياء الخمسة قد سبق في بحث الاسم المبهم التام
او عن ذات مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز
في نسبة كائنة في جملة نحو طاب زيد نفسا اي طاب
شيء زيد بالاضافة والتمييز فيه عين غير اضافي
خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال ورد بانه
لا ابهام في المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدال لا نهدم
الابهام ويستغني عن التمييز على ان فيه حذف المبدل
منه وهو تكلف بلا ريب او في ما ضاهاها اي شابه
الجملة من اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء اي ممتلئ شيئه
والتمييز فيه خاص لمتعلق ما انتصب عنه وفاعل

مجازي في المغني واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
والتمييز عنه في حكم الفاعل لكونه نائبه والصفة المشبهة
نحو زيد طيب ابا والتمييز فيه عين اضافي يحتمل لهما اى
طيب ابوه او ابوة لم يذكر في الش به المثال الذي
يكون التمييز فيه خاصا للمنتصب عنه اكتفاء بما ذكره في
الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التي ذكرها فيه اكتفاء
بما ذكره فيه اذ لا فرق في التمييز بينهما والابوة عرض
اضافي ودارا عين غير اضافي خاص بالمتعلق و
وزيد حسن وجها جزء المنتصب عنه وافعل التفضيل
نحو زيد افضل من عمرو علما عرض غير اضافي او في
نسبة كائنة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة
ودارا او علما ووجها وهذا التمييز اى ما يرفع ا
الابهام عن مقدرة فاعل في المعنى حقيقة او
او مجازا كما اشرنا لما بينت ان هذا التمييز لا يجب
ان يكون عين الذات المقدرة ومحمولا عليها
كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله على المحمول
ومثل العيون في نحو قوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا فاعل في المعنى بجعل العامل لازما اى انفجرت
عيونها كما في الجامي هو في حكمه بجعل العامل مجهولا

مجهولا اى فجرت عيونها كما في شرح التسهيل و
في قول المص والارض مفجرة عيونا اشارة ما الى
الثاني فافهم فلذا اى لاجل انه فاعل في المعنى
لا يتقدم على عامله كالفاعل والمازني والمبرد
يجوزان تقديمه على الفعل وشبهه اذ المؤول بشيء
لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضي
تقديم البيان على الابهام وذا ينافي الغرض من
التمييز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا والتمييز لا
لا يكون الا نكرة بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها
وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر والمنصوب
الثامن ما يطلق عليه في العرف لفظ المستثنى
قدمه على خبر باب كان لانه معمول الناقصة خاصة
بخلاف ولما لم يمكن تحديده مطلقا بحسب المعنى لكونه
عنده مشتركا لفظيا قسمه مختلفا الحقيقة قسم
اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما
احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفة
بتعريفه فقال وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج
باعتبار الحكم والمراد عن متعدد علم دخوله فيه با
باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه يستلزم الدخول



الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة من
الجزئيات كجاءني القوم الا زيدا او الاجزاء نحو اشتريت
العبد الا نصفه بالا او احدى اخواتها لم يفسرها
اكتفاء بذكرها في اثناء بذكرها المباحث بيد انه
فانه بعيد وما عنى الا وقال الفاضل العصام هذا ليس
من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح فلا بأس بالنقص
وعدم التصريح ومنقطع وهو المذكور بعدها اى
الا او احدى اخواتها حال كونه غير مخرج مدلوله
عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم
كجاءني القوم الا حمارا والمراد كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول
في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفي الحكم
بباب الا واما في المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم
تداخل القسمين والمستثنى مطلقا واذا ظهر منصوب
وجوبا بقرينة قوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد
الا احتراز عن سوى وسواء وغير اذ لا نصب بعدها
بل جر وعن خلا وعدا وليس ولا يكون فان النصب
بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام غير الصفة
بيان للواقع لئلا يبدل اذ لا يكون بعدها المستثنى

اى عدم الدخول في المراد وعدمه في الحكم

تركيب اضافي مضاف بالجر صفة الا

حتى يخبر عنه لاختلاف حكمه في كلام موجب اى
مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه اذ لا يجب
النصب في غيره بل يجوز هو ويختار البدل تام اى
مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغا وهو لا يقع
في الموجب الا قليلا كما سيجي وقيل وجه وجوب النصب
فيه مشابهته بالمفعول في كونه فضلة لمجيئه بعد تمام
الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية
فيكون في حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس
مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس
الشئ وما في حكمه وقيل ان البدل في قوة تكرير
العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير
الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل
العامل بترك النفي العارض ورد بان معنى تكرير العامل
ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب
والسلب ولهذا جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه
في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه الاستقراء
ليس الا نحو جاءني القوم الا زيدا او مقدما على المستثنى
منه عطف على خبر كان وهو في كلام موجب وبعد
الا متعلق به قدمه عليه ليشارك فيه المعطوف فان عليه

لانّ المعطوف على المقيّد بقيد متقدم يشاركه فيه
وكذا لم بعدكان في هذين كما اعادهما بعدهما فتبحّر
وجه المطلوب الوجوب تعذّر البدل لامتناع تقديمه على
المتبوع نحو ما جاءني الّا زيدا احد او منقطعا وجه
الوجوب ما مرّ انّ الّا فيه بمعنى لكن فيعمل عمله نحو جاءني
القوم الّا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ قدّم ما هو واجب
النّصب بعد الّا لانّ المقصود الاصلى بيان ما هو
ملحق بالمفعول لكونه منتنى والمنصوب بالمفعوليّة
او بكونه خبر ليس او لا يكون قد بيّن في مقام اخر
وانّما ذكرهنا لتتميم بحث للمستثنى والمنقطع وان
بيّن في مقام اخر لكن قدّم هنا ايضا للاشتراك
بما قبله في كونه بعد الّا وفصل بينه وبين جائز
النّصب بما ليس من ذلك المحلق للاشتراك في
وجوب النّصب او اذا كان بعد خلا او بعد عدا
لكونه مفعولا به وفاعلها راجع الى فاعل الفعل
المتقدّم او مصدره اولى بعض مضاف ومطلق
نحو جاءني القوم خلا او عدا زيدا اى خلا او عدا
الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما
في محلّ النّصب على الحاليّة ولم يظهر معهما قد اصلا

الدلالة الفعل على مساجه
كما يدلّ على مصدره

والاضافة للاستغراق

اى منكر يدلّ عليه قوله او بعض
منهم والفعل للتقديم
لقلّة عموم النكرة في الاثبات
اذا كان فاعلا كاستعمال
البعض بمعنى كلّ وانّما يرجع
الى الكلّ لانّ
الفعل مفرد

والفاعل لكونهما اشبه بالّا وخلاف الاصل ثمّ تعدّى
بمن فحذفت واوصل الفعل او ضمن معنى جاوز والتزم
الحذف او التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعده
في صورة المستثنى بالّا التى هى امّ الباب في الاكثر اى
المستثنى منصوب بعدهما على انّهما فعلان في اكثر الا
الاستعمال او بعد ما خلا او بعد ما عدا لكونه مفعولا به
ايضا لانّ ما فيهما مصدريّة مختصّة بالفعل فلا يكون
مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان بتأويل المصدر باسم
الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاءني
القوم ما خلا او ما عدا زيدا اى خاليا او مجاوزا الجائى
منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا او وقت
خلو الجائى منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم
او مجاوزته زيدا او قال الفاضل العصام ولا يبعد ان
يقدّر الزمان في الكلّ فيكون تقدير خلا زيدا زمان
خلا زيدا كما في مذ سافر فيستغنى عن التزام حذف
او بعد ليس او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما و
المستثنى تعيّنه كما تعيّن المفعول به نحو جاءني القوم ليس
او لا يكون زيدا اى ليس او لا يكون الجائى منهم او
او بعضهم او بعض منهم زيدا وكلّ من هذه الافعال

لانّها موضوعة للاستثناء
بخلاف ما عداها فانّه
موضوع لمعان اخر استعمل
في الاستثناء بضرب
من المناسبة

الافعال لا تستعمل الا في المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف
فيهما القياما بهما مقام الحرف وقال الفاضل العصام
ان جعل منصوبا بانها مستثنيات دون منصوبات
جاوز وماكان ومايكون تحكم صرف فالحق ان هذه
الكلمات صارت بمعنى الا كغير وح لا حاجة الى بيان
محل اعراب لها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه
التزام ترك قد واضمار فواعلها وان النصب
بعدها على الاستثناء الا انهم تقيد والى هذه
الامور رعاية لاصولها لما راوا من اعراب غير
بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب
فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز
فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل لان ا
المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل فقدم النصب
مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام فاصالة اعراب
المستثنى وتبعية اعراب البدل في كلام غير موجب
بعد الا اذ في الموجب يجب النصب كما مر و
والمستثنى منه مذكورا اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى
العامل نحو ما جاءني القوم الا زيدا والا زيد ويعرب
المستثنى على حسب العوامل اي اقتضائها اذا

ولم يرجع الضمير مضافا الى المصدر
مع صحة وقوع العين خبرا وان
عن المصدر في النفي
يصح في الاثبات لان
نفي زيد عن المجيء لا يجوز
اخراج زيد عن
المستثنى
كما لا يخفى
منه

اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان كان العامل رافعا
هو مرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور
نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت
الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن
المستثنى منه المتروك وهذا في الموجب قليل نحو
يحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساح لانه
لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف
غير الموجب والمستثنى مخفوض اي مجرور لكونه مضا
مضافا اليه ولو صورة بعد غير وسوى بكسر السين
وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد
وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان
ثم استعير بمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا و
نصبا وجرا وبعد حاشا لكونها حرف جر في الا
الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية في الاقل
على انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا
حاشا رشيدا اي براه الله تعالى عن ضرب عمرو
وعدا وخلا لكونهما حرف جر في الاقل واصل غير ان
ان يكون صفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى

بان يكون الحكم مما يصح
ان يثبت على
تبين العموم
منه

معنى معيّن هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال وحمل
على خلاف الاصل مع قلّة على الا بانتقل الى معناه
في الاستثناء لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده
لما قبله ولما علم اعراب ما بعده اراد بيان اعراب
نفسه فقال ويعرب المحمول على الا اي تظهر الاعراب
في غير المحمول على الا ولو حرفا في المعنى لكونه اسما
في الاصل والصورة كاعراب المستثنى بالا الا انتقال ا
اعراب المستثنى اليه لما تجرّ به على التفصيل المذكور من
وجوب نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعا
باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية
البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب
العوامل في المفرغ واصل الا الاستثناء لكونه
موضوعا له ولذا كثر في الاستعمال وقد تحمل على غير
في الصفة على خلاف الاصل امرٌ من الاشتراك
اذ تعذر الاستثناء بلا قسمية بان لم يعلم دخول
ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال
اذ الحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون
ما بعدها صفة في الظاهر واللفظ والا فالصفة في
في التحقيق والمعنى هي الا ليس الا الا انها لما كانت

اي وان لم يكن ما بعدها
صفة في الظاهر
واللفظ

لما كانت حرفا في الاصل والصورة اجري اعرابها الذي
كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه لا مستثنى
لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع المنكور الغير
المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض
آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله فحمل
على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه لفسدتا اي
لخرجتا عن الانتظام اي غير الله وقد يكون في المعرف
كما في الرجال الا زيدا اذا لم يوجد قرينة العهد او الاستغراق
فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء على ما
صرح به الاندلسي والمالكي او قد يكون في المحصور نحو جاءني
مائة رجل الا زيد والمنصوب التاسع من ثلثة عشر
خبر باب كان اي الافعال الناقصة وهذه احسن
واخصر عن عبارة الكافية ولم يعرف لظهوره
مما سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولم نا قصا بخلاف
الآتي فانه معمول الحرف وامره اي خبر باب كان
كامر خبر المبتدا في كونه واحدا او متعددا او مفرد
او جملة وغير ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعماله
دون غيره لعدمها وهذا احسن واوضح من
عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم

وقد يكون في غير المجموع نحو
جاءني رجلان الا زيد

باعمالهم ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان عمله
عمله شرا فجزاؤه شر ويجوز في مثله اي مثل هذا الكلام
في مجيء اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني كما في المتن وهذا اقوى لقلة الحذف
وقوة المعنى وعكسه وعكسه اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضدي
علتي الاول ونصبهما اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وجرهما
بتقدير حرف الجر ليس بقياس بل سماعي نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان
قتله بسيف فقتله بسيف والعاشر اسم باب ان وجه
عدم التعريف مثل ما مر قدمه لكونه معمول ما هو
مشبه بالفعل التام وهو كالمبتدأ الا في صحة وقوعه
نكرة صرفة ولو مع تعريف الخبر ذكره الفاضل
العصام لكن لا يجوز حذفه الا للضرورة لان كونه
معمول الباب انما يظهر بالعمل فبدون لا يظهر العمل في
المحذوف قال في الامتحان ولا بد من استثناء ضمير
الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح والحادي
عشر اسم لا التي لنفي الجنس قدمه لان عاملا مشابه

اما الاول فلانه يحذف كان مع خبره الذي اعني صيرورته ... الفضلة حذف شي كثير ... او الكان الخبر جاز او محرورة ... واما الثاني فلان الظاهر ان المبتدأ ورمز هذا الكلام ان الشرط لكون الجزاء خبرا كون نفس العمل خيرا لان فيه خيرا فافهم منه

مشابه لان فيها شدة الاتصال ولان عمل ما ولا مختص
ببعض الالفاظ للاغة بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما
نحو لا غلام رجل عندنا وقد مر شرط العمل في بحث
العامل وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف
الخبر عند وجود الاسم والاول لازم الاحجاف نحو لا عليك
اي لا باس والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس
قدمه لانه اسم وهو اصل في المعمولية وهو مثل خبر المبتدأ
والمنصوب الثالث عشر من ثلثة عشر المضارع الداخل
عليه احدى النواصب الاربع نحو لن يضرب واما
المجرور من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة فا
فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث
حرف الجر والثاني المجرور بالاضافة معنوية او لفظية
ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة ولا تقديم معموله
على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف
اليه باخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم
جواز تقديم معموله يكون اولى الا ان يكون المضاف
لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا
زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب لتضمنه معنى
النفي ولذا اكد بلا في غير المغضوب عليهم ولا الضالين

ولا انفصالين فيكون الاضافة كلا اضافة ولا يجوز
الفصل بينهما اى المضاف والمضاف اليه بشيء في السعة
غير ما اى شيء سمع من العرب حفظا اى يجوز الفصل
بهذا الشيء المسموع في السعة ولا يقاس عليه مالم يسمع
بل يقتصر عليه وهو ثلثة معمول المضاف وظرفه
سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن
عامر رح زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب
الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم ولا تحسبن
الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله
ترك يوما نفسك وهواها سعي في ردائها وكقوله
عليه السلام وهل انتم تاركوا لي صاحبي والقسم نحو
هذا غلام والله زيد ولا يجوز الفصل بينهما بشيء
في الضرورة الشعرية الا بالظرف كقوله لله
در اليوم من لامها قال في الامتحان والحق في
هذا ما قال ابن هشام في التوضيح ان الفصل
سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة وهو ما سبق
واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظا غير مضاف
وبفاعل وبنعت وبالنداء الاول كقوله تسقى امتيازا
حاذي المسواك ريقها اى تسقى ندى ريقتها المسواك

ط ونقل عن ابن مالك رحمه الله في توجيه هذه القراءة وجوه احدها كون الفاصل فضلة صالح لان لا يعتد به والثاني كونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية

قال الدماميني ويحتمل عدم الاضافة ان تكون مجرورة بحذف في قراءة الجمهور ... من احد

معمول الصفة المضافة الى مفعولها الاول بالثاني ويمكن فيه اعتبار الوجوه الثلثة فافهم

ط معنى البيت تملك المرأة هذا الجمل بكت لانه وطنها القدر ... من مهاعلى بكائها شرح

المسواك الامتياح الاستياك والثاني كقوله ولا
عدمنا قهر وجد صب اى قهر وجيد بالاضافة ثم
رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله من ابن
اى شيخ الاباطح طالب اى من ابن ابي طالب شيخ
الاباطح والرابع كقوله كان برذون ابا عصام زيد
اى كان برذون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين
كلاميه في كتابيه من التنافي وقد يحذف المضاف
بقرينة فيعطى اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه
وهو اى اعطاء اعرابه له بعد الحذف القياس
والغالب نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهل القرية
وقد يبقى مجرورا على الشذوذ وهو ليس بقياس
نحو قوله تعالى يريد الاخرة بجر الاخرة على قراءة
اى ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه بقرينة
ايضا وقد يبقى المضاف على حاله بلا تنوين عوض
ولا بناء ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف
فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم
يبن نحو قوله يا من رائى عارضا اسربه بين ذراعي
وجبهة الاسد اى ذراعي الاسد وهما كوكبان
نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من

النجم من منازل لما ذكر مضاف الى مثل المحذوف نحو يا تيم بالنصب تيم عدي حذف المضاف اليه وهو عدي بقرينة المذكور وبقي المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافي ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا ادغام لا ابا لكم فلا يلقينكم في سوأة عمر والتيم قوم عمر ابن الحاجب وعدي اخوانهم والبيت لجرير حين اراد عمر الجبلي التيمي ان عمران يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم يا تيم المنسوب الى عدي لا ابا لكم اي انتم ضعفاء لا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا مستحقون بالهجاء لا تتركوا عمران يهجوني فلا يلقينكم في سوأة اي مكروه من قبل يعني سهاجاة اباهم والا اي وان لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبني بل ينون المضاف اي يعطى التنوين اياه عوضا عنه اي المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس غير منويا فيها المضاف اليه نحو وكلا اتيناه ونحو حينئذ ويومئذ اي كل واحد وحين اذ كان

اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف غاية وهي الجهات الست وقد سبقت في بحث حرف الجر وحسب عطف على غاية ولا غير وليس غير منويا فيها اي تلك المذكورات من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض اذ لو منيا اعرب المضاف مع التنوين نحو رب بعيد كان جيرا من قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا لعدم علة البناء حج ولعلة الاخير لم يتعرض له بني المضاف في كل منها لشبهه بالحرف في الاحتياج على الضم جبر النقصانه باقوى الحركات واما المجزوم من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة ففعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل في المضارع فان كانت الجوازم كلم المجازات حرفا او اسما وقد مر معناها تقتضي شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كان الابتداء وكان وما ولا تعمل في الاسم والخبر لاقتضائها مسندا اليه ومسندا او فيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط وهما او الشرط وحده في الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجواري وقد مر وجه التسمية

التسمية بهما وفى التسهيل انهما اسمان للجملتين وتبعه
الفاضل العصام بشهادة العرف وان الجزاء اسم
لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا مغى لجعله
اسما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية فان كانا اى الشرط
والجزاء مضارعين وهذا اجود لوجود المطابقة بين
اللفظ والمعنى ولذا قدمه واطلاق المضارع عليهما
باعتبار صدرهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المسمى
المستحق له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما
لم يظهر الجزم ولو جوازا فافهم او الاول اى الشرط
فقط مضارعا والثانى ماضيا بفاء او بدونه او جملة
اسمية بغير فاء يعنى ان كانا مضارعين حال كون
الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح به فى التسهيل
وفى العبارة مسامحة والمراد ظاهر اذ لا احتمال
لوجوده فى الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد
ولا حظ منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود
الفاء وعدمه فى الجزاء فى وجوب الجزم وعدمه
فى الشرط المضارع فينبغى ان يقدمه عليه لئلا يتوهم
الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما
اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازات

المجازات فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها
فلا يرد قتل فى هذه الفائدة وان صدق عليه المضارع
فاء فالجزم بها لفظا او تقديرا فى المضارع شرطا وجزاء
بلا فاء واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم
المانع والموجه نحو ان تضرب اضرب او لا اضرب ونحو
ان تضرب فرنيك او فقد فرنيك او فانت مضروب
قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثانى
ماضيا مستهجن لان فيه تاثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه
عن معناه مع عدم تاثيره فى الاقرب ولذا
لم يوجد فى الكلام الفصيح بل قال البعض لم يجئ الا
فى ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغى ان يقبح عطف
الماضى على المضارع الا ان يقال ان العاطف بمنزلة
تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا والثانى
مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا كان
ماضيين صرح به الرضى فافهم جاز الجزم بها لفظا
او تقديرا لوجود الجازم وصلاحية المحل وضعف المانع
والرفع فى الثانى لضعف التعلق لحيلولة الماضى الذى
ليس بمجزوم لفظا او تقديرا وليوافق الاول لانه
تابع له واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان

وحق الشرط والجزاء الانجزام ما امكن

اى تعلق اداة الشرط والجزاء

اثناي ايته وآتيه وان كان الجزاء ماضيا سواء كان الشرط
ماضيا ايضا او مضارعا انما سلك هنا هذا المسلك
مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف الماضي بالتصرف
وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا بلم
او لما متصرفا لا غير متصرف كما بنا بمعنى المضارع لا بمعنى
نفسه او مضارعا منفيا بلم او لما لا بلن او ما او لا فان
حكم هذه المنفيات يجئ فلا يجوز دخول الفاء فيه لتحقق
تاثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فا
فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوي عن الرابط اللفظي
ولا يمكن الجزم فيه لفظا او تقديرا لبناء الاول و
انجزام الثاني قبل دخول الاداة فيكون محلا نحو
ان ضربت ضربت اي اضرب او لم اضرب اي لا اضرب
وان لم تضرب لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط
في الاخير مجزوم لفظا كما عرفت وفي غيره محلا وان
كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا
كما يشير اليه في الامثلة او جملة ماضية بتشديد الياء
اي منسوبة الى الماضي بان كان صدرها ماضيا يرشدك
اليه ما سيأتي من الامرية الى الدعائية او تخفيفها
اي ماضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا

وصفا بحال جزئها كما في غير متصرفة على الاول اي غير متصرف
جزؤها اي لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل
هو وعلامة انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما قلنا
من التسهيل وانما خص البيان بهذا العدم ظهور الجزم
فيه اصلا وعدم داعي العدول عن هذا المسلك و
ولتناسب ماضيا او ماضيا بمعناه اي بمعنى نفسه لا بمعنى
المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده
ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا مقترنا
لكن سقط من قلمه او من قلم الناسخ الاول ماضيا
وفي بعض النسخ ما بمعناه وما انا اقول الساقط و
او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية ما
ماضيها بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير
او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضي بمعناه لا يكون
لا كون الجملة الماضية بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى
ماضية غير متصرفة وفساده مما لا يخفى فلا يصح اي حين
اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه من قد ظاهرة او مقدرة
ليكون مقابلة على ان الماضي بمعناه او مضارعا
اي جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الا
قتران بالسين او غيره صفة المضارع لا الجملة مقترنا

كما توهم ان ارجاع الاول منه

اذ مع النص على المقترن لا يمكن الاستفادة الاستقبال منه

بالسين او سوف اولن او ما ليكون نصا على عدم
تأثير الاداة لان الثلثة الاول تدل على الاستقبال
والاخير على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا
تبدل اليه الحال او جملة فعلية وفيه اشارة الى ما نقلنا
عن الفاضل العصام في وجه التصويب انشائية
كالجملة الامرية اى المنسوبة الى الامر والنهيية اى الى
المنسوبة الى النهي والاستفهامية والدعائية والتمنية
والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اى الجزاء
لعدم تأثير الاداة فيه لوجوده قبلها في البعض ولعدمه
بعدها في البعض فلم يوجد التعلق المعنوي فاحتيج
الى الرابط اللفظي فلا جزم فيه لما مر ان الفاء مانع
عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض فافهم نحو
ان ضربت مضروب مثال للاسمية ونحو قوله تعالى
ومن يفعل ذلك فليس من الله في شئ مثال للمنفي
الخبر المنصرف من الافعال الناقص وفان كرهتموه
فعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم مثال الخبر المنصرفة
من افعال المقاربة وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اى فقد صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل مثال الماضي بمعناه اعلم ان من خصائص

وهو الفاء لانه لاتباع الشئ للشئ فيدل على ان الجملة جواب لا كلام منقطع

من خصائص كان بقاء على المضي اذا كان شرطا
الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا في الرضي وقال ابن
مالك كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه
الى المستقبل لا بد من تأويله بامر استقبالي وان كان
كان فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مؤول
بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كوني شاكرا لك
وان تعاسرتم فسترضع له اخرى مثال للمضارع
المقترن بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا
فلن يقبل منه مثال المضارع المقترن بلن ونحو ان
ان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية او فلا تضربه
مثال النهيية او فهل تضربه مثال الاستفهامية
وان اكرمتني فيرحمك الله مثال الدعائية وان جئتني
فليتك مكرم او فالا تنزل وان كان اى الجزاء
مضارعا بغير معا اى بلا سين وسوف ولن وما
مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة لم
تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق
المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي مع جواز الرفع
نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذفه
اى الفاء مع الجزم نظرا الى وجود التاثير من حيث

انها خلصته للاستقبال اما في المثبت فظاهر واما في
المنفي بلا فلانها للنفي المطلق على الصحيح نحو ان تضرب
اضرب بخلاف الفاء مع الجزم او فاضرب بها مع
الرفع مثال للمثبت او لا اضرب بالحذف مع الجزم
او فلا اضرب بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد
الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار يصرفه
عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اي
فهو لا يخاف فيكون اسمية في التقدير وقال ابن
جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون
جزاء بنفسه فلولا انه جزء المبتدا لم يدخل عليه الفاء
وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضي والمص
لان ما ذكر في وجه الاقيسية مندفع بما ذكرنا في وجه
دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما
مر ويعتبر الجزم في محل الجملة واما المعمول بالتبعية
وهو الثاني من النوعين الاخص الانسب للاول
الثاني لكن غير الاسلوب لبعد ما بينهما وهو
على ما في اللب ما يتبع على سابقه في الاعراب
هذا التعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدي
لاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف معنى التبعية

علا
ومعنى التبعية اتحادهما
في النوع مع كون الاخير
الاجل السابق لا وقوعه
بعده فلا يرد الاخبار
المتعددة والاحوال
المتداخلة كما
ورد على ابن
الحاجب

بتتبع الموارد ومثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح
ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم
التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد
معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها
فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفي تعريفها ابن
الحاجب خلل اخر بينه في الامتحان فخمسة بالاستقراء
ولا يجوز تقديم شيء منها اي الخمسة على متبوعها في
السعة واما في الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف
بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام وعا
عاملها عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه اما في
الصفة والتاكيد وعطف البيان فلان المنسوب
الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابع فلما
انسحب حكم العامل ونسبته عليهما حتى صار كالمفرد
منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى انسحب
عمله ايضا عليهما معا ليحصل المطابقة بين اللفظ
والمعنى وانما جعل العامل فيهما معنويا كما ذهب
اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوي بالنسبة
الى اللفظي كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب
اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر

بخلاف غلام زيد في جاءني
غلام زيد فان المنسوب
اليه وان كان الغلام
مع زيد الا ان الثاني
ليس هو الاول معنى
فلم يعمل العامل فيهما
معا

علا
فان المجيء مثلا في جاء زيد
الظريف او الظريف زيد
او زيد نفسه في قصده
منسوب الى زيد المقيد
بالظرافة او بكونه نفسه
اولى الظريف المقيد بزيد
لا الى زيد اولى الظريف
الى الظريف
مطلقا

الجلي اذا امكن العمل بالامر الجلي واما في البدل فلان
المبدل منه في حكم المطروح فكان العامل باشر الثاني
ووافقه فيه المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب
واما جعل العامل فيه نظير الاول لا نفسه كما جعل الا
خفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين فخلاف
الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا
لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم حيث علل في البدل نظير
عامل المبدل منه وهو اللام ثم اذ ليس بدل كل من كل البدل والمبدل منه
المجرور فقط بل هو مع الجار والعامل فيهما هو جعلنا
لا اللام واما الاستدلال بان البدل مستقل و
مقصود دون المبدل منه فبابه مذهب سيبويه
كما سبق لا مذهبهم كما زعموا واما في العطف بالحروف
فلان كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول
هو القياس وتقدير العامل بعدها كما ذهب
اليه الفارسي وابن جني خلاف الظاهر والقياس
وجعل حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض
بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلين كما هو حق
العامل واعرابها اي الخمسة كاعرابه اي متبوعها
ولو محلا او موهوما نحو يا زيد العاقل بالنصب

ولم يعمل فيه الاول ولم يباشر

والتسمية ببدل الاشتمال باعتبار المجرور وفائدة اللام ليس الا

بالنصب ونحو بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق
شيئا اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا عطف
على مدرك مع كونه منصوبا بالتوهم الجر فيه لانه في موضع
يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع في العاقل على احد
الوجهين في المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء
بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع
والجر مجاز المعمول الاول من تلك الخمسة الصفة
قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر
فائدة وهي تابع خرج به غيره من المعمولات يدل بهيئة
تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية والتزامية صارت
بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح الفاضل
العصام في الاطول شرح تلخيص المفتاح على معنى
ثابت في مدلول متبوعه ولا يدل عليه المتبوع خرج به
سائر التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف
نحو جاءني رجل حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع
رجل يدل تضمنا على حسن ثابت في الرجل والوصف
بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار
اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام و
باعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد

لكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
دلالة اللفظ على جزء ما وضع له
دلالة اللفظ على خارج ما وضع

يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلا
غلامه وانما سمي وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق عليه
ايضا انه يدل على معنى في متبوعه لجريان الاعراب على
ما يدل على حال المتعلق وللتميز بينهما لاختلاف
احكامهما ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة اليه
وعلى ما قررنا لا يرد البدل والعطف بالحرف في
مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد في نحو جاءني
القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول لان د
دلالة كل منها ليست تضمنية ولو قيل ان هذا خلاف
المتبادر كما صرح في الامتحان فنجيب مطلقا اذ دلالة
كل منها مقيدة بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به
الفاضل العصام واما قيل ان هذا قيد للدلالة
لا للظرف اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
مادة بل بهيئة تركيبية مع متبوعه ودلالة الامثلة
المذكورة بخصوصية موادها فرده المص بانه
ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة
مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا
وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد
اللفظ والهيئة التركيبية على ان الظاهر على هذا ا

وعند البعض يجوز لحوق الواو بين الصفة والموصوف كما قيل التاكيد للصوق كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلا يحتاج الى الاستثناء
منه

اي لاجل ان يكون لغير العطف مع متبوعاتها هيئة مخصوصة
منه

هذا التوجيه الثاني ثبت وانما ترك ذكر القابلة لانه
ولطيفة المعاني ويجوز تعدده لما مر في الخبر نحو جاءني
الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة حقيقة
او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهني لكن لا توصف
الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد
امر على اللئيم يسبني كما لا توصف من المفردات الا
بنكرة بمنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك
مثلك او خير منك بالجملة لخلوها عن التعريف
مع دلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد الخبرية لا الا
نشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما
اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه
اي مستحق لان يؤمر بضربه قال الفاضل العصام
قيدها بها هنا واطلقها في الخبر اشارة الى جواز كون
الانشائية خبرا بلا تاويل دون الصفة لانها تقيد
الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه والانشائية
غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر
المبتدا ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب
وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط ولولاه

لظننت في بادي الرأي اجنبية وانما التزم فيها الضمير
دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه ا
اليها فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد
توجهه ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا فوق المبالغة
في ربط الخبر نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف
الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
اي فيه ويوصف اي يقع الوصف بحال الموصوف
بحسب الدلالة وتوجوزا مفردا كان الوصف
او جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد
الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر
هو وجهه او عينه او غيرها وبحال متعلقه كذلك
فزيد الحسن لفظه او ذاته من هذا القبيل وان كان
الحسن هو زيد يعني يوصف بلفظ يدل على معنى
قائم بالمتعلق ويجري الاعراب عليه باعتبار معنى
اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه
ولما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما
وتفصيلها فقال فالاول اي الوصف بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد في كل
تركيب اربعة لا تحادهما في المعنى في التعريف

في الكون بحسب الدلالة
وفي الشمول
للمفرد والجمع

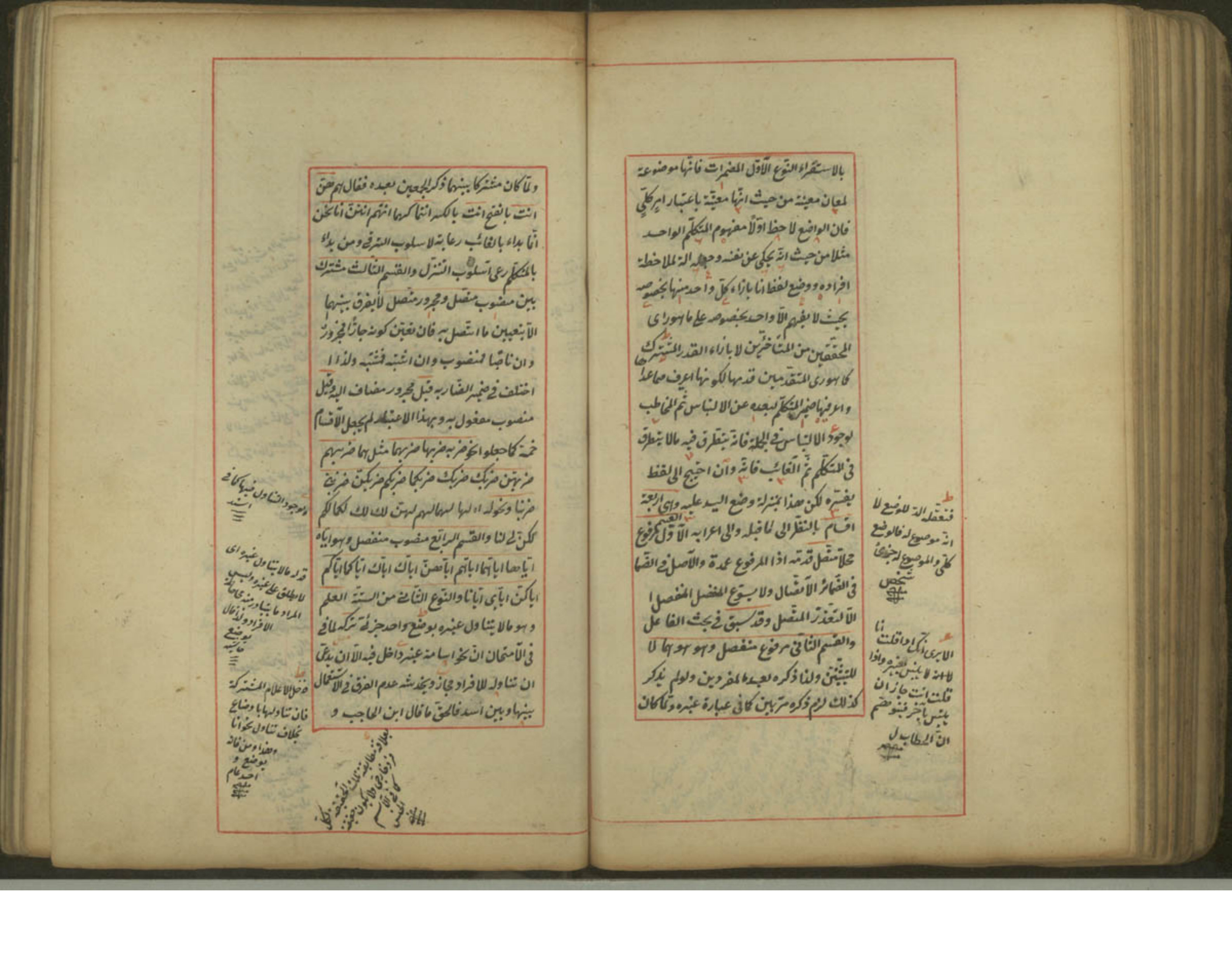
في التعريف والتنكير حقيقة او صورة كما في الجملة والا
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والا
والاعراب تركه حذرا عن التكرار ولا وجه لاستثناء
ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فا
فالتبعية حاصلة وذكر الواو في الجمع لارادة التنوع
من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكر او الا
في الاثنين نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة
صالحة والثاني اي الوصف بحال المتعلق في الاولين
من السبعة اي التعريف والتنكير فقط دون الخمسة
الباقية وحكمه فيها قد علم في بحث الفاعل والنظم يقل
وفي البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم
يسبق في كلامه ذلك على ان هذا في كلامه حوالة
على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد نحو جاءني
رجال راكب غلامهم او الزيدون الراكب غلامهم
ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة
والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
وسبق بيان غير الاولين في بحث الفاعل اراد
ان يبينهما فقال والمعرفة والله دره حيث لم
يحوج الطالب الى انتظار شديد كابن الحاجب



والبيضاوي قدمها مع ان بعض افراد معارف النكرة لكونها اشرف وافيد وكونه مفهومها وجوديا محضا ما اسم وضع وضعا جزئيا او كليا لشئ ملتبس بعينه اي بذاته المعينة من حيث انه معين فيخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع المفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام وقال في الامتحان هذا لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة في الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة التفتازاني والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شئ بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شئ لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع

بيان ان في لفظ المعرفة اشارة الى ان مفهومها معهود معلوم بوجه ما بخلاف النكرة فان مفهومها وان كان معلوما للسامع ايضا اذا اللام فيها كان عالما بالوضع والا لم يفيد التخاطب لكن ليس في لفظها اشارة

السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن كمال الكامل في الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شئ بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم ما وضع لافادة شئ بعينه واستبعده ذلك الفاضل العصام بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاشارة المذكورة في هذه الثلثة وان لم تكن داخلة في وضعها الشخصي لكنها داخلة في النوعي فالنظر الى هذا لم يعدل عنه وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصي الذي هو المتبادر عند الاطلاق وفي كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه اي غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي او لشئ لا ما ملتبس بعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد السند في شرحه قال الفاضل العصام والمعرفة ستة انواع



بالاستقراء النوع الاول المضمرات فانها موضوعة
لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلي
فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد
مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها بخصوصه
بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو رأي
المحققين من المتأخرين لا بازاء القدر المشترك
كما هو رأي المتقدمين قدمها لكونها اعرف من غيرها
واورد فيها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب
لوجود الالتباس في الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق
في المتكلم ثم الغائب فانه وان احتيج الى لفظ
يفسره لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه وهي اربعة
اقسام بالنظر الى ما قبله والى اعرابه الاول مرفوع
محلا متصل قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل في الضما
في الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا
لتعذر المتصل وقد سبق في بحث الفاعل
والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو هو هما لا
للتثنية ولذا ذكره بعد المفردين ولو لم يذكر
كذلك لزم ذكره مرتين كما في عبارة غيره ولما كان

فتعقله آلة للوضع لا
انه موضوع له فالوضع
كلي والموضوع له جزئي
شخص

الا يرى انك اذا قلت انا
لانه لا يلبس بغيره واذا
قلت انت جاز ان
يلتبس بآخر فيتوهم
ان المخاطب له

ولما كان مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده فقال هم هن
انت بالفتح انت بالكسر انتما انتم انتن انا نحن
انما بدأ بالغائب رعاية لاسلوب الشرفي ومن بدأ
بالمتكلم رعى اسلوب التنزل والقسم الثالث مشترك
بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما
الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور
وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا
اختلف في ضمير الضاربه قيل مجرور مضاف اليه وقيل
منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام
خمسة كما جعلوا النحو ضربه ضربها ضربهما ضربهم
ضربهن ضربك ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني
ضربنا ونحو له لها لهما لهم لهن لك لك لكما لكم
لكن لي لنا والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه
اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكما اياكم
اياكن اياي ايانا والنوع الثاني من الستة العلم
وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد جزئيا تركه لما في
في الامتحان ان نحو اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى
ان تناوله للافراد مجاز ويخدشه عدم الفرق في الاستعمال
بينها وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب و

والرضي من ان العَريف مثلها لقدبري كعدل عمر
لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وهو قسمان
علم شخص نحو زيد وعلم جنس عبا اومعنا نحو اسامة وسبحان
على الخفيف الشيخ على رأى قدمه على اسماء الاشارة
لكونه اعرف منها لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه
ما يماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه لا تعين لها
وضعا بل استعمالا والنوع الثالث من الستة اسماء
الاشارة ولما دل الاسم على الحد اكتفى به والاشارة
حقيقة في الحسية الى حضرة فخرج المضمرات وساير المعارف
لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله
مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد قد
قدمها على الموصول وذي اللام لانها اعرف منهما لان
معرفتها بالقلب فقط بخلافهما فانها بالعين ايضا
وهي مبتدا خبره محذوف فذا مبتدا وخبره للمذكر
المفرد اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل فذا مبتدا
ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل
الظرف او العكس والجملة خبر الاول ولمثناه
اي المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع
ذان رفعا مبتداء مؤخرا وذين بتقدير منها كذا

مع التانيث والوصف بالمعرفة نحو هذا اسامة المقبل ووقوع الحال بعدها بغير وصف وصحة الابتداء بها نحو اسامة اجرا من ثعالى قال الدماميني ان مثل هذا علم بحسب اللفظ لا المعنى فانه شايع كالنكرة وقال بعضهم اطلاق المعرفة عليه مجاز اولا يخالف معناه معنى اسد

خه

بسبب اقترانها بالاشارة الحسية

حط

وهذا مفهوم من قوله ولمثناه

وأما على رأي آخر فلا حقيقة وانما هو التعريف الحقيقي وانما المعارف لمجرد جريان احكام هذه وقال الفاضل العصام كبس بمرضي وان صدر من الرضي لان الاجنبية والخفية تعدد من جملة معاني الموصول

كذا وذين نصبا وجرا وللمؤنث المفرد تا بقلب الذال
في المذكر تاء او العادة هي الفرق بينهما ولذا جعل اصل
التاء ذا وكره الفاضل العصام وذي بقلب الالف
ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التي هي علامة التانيث
في تضربين فيل هي الاصل لكونها بالواو وذي بقلب
الالف ياء مبالغة في الفرق وتِهْ بقلب الالف
هاء بقلب وسكونها في الوقف والوصل اجراء له
مجرى الوقف ويكسرها بلا ياء وتهي وذي بوصل
الياء وذات لم يذكرها لقلتها ولمثناه اي المؤنث
تان وتين قال في الامتحان وهذا يدل على ان
الاصل تا ولجمعها اي المذكر والمؤنث اولاء مدا
قصرا فيكتب بالياء لان الغة مجهول الاصل ويرسم
الواو لئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل عليه الممدود
ويلحق اوايلها اي اسماء الاشارة حرف التنبيه
للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره ووضعها الاشتهارا
اختصاص اما والا بالجملة ما لم يلحق اواخرها اللام
اللام فلا يقال هذا لك وهاتلك لان حرف
التنبيه لا يلحق ما للبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان
نحو هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب بينهما

بل يلحق الاكثر هاما للقرب وقد يلحق ما للمتوسط

على حال المشار اليه من التذكير والتأنيث والافراد
وضدّيه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذلا
يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم
القصد بالنسبة والاشارة لا يضاف وقيل لامتناع
وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندًا بنحو افعل و
واجب بانّ فيه دليل الاسمية وهو الاسناد
اليه ولا يخفى انّ هذا كلام على السند واللازم اثبات
المقدّمة الممنوعة واني هذا فيقال في المذكر
المفرد ذاك بالفتح وفي المؤنث المفرد ذاك
بالكسر وفي تثنيتهما ذاكما وفي الجمع المذكر ذاكم
وفي المؤنث ذاكنّ انما تعرف بهذا التصرف
مع انّ الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم
وعدم اصالته في الحرفية وكذا اي مثل ما ذكر او
لفظا ذا في تصرف الخطاب المتصل باخره البواقي
من جنسه ذان الى اولاء نحو ذانك او ذانك
او تانك او اولئك او فيصير خمسة وعشرين
او حرف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنيتين
وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب فيصير
الجملة في كلمة يحصل ما ذكر وقال البيضاوي وجاء

اي اسم الاشارة مع كاف الخطاب [illegible]

في جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او الخطاب مفردا او مثنى او مجموعا بتاويل ما ذكر او نحوه

اي اسم الاشارة وحرف الخطاب [illegible]

او اكان بالقصر كتب بالياء والمد [illegible]

البيضاوي وجاء افرادهما مطلقا وجمع بينهما اي حرف
التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء
احدهما عن الاخر نحو هاذاك ويقال اي يقول
العرب تلك في تي واولالك في اولاء بالمد باللام
مع حذف الياء لالتقاء الساكنين في الاولى وقصر
الهمزة في الثانية وهو جائز على ما في التسهيل ويحتمل
ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف من تا
لمام لكنه قليل ولم يحذف الالف في ذلك لخفتها
بل كسر اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن و
وانك وتانك مشددتين اذ المخففتان للمتوسط
حال كون كل من هذه الكلمات الاربع للبعيد لانّ
زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى فبل التشديد
عوض عن الالف المحذوفة من المفرد وارتضاه
الرضي واستحسنه الدماميني ورده الفاضل العصام
بانه ينبغي ح ان يكون للمتوسط كما بالتخفيف ثم
قال قد يقال انّ من لم يجعل النون بدلا من اللام
المشدد للبعيد بل عنده عند المبرد وضع التثنية
سواء في القرب والبعيد والمتوسط اقول لا
بعد في افادة حرف واحد فائدتين كالالف

واللام في لفظة الله واختصاص افادة البعد باللام
ممنوع وقال المبرد الاصل ذان لك او تان لك
جعل اللام نونا وادغم ورده ايضا بان الاصل كون
الادغام بجعل الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك
اقول ذلك مم لوجود مثل اطرد وادمع على انه انما لم
يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علامة مع
ان فيه مزية الغنة وبانه لا ادغام مع سكون الثاني
وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين
ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد
انه لا ادغام مع بقاء السكون فمسلم وغير مفيد
وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع
لجواز مثل لبمد على انه يمكن ان يدخل اللام مكسورة
عنده كاظنه الرضي وارتضاه الدماميني ورده ايضا
بانه لو كان بدلا عن اللام لم يقع هذان بالتشديد
معها كما لا يقع معا ذلك وقد جاء اقول مجيئه لعدم
اللام لفظا فيجوز ان يجمع الها مع البدل وان
لم يجمع المبدل منه وقبل اللام كانت قبل النون
وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والخبر باللام
وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك

ذانيك وتانيك بابدال النون ياء وادغامه بالفتح
وهنا بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا
او مجرورا بمن او الى غير وهنهنا وهنا بالفتح والتشديد
وهو الاكثر وجاء الكسر وهنا لك فالمكان الحقيقي
خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا والثاني للقريب
وما سواه للبعيد والنوع الرابع من الانواع الستة
للمعرفة الموصول بغيره وهو معنى الاسمي واما المو
الموصول به غيره فمعنى الحرفي ذكر الفاضل العصام
وهو في الاصطلاح ما لا يتم جزاء الاجزاء تمه وعايد
تركه لانه لا يفيد للمبتدي لا يستلزم الدور بل
يفيد لمن عرف عدم صيرورته جزاء في الاستعمال
واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الا
الافراد يحصل بالتعداد وقدمه على المعرف باللام
مع التنبيه مساواة لمناسبته لاسماء الاشارة في
كونه من المبهمات ولا بد له اي للموصول في جزئيته
من الجملة من صلة ليكون بها معرفة بان يشار
الى معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع على ما هو
وضعه ولذا قيدها بقوله جملة خبرية معلومية لا
للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما

قوله خاصة انتصاب على
المصدرية اي خصت
تلك الالفاظ بالمكان
خصوصا او حال بمعنى
مخصوصة كاخذته
سمعا او اي مصدر لعاقبة
وكاذبة للعيني الشرواني

معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم في المفرد
فضلا عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها
الا بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة له لا تصلح
ان تكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول
لو كان معرفة بالصلة لكانت النكرة الموصوفة
بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق في من مثلا بين
ان يكون موصولا او موصوفا في مثل قولك لقيت
من ضربته اما اندفاع الملزوم فظاهر واما اندفاع
اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الا
الانسان المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثاني
لقيت انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه ليس
بوضعي والتفصيل يطلب من الرضي والدماميني شرح
التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني و
والعهد غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس
فيوافق صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا
يسمع وقد يبهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول
كقول الشاعر فان استطع اغلب وان يغلب
الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه ومنها
اي الجملة ضمير عائد الى الموصول للربط به حصل الفهم

وهو قوله بان يشار الى معهود ومعلوم بينهما بين المتكلم والسامع على ما هو واضح م

الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب التسهيل
او خلفه اي الضمير وقال الدماميني في شرحه المراد به ا
الظاهر كقوله ايا رب ليلى انت في كل موطن وانت
الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته لكن قال ابو علي
منهم من لا يجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه في الخبر ففي
الصلة اولى فظهر من هذا انما فيهما في الامتحان ان العائد
عام كعائد المبتداء كذا في التسهيل وقال الفاضل العصام
والاصل كونه الضمير غائبا لان الظواهر باسرها غيب
وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا
عن المتكلم او المخاطب نحو قول علي رضي الله عنه انا الذي
سمتني امي حيدره ونحو انت الذي قلت واما اذا
كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبها به فلا يجوز
الا الغيبة نحو الذي قال انا او انت او في الذي قلت
اغناء عن الاخبار بانا او انت ونحو انا حاتم
الذي وهب المائتين واما اذا وجد ضميران جاز
المطابقة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت
وضرب زيدا ويجوز حذفه اي الضمير كثيرا لو مفعولا
وقليلا لو مبتداء او مجرورا عند قرينة اذ لا حذف بدونها
الا مبتدا ولا يجوز هنا ولو مفعولا لكونه جزء من الصلة

نحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه

نحو فاصدع بما تؤمر اي به ومثل فاقض ما انت قاض اي قاضيه

نحو من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه اي بما هو سفه

ولكون هذا مخالفا للقياس اشتد [illegible] قال المازني لم اجوزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا اشتهار مورده

وهو اي الموصول الذي للواحد المذكر و اللام الاولى
حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف
المعرفة به كوصفها بالنكرة فانه في حكم الصفات
المشتقة في وقوع الاوصاف و شيء منها لا يكون
معرفة بدون اداة التعريف والثانية اصلية كالياء
عند البصريين و زائدة عند الكوفيين ليفصل بين
الاولى والذال الساكنة التي هي للموصول ثم كسرت
واشبعت قال الفاضل العصام هذا تمحل لا يجليه مناسبة
فضلا عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين
اذ الاولى ليست بجزء منه بل كلمة برأسها لكن عدل
عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها له و
وللمثناه اي الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا
وجرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع
وحمل عليه اللذان والاثنان وجمعه المذكر وقيده
التسهيل بالعاقل الذين في الاحوال الثلاث من
الرفع والنصب والجر والتي كالذي هي للواحدة
المؤنث ولمثناها اي الواحدة اللتان رفعا
واللتين نصبا وجرا وجمعها المؤنث اللواتي و
وجاء فيه اللوا بخلاف التاء والياء معا واللاتي با

بالهمزة والياء واللاتي بالياء فقط ساكنة او مكسورة
واللاتي بالتاء والياء واللات بحذف الياء اكتفاء
بالكسرة واللوائي بالهمزة والياء قال مولانا السيد
عبد الله في شرح لب الالباب الظاهر ان هذا
واللواتي جمع الجمع وذا عطف على الذي الواقع
بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اي ما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق
السؤال في كونهما اسميتين ويجوز النصب بتقدير
الفعل المذكور او بمعنى اي شيء فالنصب اولى فيه
ليطابق السؤال ايضا في كونهما فعليتين ويجوز الرفع
على انه خبر محذوف ومن لذي العلم الا انه يتجوز وما
لغيره في الغالب ولصفات ذي العلم وللمبهم امره
ويستوي فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
والتانيث كذا ذكره الفاضل العصام واي للمذكر
واية للمؤنث والالف واللام اي مجموعهما على ما
في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني لا اللام وحده
على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا فا
فالوجه ان يقول ال كهل ذكره في الامتحان لكن
هذا مخالف لما سبق ولعله مشي في احد الموضعين



على احد الترابين وفى الآخر على الآخر الكائنان فى
اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى فى المذكر او التى
فى المؤنث والنوع الخامس من الستة المعرف
باللام سواء كان للعهد الخارجى الخارجى على ما هو
المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة معينة
من ماهية مدخولها اما فردا او افرادا نحو جاءنى
رجل فاكرمت الرجل المعهود المذكور او للجنس كما
اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة
نحو الرجل اى جنسه خير من المرأة اى جنسها او من
حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغرا
الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا
الذين امنوا الاية او فى ضمن بعض الافراد بلا
تعيين فيسمى لام العهد الذهنى نحو ادخل السوق
واشتر اللحم حيث لا عهد والمعرف بحرف النداء
اذا قصد معين نحو يا رجل والا فنكرة نحو يا رجلا
والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل فى المعرف
باللام اذ اصل يا رجل مثلا يا ايها الرجل والمص لم
يسلك مسلكهم لكونه تكلفا والنوع السادس
من الستة المضاف الى احد هذه الخمس بالذات او

او بالواسطة تما يقتضى الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك
اللام صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه
لا يصح الاضافة الى المعرف بالنداء وما ذا اضافة معنوية
ان لم يتوغل فى الابهام كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية
اللفظية لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد او زيد غلامه
وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور
والتابع الثانى من الخمسة العطف بالحروف اى
المعطوف باحدها قدمه مع كونه بالواسطة لا
لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصودا
بالنسبة كمتبوعه بخلاف التابع كالبدل ولانه بدخول
الواو على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما سيجئ
فى التاكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم
صدقه فى غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف
ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله وهو تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
التى هى للعطف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة
مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من
قرية الا ولها كتاب معلوم على رأى والتاكيدات
الواردة بالفاء او ثم لمجرد التدريج والارتقاء نحو



نحو بالله فبالله ووالله ثم والله وكون المعطوف
على الصفة مثل جاء زيد العالم والشاعر والكاتب صفة
نحوية ثم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين
وجعل الرفع الواحد اثرا لكلا المقتضيين ممتنع و
جعله لاحدهما والتقدير للاخر مما لم يقل به احد ذي
اي تلك العشرة ولقد احسن في عدها هنا و
ابن الحاجب اخرالى بحث الحروف فلزم الانتظار
الانتظار الطويل الواو للجمع مطلقا والفاء له مع
الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب وثم
للترتيب معها وحتى له معها ايضا لكنها فيه اقل
وهي فيه ذهنية لا خارجية كما في ثم والمعطوف به
جزء قوي او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا
فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل
وبدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل
نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى
المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس
بوجودهم وتقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم
وان لم يكن في نفس الامر كذلك واو واما وام

وام لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم
وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلثة والا فالا
الاولان قد يجيئان للتفصيل والابهام فيكون ح
للمعين عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة
ولو تقديرا يليها احد المستويين والاخر ام ويجاب
بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما لا بنعم او لا لانها
تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فيطلبه
والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك في
الثاني فتستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاة وفي الا
الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو ولا النفي ما اوجب
للاول نحو جاءني زيد لا عمرو واما مع النفي فلصرف
حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول
ولاثباته لما بعده على اخر ولكن في عطف المفرد
للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو
وهو نقيض لا وفي عطف الجملة للاثبات بعد
النفي وللعكس فهو نظير بل نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق
لا يفارق النفي واذا عطف اي العطف بالحروف
او وقوع العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا او

او مستترا احترازا عن المنصوب والمنفصل فانه
لا شرط للعطف عليهما يجب تأكيده بمنفصل ويقبح
تركه يعني ان شرط العطف عليه التأكيد به فالجزاء
شرط للشرط بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية
للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج ويكون
سببية الشرط بحسب الذهن ولا ابعد الشرط في
مثل بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم ولذا لم يقيد قوله يجب تأكيده باولا كذا
حققه الفاضل العصام ولما اوهم قوله يجب اه جواز
كون التأكيد مؤخرا عن العطف مع انه ليس
كذلك بينه بالمثال فقال نحو ضربت انا وزيد ونحو
زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب ان الفاعل
على المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على
بعض حروف الكلمة فبالتأكيد يظهر انه منفصل
من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التأكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان
ان يكون المعطوف تأكيدا ايضا وليس كذلك
الا ان يقع بينهما فصل ولو بعد العاطف نحو قوله
تعالى وما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه اي التأكيد

اشار بهذا الى ان المراد بالوجوب ما يقابل القبح قال في الامتحان هذا هو الاولى عند البصرية ويجوزون على قبح من غير فاصلة وعند الكوفية يجوز مطلقا هذا الكلام وصرح به غير الضيا منه

التأكيد بلا قبح مع جواز اتيانه لانه يطول الكلام فيحسن
الاختصار كذا قالوا وقال المص وفيه نظر اما اولا فلان
الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الاية المتقدمة فالقول
بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب خارج
عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه
استحباني فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان
واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيد
لا يكفي كما ان ما ذكر في التأكيد مما لا ينبغي انتهى فالوجه
انهم التزموا الفصل بالتأكيد او غيره ليحصل به النقصان
في التابع بالبعد عن متبوعه فيعارض مرتبته لا
لاستقلاله على متبوعه الذي هو غير مستقل وهي سبب
استقباحهم العطف بدونه وفي الفصل بالتأكيد
فائدة اخرى وهي ايذان استقلال المتبوع بحسب
الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره ولو قال
واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد
العطف كما قال البيضاوي لكان اخصر واشبه
وافيد تدبر وانما جاز التأكيد والبيان له بلا فصل
لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين
لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المزية واما ما

لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيسوغ المخالطة عن التابع بعدم استقلاله منه

لكونه غير مقصود بالنسبة فيسوغ المخالطة عن التابع بالجزئية منه

لفظا وان كان مستقلا معنى منه



قال المحشي فيما نقل عنه في الامتحان اما احتياج الحرف لفظا فلتوقف صحة استعماله وضعا ولغة على ذكر المجرور مثلا لا يصح ان يقال مررت ب ومعنى فلتوقف تعقله ووجوده في الذهن لعدم استقلاله في المفهومية على تعقل المجرور واما احتياج المضاف اليه

وانما جاز البدل عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل لكونه في حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار اعيد الخافض حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المنفصل كانا كواحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفعل بل لزم اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قوله والمال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كفى بالله ان هذا مذهب البصرية في حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطراب وجوزه الكوفيون حالة الاختيار مرايضا مستدلين بالاشعار والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو

والفضا فلكون المضاف اليه بمنزلة جزئه لقيامه في نحو ضاربا زيد واقام الصلوة والجواز نحو والامر المؤمنينا ومنع فلان الاصل المنوية والمضاف فيهما باخذه المضاف اليه جزئيا او تخصيصا والان الاحتياج جزاء المضاف حيث انه مضاف فيتوقف على المضاف اليه واما احتياج المجرور لفظا فلتوقف وجوده وضعا الى الجار ومعنى فلاحتياجه الربط والتعلق بالغير اليه وان لم يحتج الى نفس الربط بخلاف الفاعل فانه كما لا يحتاج الى نفس الى الربط لا يحتاج فيه الا غيره فان قيل يحتاج في التعلق الفعل الى فاعل لا يقال يحتاج في ذبح الشاة الى الشاة بل الى السكين واما احتياج في الرفع فلفظي وما ذكر وجه شدة الاتصال من عدم جواز التخلل بينهما فقد عرفت فساده في المضاف اليه اسما في الحرف فلو وقوع نحو فيما رحمة والتوابع على القول بالانسحاب ومن تقررنا اضمحل توهم اربعة اودار فتامل انتهى منه

ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام اعني لزوم اجتماع الة التعريف لو لم يجرد مفقود في المعطوف وسبب بناء زيد اعني كونه منادى مفردا معرفة موجود في عمرو ولا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقائم وذاهبا عمرو الا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق لان قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمفعول نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا والله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوي بمفهوم قوله ولا يجوز عطفهما بواحد على معمولي عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر كالقاضي ما لم يظهره غيرهما دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف في كلام الغير لغويا اعني الميل او جعل على صلة للبناء المحذوف تكلف بارد لا يدفعه كذا في الامتحان الا عند تقدم

كعمرو وفيه فونيا زيد هو القائم وعمرو فانه في حكم المعطوف عليه بالنظر الى القائم ككونه مبتداء واجب المفرد بضمير الفعل محصور في القائم

ومختص بالمعطوف عليه ولذا لم يلزم التجرد فيه من اللام كما في الحارث

تكلف ظاهر وكونه باردا لان استعمال عطف بعلى كثير فيكون تعلقه محذوفا باردا

الجار الذي هو احدهما سواء ولي المخفوض العاطف
اولا على راي وهو رى الكسائي والفراء والزجاج
والمروي عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام في
المغني نحو في الدار زيد والحجرة بالجر عمرو وفي الدار
زيد وعمرو الحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرافع
والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيدا
والحجرة عمرا بل مثال المتن ايضا وتقديمه على المعمول
غير مقصور كما لا يخفى وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب
فيؤول الى تقديم المجرور كما وقع في عبارة الاكثر فيصح
المثالان فالعدول عن عباراتهم اتباعا لابن
هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش
مخالفة لما في الرضي نقلا عن الجزولي وغيره وما في
التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين
جارا او اتصل المعطوف بالعاطف كما في المثالين
او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما
زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدماميني في شرحه وعزى
هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج ونسب
ابن هشام الى الاعلم الشنتمري وهو ايضا مخالف
لما نقله الرضي وارتضاه الفاضل العصام وتلقاه الدما

الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان في
هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر
في متنه والثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبه ابن
الحاجب الى الفراء والفارسي الى قوم من النحويين
ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم و
الثالث الجواز بشرط تقديم المجرور في المتعاطفين
وهو مذهب قوم منهم الاعلم الشنتمري وابن الحاجب
وان اختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى
وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر في المعطوف
عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه
ما قبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل
والثالث التاكيد والافصح التوكيد كذا في
مختار الصحاح وهما في اللغة التقرير فقدمه مع ان
البدل بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا
بالنسبة مثلا لانه قد يوسط العاطف في اللفظي لاحر
فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف
فانهم قال الفاضل العصام لو اخر المعطوف
عن سائر التوابع لكان ترتيبها في البيان كترتيب
وقوعها
في التركيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة

عرك تعريفه وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من
كلام البيضاوي بان يدل صريحا على ما يدل عليه
التاكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك
التقرير قد يكون هو المقصود الاصلي وقد يجعل
ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول
كما بيّن في المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة
او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود
من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير
وان لزمه ومن التوكيد به مثل نفخة واحدة
والهين اثنين لتقرير جزء المتبوع فلا يلزم ان
يصح اطلاق التاكيد عليها وهو قسمان لفظي
سمّي به لانه يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوي
كما يجيء وهو تكرير اللفظ الاول اما بعينه
او بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير او
او مرادفه في المضمر المتصل ويجري اللفظي في
الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او مر
كبات قال المص ومن هذا ايضا يظهر الخلل
في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب
انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير

الى التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي او بتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم
اختصاصه بالفاظ محصورة كالمعنوي ولا يخفى ما فيه
من التكلف نحو جاءني زيد زيد او حسن بسن و
ضربت انت وضرب ضرب زيد ولا لا او نعم نعم في
جواب اقام زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوي لانه
تقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من الا
الاسماء ولا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها باتفاق
البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تاكيدا
النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار
نحو دراهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال او دراهم
وهو اي المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز
الجر بالباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني زيد
بنفسه او بعينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما
الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف
صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
تقول جاءني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان
او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات
انفسهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث

بايراد صيغة الجمع في التثنية
المذكر والمؤنث
اجتماع التثنية

يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كجاءني الرجلان
كلاهما والمرأتان كلتاهما وكله يؤكد به الواحد و
الجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت الكتاب
كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري
كلهن واجمع اكتع وابتع وابصع بالمهملة او معجمة
كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف
الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية
جمعاء وجاءني القوم اجمعون والنساء جمع وكذا
البواقي ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يفترق
اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع
لا يتصور الا في ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقها
لم يكن في التاكيد بهما فائدة وصنع الثلاثة لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية اتباع جمع تبع بالفتح
بمعنى تابع لا جمع تابع فان كون افعال جمع فاعل
مختلف فيه ذكره الفاضل العصام لا لجمع لظهور
دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فمضى
معه فقوله ولا تتقدم صنع الثلاثة عليه اي اجمع
اذا اجتمعت معه وقوله ولا تذكر بدونه لعدم وفائها
بالمقصود لما مر في الفصيح وفي غيره تذكر بدونه عطف

عطف تفسير لصنع الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالا
فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني وفي النسخ
الكلافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية والتفصيلية
واذا اكد المضمر المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين
اي باحدهما اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا للبس الفا
عل في المستكن وحمل عليه غير البارز قال الفاضل العصام
ويبطله انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين
فلا يتصور الالتباس واقول لو سلم ذلك فالالتباس
في ان المراد بهما ذلك المعنى فيهما تاكيدان او غيره
فيهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيره بهما فلا لعدم
اللبس والوجه للحمل نحو ضربتك انت وكذا اذا اكد بغيرهما
لان اجمع واخواته لا تستعمل لغير التاكيد وكل وكلا
المضافين الى الضمير لا يقعان غير التاكيد الا مبتدأ
فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضربت انت
نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصل ببيان
النفس والعين [illegible] انه حكمهما ومع وجود الاختصار
في الكلام صح بالاستمرار لان الكلام السابق مسوق
لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به
لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها

وقدم علیه کون الثلثة المذکورة اتباعاً للاجمع وما
یتفرع علیه عکس ما فی الکافیة لیتصل بیان الحکم
ببیان الذوات ولا مقتضی للفصل بینهما کما فی
الاول فافهم والرابع البدل فی اللغة الخلف
والمناسبة ظاهرة وهو فی الاصطلاح المقصود
بالنسبة ولذا قدمه علی عطف البیان عدل عما فی
الکافیة وهو ما نسب الی المتبوع اذ من البین انه
لیس مقصوداً انما نسب الیه کالمجی فی مثل جاءنی زید
اخوك فان المقصود به لیس اخاك وقال الفاضل
العصام وبعد فیه نظر لان نسبته الی الاخ لیست
مقصودة بنسبته الی زید بل هی مقصودة من ضمه
الیه الی زید ولنسبته الی الاخ مقصودة من ضمه الیه
فلا بد من زیادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة
الی المتبوع النسبة الیه کما فی بدل الغلط او حال النسبة
من تقریر والتمکن فی الذهن کما فی البواقی
والخروج البدل من المنسوب عنه نحو جاءنی زید
اخوك اذ لا یصدق علیه انه مما یقصد النسبة
متبوعه الی شئ واما اختاره المص من قوله النسبة
مما صوبه الفاضل العصام دونه ای المتبوع فخرج

فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب قبل یخرج هو ایضاً
لان متبوعه مقصود المتکلم ابتداء ثم یبدو له فیعرض
عنه ویقصد المعطوف فکلاهما مقصودان وهذا
سهو لانهم قالوا فی معنی الاضراب هو الاخبار الذی
وقع من المتکلم ولم یکن بطریق القصد ولذا صرف عنه
ببل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذکر للمبدل منه
عن قصد ثم ابهام الغلط وشرطه ان یرتقی من الادنی
الی الاعلی ویسمی بدل بداء نحو هند بدر شمس وغلط
صریح کما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك
الی رجل ونسیان المقصود وسبق اللسان الی
غیره ثم التذکر والتدارك ولا یقع الاخیران
فی کلام الفصحاء وان وقع فی کلامهم فحقه الاضراب
عن المغلوط فیه ببل فظهر ان لا فرق بین الاضراب
وقسمی بدل الغلط الا فی وجه التدارك فالفصحاء
یزیدون بل فیصیر اضراباً والاوساط لا فیصیر بدل غلط
وان الغلط والنسیان یقعان فی کلام الفصحاء
لکن یضربون عنهما والاوساط یبدلون فالوجه
ان یزید بلا عاطفة کذا فی الامتحان وینتقض
التعریف بصفة ای وهذا وای هذا فی ایها الرجل

و يا هذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها
كما لا يخفى كذا قال الفاضل العصام واقسامه اربعة
بالاستقراء بدل الكل اى بدل هو الكل من الكل
وهو المبدل منه ان صدقا اى البدل والمبدل منه
الكلان على شئ واحد وان لم يكونا مترادفين
او متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض
اى بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول البدل
جزء مدلول المبدل منه في الخارج نحو ضربت زيدا
راسه وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر ان كان
بينهما تعلق وملابسة بغيرهما اى الكلية و
الجزئية وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما
على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق لكن لا مطلقا
بل بحيث تنتظر النفس اى نفس السامع بعد ذكر
الاول وهو المبدل منه وتشتوق الى الثاني وهو
البدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا قيل سلب
زيد ينتظر السامع ويشتوق الى ذكر ما يسلب منه
او هو ليس ذاته بل ما يحويه من الجد والثوب
وغيرهما وهذا هو الصواب وقد اقتصر ابن

ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي
كون غلامه بدل في جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال
وليس كذلك بل هو بدل الغلط اى بدل مسبب
عنه ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا او غيره فيشتمل
اقسامه الثلاثة الا انه خلاف الظاهر اذ المتبادر
من الغلط ما هو الصريح وح لا يصح اطلاق قوله ولا
لا يقع الخ ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا
لوقوع القسم الاول في كلامهم كما اعترف بنفسه
وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال
بقي القسم الآخر مهملا مع انه لا يقع في كلامهم ايضا
فالوجه ان نختار عبارة البيضاوي فانها شامل
لها بلا تكلف كما صرح به في الامتحان نحو رايت
رجلا حمارا ولا يقع في كلام الفصحاء بل يورد نيه
ببل ويجب وصف النكرة المحضة المبدلة من
المعرفة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل
منه تعريفا وتنكيرا كما في الوصف نحو جاءني رجل
غلام زيد بدل الكل اذ لا يتحد غيره مع المبدل
منه فلا يضر تغايرهما فيهما انما وجب ليكون كا
لجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود

لان الفصحاء ينبذ اركونا
الغلط فيه بالعطف ببل
خلاف غير اهم فانهم
يقولونها على البدل
واما قسمه الذي
يشترط فيه الترقي
المسمى ببدل فانه
يقع في كلامهم لكن
كان هذا نادرا [illegible]
في الاستعمال [illegible] عليك
له ولا بد [illegible]
اى ما اشتهر من ان
ذكر المبدل منه يقع
توطئة لذكر البدل
انما هو في غير بدل
الغلط وانه يجري
في الالفاظ كلها
مثل التاكيد اللفظي
فيقال قام جاء زيد
وزيد من في الدار
لان تراك سبق اللسان
للتخلص بقسم دون
قسم فوله [illegible]
صح [illegible]

المقصص من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل
الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان ضمير المتكلم والمخاطب
اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما
بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره
مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلو
ليهما فيها نحو اشتريتك نصفك واعجبتني
علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار والتابع الخامس من الخمسة عطف البيان
وهو تابع جيء به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه كونه
اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج
غيره الصفة الكاشفة وخرجت بقوله ولا بدل
على معنى فيه اي في متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص
كنيته عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمر عطف بيان له
فمجموع ما ذكرنا من المعمولات على ما ذكرنا ثلثمون
واما ما ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة
وعشرون زاد في المرفوع اسم باب كان والمضارع
المجرد عن الناصب والجازم وفي المنصوب المضارع
المنصوب وذكر بعد المجزوم الباب الثالث في

الاعراب تذكر ما سبق وهو في الاصطلاح شيء حركة
او حرفا او حذفا جاء من العامل بواسطة لم يذكرها
اكتفاء بذكرها في تعريف العامل فلا نقص بها فانها
وان جاءت منه لكنها بلا واسطة او صفة فقط كما في الاعراب
بالحروف فان واوها ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون
صحيح ومسلمين صيغة موضوعة قبل التركيب حتى اذا
اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة تقول مسلمون
مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين
مصلحين وكذا التثنية وملحقاتهما والاسماء الستة
المضافة فمسلمون ومسلمين مثلا مترادفان في
اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند
ورود الرافع والثاني عند ورود الناصب والجار
لكنهما اما عنصر دالة على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع
والتثنية وبعد العامل كلها دال على المعاني الموجبة
للاعراب فتبعد والدالة في بعضها فيحدث فيها بسبب
العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به في الاعراب بالحركة
صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام
مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه والخلاف
اي بسبب صفة اخر المعرب لفظا وتقديرا او محلا والمراد

باخره هنا هو الحرف الملفوظ الملفوظ اخرا عند الا
ضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء
قائمة وياء بصري وواو مسلمون على ما هو المختار عنده
من ان كلا منها كلمة برأسها قال المص للاعراب
معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق
العامل لبكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره
شيء فلفظي وان منع حال في اخره فتقديري او في
نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف
والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين وا
الانواع للعام وكذا محالتها واقسامها والمعرب
في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى فان كان
المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرف ما اشتمل عليه
لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحي والا
ينتقض التعريف بخروج المحلي الذي في المبني فلو قال
اخر الكلمة كما في تعريف العامل لكان اصوب
واظهر وسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم
يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص
وبالمعرب الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور من الحد
والمحدود مع ذكره في الاقسام وجعله استطرادا

استطراديا لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوي
الافهام ويمكن ان يقال انه اخرجه عن التعريف
وادخله في التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته لكونه الا مانع
عن الظهور نفس محله ثم انه لا يخفى على كل من التقدير
التقديرين ان الجر بالحرف الزائد ومثل رب و
المضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب
بان وان الداخلتين على الماضي الواقع المضارع
خارجة عن الحد والمحدود ولعدم مقتضيها فيكون
التعريف للاعراب الاصلي لا الملحق به ولو اريد
بالاعراب ما يشملها وزيد في تفسيره او حل
عليه اولم يعتبر فيه قيد الواسطة واما المعرب ما اشتمل
على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا عنهما واما النقض
بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من الباء السببية
القريبة وهي من البعيدة لكن يأباه ما نقلنا عنه
وتعريفه للعامل وله اي للاعراب مطلقا لكن على
التقدير الثاني بالاستخدام فافهم تقسيمات اربعة
بالاستقراء متداخلة اي يدخل اقسام بعضها
في اقسام الاخر لان هذه تقسيمات متعددة وباعتبارات
مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع

اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم
وهذا كتقسيم للاسم تارة الى معرب والمبني واخرى
الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منها اما معرب او مبني
التقسيم الاول منها تقسيمه بحسب الذات والحقيقة
ولذا قدمه فنقول هو اي الاعراب اما حركة وهي
الاصل لخفتها وكونها ادل على المقصود وكذا
قدمها او حرف وهي ليست باصل لانتفاء علة الا
الاصالة فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضي ذلك
كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة
او حذف اي حذف احدهما للجزم ولذا اخر عنهما وا
والحركة ثلثة ضمة سميت بها لضم الشفتين عند وجودها
وفتحة لفتح الفم عندها وكسرة تنسفل الفك الا
الاسفل عندها فكانه يكسر نحو جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف وياء
نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه و
ونون نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف
ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب والحذف الاخر
نحو لم يغزو وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع
اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم عشرة

عشرة وهو ظاهر والتقسيم الثاني منها تقسيمه بحسب
المحل فهو اي المحل الذي بحسبه هذا التقسيم اما معرب
وملابس بالحركات المحضة لا مع الحذف او بالحروف
المحضة لا معه او بالحركات مع الحذف او بالحروف
مع الحذف والاول وهو ما بالحركات المحضة اما تام
الاعراب ملتبس او معرب بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث غير تابع بعضها لبعض في بعض الاحوال
بالضمة رفعا اي مرفوعا او حالة الرفع والفتحة نصبا
والكسرة جرا هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يختل
الغرض فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على
سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى
فما وجد فيه هذان الاصلان وهو ما ذكره بقوله
فهو اي تام الاعراب تماما بالحركات المحضة الاسم
المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما بعده والجمع
المكسر مذكرا ومؤنثا وهو ما تغير بناء واحده الجمعية
احترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعراب الاول
بالحروف واعراب الثاني ناقص المنصرف لا يحتاج
الى علة وبيان د ما طرح منها او من احدهما فيحتاج
اليهما كما سيجئ احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه

غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير الياء
فان المنصرف على قسمه غير صادق على المعرب بالحروف
كما سيجئ نحو جاءني رجل ورجال ورايت رجلا ورجا
ورجالا ومررت برجل ورجال اوناقص الاعراب
بالحركتين فقط وهو على نوعين الاول ما يكون
المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله اما بالفتحة رفعا
والفتحة نصبا وجرا وهو اي ناقص الاعراب بالحركتين
المذكورتين غير المنصرف نحو جاءني احمد ورايت
احمد ومررت باحمد وسيجئ ترك الكسرة فيه وانما
حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما في كونهما عن
علامة الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة
والثاني ما يكون المتروك الفتحة وهو ما اشار
اليه بقوله اما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو
اي ما بالحركتين المذكورتين جمع المؤنث السالم
وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة الاصل وهو
جمع المذكر السالم على ما سيجئ نحو جاءني مسلمات
ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والثاني
وهو ما بالحروف المحضة ايضا اي كما بالحركات
المحضة اما تام الاعراب بالحروف الثلثة في الاحوال

في الاحوال الثلث على ما هو الاصل كما هو في الاعراب
بالحركة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو اي
تام الاعراب مما بالحروف المحضة الاسماء الستة
المضافة اي غير معا بالحركة الى غير ياء المتكلم اذ المضافة
اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها
كما سيجئ المفردة اي المثنى وجمع المذكر السالم وان
كان اعرابهما بالحروف لكنهما ليسا تامي الاعراب
واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف المكبرة اذ
المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءني ابوه ورايت
اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها بالحروف
لانها اسماء واخرها ثابتة في حال الاضافة سماعا
بخلاف دم محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف
نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة
كما في التثنية والجمع ولكن اخف من التحرك
فانقلب الحال جعلها بسبب العارض فصار الحرف
اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج
الى زيادة حرف لجهة الاعراب وقد صار العين اخر
اخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف
نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه

الزائد فكان جزءا محضا من الكلمة والاعراب وصف
فتنافيا ولما لزم التحريك في التصغير بسبب سكون
يا دالي علا اصل الحركة ذكره في الامتحان واما ناقص
الاعراب بالحرفين اما بالواو رفعا فهذا هو الاصل
فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر
الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس ما في الكافية و
اللب والياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب
بهذين الحرفين جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير
بناء واحده للجمعية والتغير في نحو سنين واضين
وثبين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية
والوجع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها
اي نظائرها من ثلثين الى تسعين نحو جاءني
مسلمون والو مال وعشرون رجلا ورايت
مسلمين والي مال وعشرين ومررت بمسلمين
واولي مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا
وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين
المثنى وقد سبق ما هو واثنان وكذا اثنتان
وكلا وكذا كلتا بنوعين ولو بلا اضافة قال الفاضل
العصام مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا الى مظهر

الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية نحو جاءني مسلمان
واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين وكليهما
ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة
اليه في الاسماء الستة واما عن الثاني فالاحتراز
عن اللبس في الاحوال الثلث فلزم التوزيع فالرفع
لكونه علامة العمدة احق بالاشباع الذاتي والتثنية
لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه منجرها
في نحو ضربا ويضربان والواو لكونه اخا الضمة اولى
لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع في الياء
ففتحوا ما قبلها فيها وكسر وافيه ولما كان هذه الحروف
دالة على معنى التثنية والجمع لم تحتمل الحركة فلزم
الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن
حذرا عن التكنين فزاد والنونا عوضا عنهما
فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوالو فق
والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين
وكسروها في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا وفرقا
بينهما اذ قد تزولا العلامة الاولى بالاعلال
نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخته ظاهر
لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ

ع
يعني ان الواضع اعتبر عند
الوضع دلالة هذه الحروف
على المعاني المختصة ابتداء و
عدم تحملها فيها وعدم
امكان الكلي

التنوين بعد التركيب فزاد
والنونا عوضا عنهما علا
منافاة بين هذا وبين
ما سبق
هـ
هذا مخالف لما صرح به
السيد السند في حاشية
الرضي من انه لا اعلال
في التثنية فلا التباس
حتى تحتاج الى الفرق

في تخرج اتصالها وكونها علامتي الفضلة ولهذا يحمل على الجر
دون الرفع في الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه في
الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربين ويرميان
ويرمون وترمين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي
ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضر
بواه فالمجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم
بحسب المحل تسعة ستة منها بانقسام كل من الاول
والثاني الى تام الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين
واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد
منها الرفع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف
وكان للثاني احكام لا بد من معرفتها احتاج الى
بيانهما فقال والمراد في الاصطلاح بالمنصرف
سمي به لكونه صرفا في الاسمية ولذا سمي امكن اولر
جوعه عن الاقبال على الفعل بالمشابهة وتغيره
بدخول الجر والتنوين او لازدياده به فذكر لا
لاضافة ولكون مفهومه وجوديا ما اي اسم فيه دخله
الجر بالكسر لتبادره لاصالته كما سبق والتنوين
لعدم مشابهته بالفعل وهذا لا يصدق على المعرب
بالحروف وتغيير المنصرف سمي به لعدم ما ذكر في المنصرف اسم

واعلم ان التغير يقتضي باعثا ومصححا ومرجحا وفائدة لان
التغير يلزم ان يكون والحا وكاشفا من التغير فيكون
المغير مهمالا والابهام يكون باعثا ويلزم ايضا ان يصحح
ان يراد التغير من المغير فيكون ما به الصحة مصححا ويلزم ايضا ان يحمل المغير بالتغير وغيره فلا بد من مخصص فيكون
مرجحا وايضا يلزم ان يكون للتغير غرض وفائدة لان العبد لا يخلو منه فيكون فائدة
وههنا باعث التغير ابهام ماه فائدته ازالته ومصححه هو ما لان العام قد يذكر ويصح ان يراد به الخاص
ومرجحه ظاهر من المقام

اسم معرب بالحركة فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما
يتصور في ما شانه الدخول فيكون ذلك واسطة
بينهما كما صرح به في الامتحان لا يدخله الجر بالكسر قدمه
تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض
والتنوين للتمكن لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين
اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة
وكل علة فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني الكسر
والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة
الافراد ليجري عليها الاحكام وهذه لا تحصل في تعريف
ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائطها تاثيرها
وهي لا تتيسر الا بالتفصيل الاتي بل الجملة ووزن
الفعل منها محتاجان الى تتبع الموارد مع ان فيه
ذكر العلة التقريبية وهو مخل بالتعريف كما صرح به
في الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة
وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة
واحال تمام المعرفة الى التفصيل الاتي فافهم وهو
اي غير المنصرف على نوعين الاول سماعي وهو
ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن
ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور

نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث
ورباع ومربع قال الرضي هذه مسموعة اتفاقا وقد
جاء في الشعر عشار والمبرد والكوفيون
يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس
وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان و
مثمن وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع مع ياء
النسبة نحو خماسي الى تساعي هذا قال الفاضل العصام
انما لم يحكم بالسماعي في عشرة مع وجوده في الشعر
لانه لا يقع في مفعل ولا في فعال في اللغة ولم
يجعل ايضا ما جاء مع الياء دليلا على السماع لجواز
ان يكون النسبة لفظية ككرسي مع انه لا يفيد
في مفعل وجعل ابن مالك خماس ومخمس
مسموعا ايضا وكل منها معدول عن العدد
المكرر اذ في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ
ايضا فاصل جاء في القوم احاد او موحد
جاء واحد واحد وكذا البواقي واخر جمع
اخرى مؤنث آخر وهو اسم التفضيل لان معناه
في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير قياسه
ان يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث لم

وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من
احد منها فقيل انه معدول عما معه من لموافقة الى
المعدول للمعدول عنه في التنكير وقيل عما معه اللام
لموافقته للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
او تانيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عما معه الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى
مثلها كعام وليس في آخر شيء من ذلك وقال
الفاضل العصام ان هذا الوجه ضعيف لان
هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في فرضها
في الاصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه
الوجه ان جاء في الرجل والرجل الآخر وجاءني
رجل ورجل آخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن ا
المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور ذلك
بالاضافة بل بالاولين فروعي المناسبة بين
الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى
الصورتين منعت تلك الالفاظ او مثلث
بها حال كونها صفات اذ لو كانت اعلاما للمذكور
صرفت على الاكثر لان المعدول في هذا الباب
تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب

جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع
العلمية ولو للاناث لم تنصرف بالاتفاق للتانيث
مع العلمية لكنها لا تكون ح مما نحن فيه والسبب
في كل منها العدول التحقيقي والوصف الاصلي
اذ العارضي صار اصليا في المعدول لاعتباره
في وضعه ونحو جمع وكتع وبتع وبصع حال كونها
جموعا فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس
تكسير فعلاء صفة فعل واسما فعالى فهو معدول
عن احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع
في الاصل افعل تفضيل فجمعاء شاذ وقس عليه البواقي
والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف الاصلي
على الاصح ولا يضره الغلبة الاسمية وقيل التعريف
الاضافي لانه بتقدير جميعهم حيث لا يؤكد بها الا
المعرفة وعدم ملايمة ظهور الاضافة المنع الصرف
لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها وقيل التعريف
الوضعي وهو التعريف بلا اداة فهو يشبه العلمية
ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما في
الاول وانما قيد بجموعا لانها لو كانت مفردة
بان جعلت اعلاما تكون كالسبق ونحو عمر وزفر

وزفر وزحل اسم نجم من الخنس وقزح اسم جبل في مز
دلفة حال كونها اعلاما والسبب فيها العدل التقديري
والعلم ولو لم تكن اعلاما بان نكرت لانصرفت
لبقائها على سبب واحد والثاني قياسي وهو ما
لا يتوقف منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان
يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما يشير اليه
باداة السور الكلي في قوله وهو كل علم على وزن اي
هيئة مخصوص بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد
في الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم كضرب مجهولا
وشمّر مشددة العين علم لفرس الحجاج معناه في
الاصل اسرع في المشي ونغم منقولا من العجم وانقطع
واجتمع واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسي
والسداسي معلومة او مجهولة وكذا فوعل مجهولا
او في محل اوله اي الوزن او مجاز بالحلول احدى
زوائد المضارع التي لها نوع اختصاص به وهي
حروف اتين حال كون ذلك الوزن غير قابل
للتاء المتحركة للتانيث لان لحوقها به يخرجه عن
كونه وزن الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون
معها غير منصرف للعلمية والتانيث كيعملة وارملة

اذا سمي بها فيدخل في قوله كل علم فيه تاء التانيث
لا لوزن الفعل كما لا يخفى نحو يزيد ويشكر واحمد وتغلب
العلمية ووزن الفعل وكل افعل التفضيل والصفة
اي كل ما كان على وزن افعل موضوعا للتفضيل والصفة
نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف
والوزن ولم يعتد بهما بعدم قبول التاء اذ كل منهما
من حيث انه افعل للتفضيل وابيض للصفة ليس له
احتمال لقبولها بل عدمه قطعي اذ مؤنث الاول
فعلى ومؤنث الثاني فعلاء وكل اسم اعجمي غير
عربي في الاصل استعمل في اول نقله الى العرب
علما سواء كان علما في العجم ايضا او اسم جنس نقل
علما فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطها
ان تكون علمية في العجمية وما وجه من التعميم للتحقيقي
والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه
والاصوب ان يقال ان الثاني ملحق بالاول و
دلالة للاشتراك في العلة لكن الشرط فيهما ظهور
العلة للكل وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا في
الامتحان وجه الاشتراك بقاء العجمة بحالها وظهورها
اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال اللام

اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كالالفاظ
العربية فتضعف العجمة فلا تؤثر وهو اي والحال انه
ثلاثي اي اعجمي زائد حروفه على الاحرف الثلث
او متحرك الاوسط نحو قالون كان في لغة الروم
اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع
لجودة قرائته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف و
وابراهيم هما مثالان للزائد على الثلثة الاول
للثاني والثاني للاول وشتر وسقر فنوح منصرف
اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب الاول جعل العجمة
كالتانيث المنوي بدليل اعتبارها في ماه وجور
فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشري
وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقي وله علامة
تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي لا علامة
لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث في نحو
هند اعتبار العجمة في نحو نوح واعتبار العجمة في
نحو نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية بالاستقلال
التبينة وانه لم يسمع قط منع الصرف في نحو نوح
بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط
في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره في

فى التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقاه فيقوى
بوجود النائب فى الجملة وهذا لا يعقل فى العجمة
اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شئ فلا وجه للتقوية
بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول ولا
منزاد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثر
ولها فى كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد
زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا الى الفلتة ولغة
فيه العرب الاترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعى
وهذا السيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضى و
والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا
لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة و
وقلعة وانما يظهر الثمرة فى نحو ملك اسم رجل ولم يسمع
منعه ذكره فى الامتحان وتبع ابن الحاجب فى هذه
الرسالة وكل مؤنث علما اولا بالالف مقصورة
كانت او ممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة لاما
قبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدود
باعتبار البنية فانهم نحو حبلى وحمراء قيل انما قامت
مقام العلتين للزومها الكلمة موضوعا مثلا لا يقال
حبل ولا احمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت

بعارض كالعلمية ورده المص بانه ان ارادوا عموم الى
السلب فى التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها
وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى
وصحراء وان اراد وا مجئ التاء للفرق مطرد فى بعض
الصفات فكذا المقصورة فى افعل التفضيل والممدودة
فى افعل الصفة الا ان يدعوا عدم تغير الصفة
والكثرة ولكن ليس بقوى الا ان ينضم اليه قلب
التاء هاء وهى حرف خفى كانه معدوم فغلب
مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم للغالب
والنادر كالمعدوم وكل علم فيه تاء التانيث لفظا
زايدا على الثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا نحو
فاطمة وحمزة او تقديرا انما شرط فيها العلمية لتصير
التاء لازما لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر
الامكان ولانها وضع ثان فيكون التاء حرف
مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرفا معنى فيلزم وهو
اى الحال ان العلم الذى فيه التاء تقديرا زايد حروفه
على الاحرف الثلثة علم المؤنث اولا نحو زينب
او هو متحرك الاوسط حال كونه علم علم المؤنث
نحو قدم اسم امراة وينبغى ان يقول او عجمة ليشمل

مثل ماه وجور وجه هذا الاشتراط ضعف التاء
المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظ الا بقيام شيء
في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع
قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عقيرب مع
وجوبه في مثل قديرة وحركة الوسط قائمة مقام
الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل جمزي مع
جواز مثل جبلوي والعجمة وان لم تكن مؤثرة
في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل
من تقوية التانيث ولضعف هذين لا يؤثر
ان الا فيما في مسماه تانيث بخلاف الرابع كما ا
شار اليه بقوله علم المؤنث وقيل السلامة تنقل
احد الامور عن مقاومة الخفة لتنقل احد السببين
ومن التاثير ورده المص بانه لا طائل له اما
اولا فلان تاثير العلل ليس للثقل بل للفرعية
واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية وا
الوصف والعدل لا يتصور فيهما الثقل بل حصول
الخفة في الاخير ظاهر واما ثالثا فلان الفرق
نحو قدم وماه وجور اعلاما للمذكور يدل على ان
مدار الاشتراط وعدمه ضعف التانيث وقوته

وقوته اذا الخفة ومقاومة سيان في الحالين ولو
سمي به اي بذلك المتحرك الاوسط مذكر صرف
لغاية ضعف التانيث ح فلا يقويه الا القائم مقامه
بالذات فلو سمي بالزائد على الثلثة منع لو تانيثه ا
صليا والا فمنصرف في كل حال كمثل مكسر بغير تاء فان
تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم لجوازنا ويله بالجمع
فمثل كلاب اذا سمي به مذكر صرف ولو كان علم
المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه لضعف
تانيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما
ضعيفا نحو هند وكل علم في الحال يتحقق الافراد
لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم
لما من الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الامتحان
مركب من اسمين في الاصل لان النجم وبصرى
علمين منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله
لا يعتد بجزئيته فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر
ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير وتابط
شرا اعلاما محكيات فلا يظهر فيها منع الصرف
لبس احدهما عاملا في الاخر بالاضافة او بكونه
بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب

زيد الا انهما محكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة
لما اثرت في المضاف الشرف فلا تؤثر في المضاف
اليه المنع لان عنبر الخمار لا يؤثر الضدين فان
النار لا تؤثر الا حرارة والماء الا برودة ولا ثاني
صوتا في الاصل مثل سيبويه فانه مبني او محكي بناؤه
ولا متضمنا لمعنى الحرف في الا عاطفا او جارا لكنه
عشر وجاري بيت بيت علمين لانهما محكيا
البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب في
زيادة هذين كما اصاب في زيادة اسمين لكن
لا بد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية احترازا
عن مثل حيوان ناطق وزيد انسان علمين
لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك لكفى عن
قوله ليس احدهما عاملا في الاخر ولو زاد ايضا
ولا جنبا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا و
لو قال بعد قوله مركب بدون النسبة او مع الا
متزاج لكان اخصر واشمل وامنع والثالث اوضح
كما لا يخفى نحو بعلبك وحضر موت على اللغة الا
الفصيحة كما يجئ وسبب المنع العلمية والتركيب وكل
ما فيه الف ونون زائدتان في الاخر لا اصليان

اصليان ولذا استمنا مزيدتين وشبهان مضارعان
لشبههما بالفي التانيث قيل في امتناع دخول
التاء وقيل في كونهما مزيدتين على الجمع بالعلمية
عن التاء ويتحقق الف بهذه بهما او وصفا لا يدخله
التاء لما مر من تحقق الف بهذه نحو عمران والسبب
الالف والنون والعلمية وسكران مثال لوصف
له مؤنث لا يدخله التاء كسكرى ورحمن مثال
لوصف ليس له مؤنث فضلا عن دخولها و
السبب الالف والنون والوصف وكل جمع
حالها او اصليا كحضاجر تحقيقا او تقديرا
كسر اوله على وزن فعائل او فعاليل بان كان اول
مفتوحا وثالثه الف بعده حرفان متحركان او ثلثة
اوسطها ساكن ويكون في الاصل كجوار فانه
غير منصرف على الاصح ومثل دواب وحد الاشتراط
اختصاصها بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى و
تكرار الجمعية في البعض ولذا سمي منتهى الجموع
فيقوى الجمعية لم يقبل الافراد ولا باء احترازا
عن مثل فرازنة وهذا اتى بناء على ان المتبادر
كونه على وزن احدهما بدون اشتمال شيء و

وهو الظاهر من المثال على ان المختار عنده
كون الشاء في مثل فرازنة جزاءه فيخرج بانفصاله
عن الوزن المعتبر فلا حاجة الى احتراز كما صرح به
في الامتحان نحو مساجد ومصابيح وفي التمثيل
بهما دون مثل دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد
الوزن التصغيري دون التصريفي وهو ما يعتبر فيه
مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك وان كان بان كان
بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء
والعين واللام وعن الزائد بلفظه كما في التصريفي
ويقال وزن عروضي ايضا كما صرح به الفاضل
العصام ويجوز صرفه اي لا يمتنع جعل غير المنصرف
منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما مر
من تعريفه لضرورة الشعر بان يخل بالوزن
او سلاسته لو منع والاول كقوله صبت على
مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
لياليا والثاني اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
هو المسك ما كررته يتضوع او للتناسب
اي يحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف
نحو سلاسلا على قراءة نافع والكسائي صرف

صرف ليناسب اغلالا بعده وقواريرا ليناسب قطر
برا بعده وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الى شيء او
دخله لام التعريف انصرف حقيقة وجد فيه التبيان
او لا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة
لا لمنع الصرف فافهم نحو مررت بالاحمر مثال للثاني
قدمه على مثال الاول لئلا يقع الفصل بين المثال
والممثل واحمرنا مثال الاول ولا مجال لعدم الفصل
فيه فافهم والتقسيم الثالث منها تقسيمه بحسب
النوع وهو اي الاعراب بحسبه اربعة بالاستقراء
رفع ونصب هما مشتركان بين الاسم والفعل غير
مختص كل منهما بكل منهما لكن معناهما في الاسم
علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما فمعناهما
المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كذا
ذكره الفاضل العصام وجر مختص بالاسم لا يوجد
في غيره معناه علم الاضافة وجزم مختص بالفعل
معناه ما يشبه الجر في الاختصاص وعلامة الرفع
اي علامة هي الرفع فالاضافة كشجر الاراك او علامة
دالة على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده
عبارة عن الحركة والحرف واما على راي من جعله

نفس الاختلاف فالمغنى علامة دالة على الرفع
الذى هو الاختلاف وهو ظاهر اربعة ضمة فى الاسم
والفعل وواو اى واو جمع المذكر السالم والاسماء
الستة فى الاسم والف اى الف التثنية فى الاسم
ونون اى نون التثنية والجمع المذكر والواحدة
المخاطبة فى الفعل وعلامة النصب خمسة فتحة
فى الاسم والفعل وكسرة فى الاسم الذى هو جمع
مؤنث السالم والف فى الاسماء الستة السابقة
وياء اى ياء التثنية وجمع المذكر السالم وحذف
النون فى الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة فى المنصرف
وفتحة فى غير المنصرف وياء اى ياء التثنية وجمع
المذكر السالم والاسماء الستة وعلامة الجزم ثلثة
حذف الحركة من آخر المضارع على الصحيح الذى
لم يتصل باخره ضمير وحد وحذف الآخر من المضارع
المذكور اذا كان معتل الآخر وحذف النون ا
المذكور والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة
للاعراب تقسيمه بحسب الصفة فهو اى الاعراب
بحسبها ثلثة لفظى يظهر فى اللفظ اى لفظ
ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقها

وحقها الظهور وتقديرى ومحلى فلنذكر الاخيرين
حتى يعلم ان ما عداهما لفظى لانحصار الاعراب
فى هذه الثلثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث لان
من مواضع التقديرى ما لا يدخل فيما ذكره من
المواضع السبعة له وهو ما سكن آخره للجزم او التخفيف
او للادغام فيما بعده نحو بارئكم بسكون الهمزة
فى قراءة ابى عمرو ونحو الرحيم ملك يوم الدين فى
قراءة ابى عمرو وغيره وما يتبع حركة آخره بحركة
غيره اعرابية او لا للتناسب نحو للملائكة اسجد
وا بضم التاء على قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر الدال
على قراءة الحسن البصرى ونحو يا زيد الظريف بضم
الفاء وجحر ضب خرب بالجر الجوارى فى خرب
او لبس حركة آخره بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة
والاعراب مقدر مترجح به الامامى فيكون التسمية
بالجر للمشاكلة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق
بالموقوف عليه ولانه للاشتراك فى اشتغال
الآخر بالسكون والثانى بالمحكى للاشتراك
فى اشتغال الآخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم
فالتقديرى ما لا يظهر فى اللفظ بل يقدر فى اخره



لمانع فيه عن الاعراب الحقيقي اذ لو كان هو
حقيقيا يكون محليا كما يجيء ولا يكون التقديري
الا في المعرب الاصطلاحي كاللفظي وذلك التقديري
في سبعة مواضع وجعلها البيضاوي ثمانية والمص
نقصها وجعلها ستة بان ادخل في الثاني ما
جعله رابعا وجعل السادس مشتملا على ما جعله
سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والسابع
فتنبه ولا تكن من الغافلين الموضع الاول معرب
مفرد اخره الف وان حذفت لالتقاء الساكنين
لا لمجرد الخفة فهو منوي لا منسي فيكون كالملفوظ
فان كان ذلك المفرد اسما فاعرابه في الاحوال
الثلث تقديري لتعذر الحركة على الالف ملفوظا
او مقدرا نحو العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه
ونصبه تقديري لوجود ذلك الالف في يخشى
الى الثاني وجزمه بحذف ذلك الالف لفظي
لوجوده في اللفظ نحو يخشى الله ولن يخشى ولن
يخشى الناس ولم يخش والموضع الثاني ما اسم
معرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت
او قلبت حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيفت

اضيفت اليها يكون اعرابها لفظيا لوجوده في
اللفظ نحو مسلماي ومسلمي ومسلمي بالتشديد فان
كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه
تقديري للزوم القلب والادغام فقط دون
نصبه وجره فانهما لفظيان بياء مدغم فالاولى
تقديره كما في الوافية نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي
قلبت الواو ياء وادغمت وان كان غيره اي
جمع المذكر السالم فالكل اي كل اعرابه تقديري
سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما
لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل و
تعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين
او ضدين بعده ولم يكن جعل الكسرة والفتحة
اعرابا بعده وان قال البعض كما امكن جعل
الحروف الثانية قبل العامل اعرابا بعده في
التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل
بخلافهما وللبناء وان ذهب اليه الجمهور
اذ الاضافة الى الضمير لا يوجبه نحو غلامك
وغلامه نحو غلامي وابي ورجالي ومسلماتي و
والموضع الثالث ما اسم معرب مطلقا في

في اخره اعراب محكي اي حركة او حرف محكية و
والتسمية بالاعراب جي ازبالكون اولبسه باعراب
في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب
الحقيقي انما جعل اعرابه تقديريا باللزوم اشتغال
الآخر بالحكاية فصار كالثاني ولذا اقدم على الرابع
عكس ما في اللب حال كونه اما جملة في الاصل
منقولة في الحال الى العلمية نحو تابط شرا فانّ
الصحيح انه معرب اعرابه تقديري وقيل مبني
كما قبل العلمية او مفردا في قول القوم الحجازي
واما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد واليه
ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا
ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد
المنصوب فتقدر رفعه لفظا مقولا لمن قال
ضربت زيدا ونحو دعني عن تمرتان اعرابه بياء
مقدرة والملفوظ حكاية لمن قال الك تمرتان
وكذا اي كالمذكور في كون اعرابه تقديريا لا
لاشتغال الآخر بالآخر كل علم مركب جزؤه الثاني
معمول في الاصل لما لا اعراب له اصلا فلا يمكن
اظهار اعرابه في هذه الجزء ايضا فيكون تقديريا

تقديريا نحو ان زيدا او من زيدا علما فان كلا منهما
معمول في الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء في الثاني
والحرف في الاول والثالث بخلاف نحو عبد الله و
نحو مضروب غلامه علمين من العلم المركب الذي
جزؤه الثاني معمول لما له اعراب في الاصل فان ا
اعراب الجزء الاول اي الاعراب الذي يظهر فيه
اذ لا اعراب له في الحال لكونه جزء كزيد للمجموع
على ما هو المختار عنده كما حقق في الامتحان منهما
اي من نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه لفظي لظهوره
في لفظ ما له الاعراب وان كان في وسطه لكونه
مما له اعراب في الاصل ولا مانع في اخره وذلك
اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا
كان الجزء الاول مما لا اعراب له يجب العامل
فان رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب وان
جارا فمجرور والثاني مشغول باعراب الحكاية ا
اي باعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب
المذكور مع انه الآخر او ما في اخره بناء محكي والتسمية
بالبناء كالتسمية بالاعراب نحو خمسة عشر علما فانه
اذا لم يكن [illegible] جزاؤه مبنيين كما سيجيء واذا

واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديري على
الاشهر لانتفاء موجب البناء الذي سبق فيه و
تعذر ظهور الاعراب في اللفظ مانع هو الحكاية و
قيل يكون مبنيا كما قبل التعلية ومثله سيبويه كما صرح
في الامتحان والموضع الرابع ما اي اسم او فعل معرب
في اخره الاولى ترك في كما في الاول ياء مكسور
ما قبلها وان حذف لالتقاء الساكنين فانه كا
كالملفوظ لكونه مقدر الامتنا حتى يكون اعرابه
لفظيا كما في يد فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه
وجره تقديري للزوم سكون الياء المذكورة
لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظي
لخفة الفتحة عليها نحو الا نحو القاضي وقاض ورأيت
البدو وان كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجزمه
اذ هما لفظيان تقديري لاستثقال الضمة عليها
بخلاف الفتح ان لم يلحق باخره ضمير مرفوع فانه
لو لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون
محليا وان كان غيره يكون لفظيا في الاحوال
الثلثة نحو يرميان ويرمون وترمين ولن
يرميا ولم يرمياه نحو يرمي هو وترمي انت

انت او هي او ارمي انا ونرمي نحن والخامس
منها فعل اخره واو مضموم ما قبلها اذ لم يوجد اسم
كذلك فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان
لفظيان ايضا اي كفعل اخره ياء مكسور ما قبلها
تقديري لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو
المذكور ان لم يلحق باخره ضمير مذكور اذ لو لحق به
يكون اعرابه لفظيا ومحليا كما مر نحو يغزو وهو وتغزو
وانت او هي واغزو انا ونغزو نحن والسادس منها
اسم معرب اعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده
اي كلمة في اولها همزة وصل تفسير للساكن فانها
تسقط عند الملاقات فيجتمع الساكنان فيحذف
حرف الاعراب فان كان ذلك الاسم من الاسماء
الستة المذكورة من المفردة المكبرة المضافة الى
غير الياء فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري
لعدم ظهوره في اللفظ لما مر نحو جاءني ابو القاسم
ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم فان كان
جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب
مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين بفتح النون في
النصب والجر فتحرك الواو وفعالات كينونة بالضمة

للمجانسة والياء بالكسرة لما ذكر فيكون اعرابه لفظيا
في الاحوال الثلث لظهوره في لفظه نحو مصطفو القوم
بضم الواو ورايت مصطفى القوم ومررت بمصطفى
القوم بكسر الياء فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الا
عراب مفتوحا يحذفان اي الواو والياء للساكنين
فيكون اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني
ضاربو القوم ورايت ضاربي القوم ومررت بضا
ربي القوم وان كان ذلك الاسم تثنية فرفعه
تقديري بحذف الالف للساكنين وفي نصبه
وجره تحرك الياء للساكنين بالكسر للمجانسة
فيكون اعرابه فيهما لفظيا نحو جاءني غلاما ابنك
بخلاف بحذف الالف ورايت غلامي ابنك
ومررت بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما والموضع
السابع من المواضع السبعة المعرب الموقوف
اي الذي وقف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال
كونه مما كان اعرابه بالحركة لا بالحرف او صح يكون
لفظيا كمسلمون يضربون فان كان ذلك الموقوف
عليه غير منون بتنوين التمكن منونا بتنوين
المقابلة اولا وكان في اخره تاء التانيث فاحواله

فاحواله الثلث اي اعرابه فيها تقديري لعدم ظهوره
في اللفظ نحو احمد في الاحوال الثلث مثال لغير
منون وضاربة كذلك مثال لما في اخره التاء و
ضاربات مثال للمنون بغير التمكن وان كان منونا
بتنوين التمكن بغيرها بلا همزة او بها اي حال كونه
تاء التانيث او بلا معها منقلبة عنها فرفعه وجره
تقديري لسقوط الاعراب بالوقف دون نصبه
فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه
فتح ما قبله الذي هو النصب نحو زيد فانه يقال جاءني
زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورايت زيدا بالالف
واما المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في اخر
بل في نفسه لمانع عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما
الاحسن الاول او الاخر بدل الثاني الاسم المعرب
المشتغل اخره باعراب غير محكي لما عرفت انه اشتغل
بمحكي لكان اعرابه تقديريا نحو مررت بزيد فانه
يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية فيه اشارة
الى ان النصب للمجرور فقط لا له مع الجار اذ وسيلة
في افضاء معنى العامل الى المعمول فهي ايضا من جملة
العامل فلا يكون من جملة المعمول كذا في الامتحان

وكذا اعجبني ضرب زيد وعمر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفا
علية او منصوب على المفعولية في الاول والنائبية
في الثاني والثالث منها المبني العارض الذي يتوارد
عليه المعاني المقتضية فال فيما يستحق الاعراب في
نفسه ولكن في اخره مانع والمحلي فيما لا يستحقه فالمانع
في نفسه واقول معنى كون الاعراب لتوارد
المعاني المقتضية عليه لدلالة على المعنى المستقل
بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الا
عراب مطلقا ومخصوصا ككونه مبنيا او مضافا
اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب
اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية
والاستحقاق له فسمي محليا حتى لو زال ذلك
المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد
وادعو زيدا او زيد ضارب عمرو وعمرا ومررت
بزيد وقوله تعالى واختار موسى قومه بخلاف
مبني الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم
توارد المعاني عليه لعدم دلالة على المعنى المستقل
بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق
الله تعالى والجمهور حصروا المانع على البناء وقالوا

وقالوا معنى كونه محليا انه في محل لو وقع فيه معرب
لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلي قد يكون في
المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا
في مررت بزيد شديد وعمرو وضارب زيد منصوب
المحل واما نحو تابط شرا علما فالمختار انه معرب
اعرابه تقديري لكون المانع في الاخر فقط وهو
الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية
بخلاف المانع في يا زيد ومررت برجل ضارب
زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه
مانع في نفس اللفظ لا في الاخر يمنع من ظهور
النصب غاية ما في الباب ان ذلك المانع او
جب في الاخر مانعا اخر لكن التسمية بالمحلي
باعتبار المانع الاول دون الاخر فلذا لو زال
الاول وبقي الثاني صار الاعراب تقديريا نحو
جاءني تابط شرا على الفتح الى هنا كلامه فهو
اي المبني عارضيا او اصليا بالاستخدام ما كان
كان حركته وسكونه اي حركة اخره وسكونه
لا بعامل اي بسبب ولو دخل عليه بل بان الاصل
في البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب اخر

كما سيجيء وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة
واخواتها مبنية مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار
عنده مذهب الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة
صرح به في الامتحان لان حركتها تكون بعامل لو
دخل عليها ملتبس او ملتبسا بخلاف المعرب فانه
ليس كذلك وهو من اعربته اي اوضحته واظهرته
فالمعرب محل اظهار المعاني لانه محل المظهر اعني
الاعراب ومحل الشيء محل لوصفه فهو اي المعرب
مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطف بالفاء
لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال ما كلمة كان حركته
وسكونه اي حركة آخره وسكونه بعامل اي
بسببه بواسطة او بدونها فيشمل مدخول الجار
الزائد وغيره مما لا يتعلق شيء على ما يشعر به
تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين
التعريفين للمبني والمعرب بالحرف مع انهما
مذكوران في الاقسام لانه اراد التنبيه على
انحطاط رتبة ما بالحرف بعدم جعل التعريف
شاملا له والاكتفاء بذكره في الاقسام وانه لو
اراد الشمول بهما واراد وحرفه بعد سكونه

فيهما لصدق تعريف المبني على المعرب بالحرف لما مر
ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده يحصل صفة له
وهي الدلالة ولا له ولالة له في المبني حتى يراد بهذه
الصفة كما في المعرب على ما لا يخفى انما ترك تعريفي
ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلي من التعريف
بهما وهو معرفة الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه
لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما
عداها معرب ولا يخفى ان تعريفه انه مع اختلالهما في
نفسهما لانه اطلق المركب واراد جزاءه او المركب
مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمناسبة
المنفية المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة
محتاجة الى تفصيل علل جميع انواع المبنيات واراد
بمبني الاصل الحرف والماضي والامر بغير اللام دون
الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين ا
التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط بهما بالوقوع
على الاستعمال في الجملة واحال تمامها على تفصيل ا
المبنيات وانما عدل عن تعريفي الجمهور وهما ما لا يختلف
آخره بعامل وما اختلف آخره به لايهام ان الاختلاف
بغير عامل حكم المبني واثره المترتب عليه من حيث هو

مبني وليس كذلك او حكمه واثره المترتب على بنائه
ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه المطرزي
بما عرفه المص به بعد تعريف المعرب بالاختلاف
والمبني مطلقا ولم يضم لذلك بتوهم رجوعه الى المعرب
من اول الامر على نوعين مبني الاصل اي مبني هو
مبني هو الاصل ومبني العارض اي مبني هو العارض
والاول اربعة الحرف قدمه لكماله في الاصالة اذا
لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضي فانه قد يقع موقع
المعرب فيكون معمولا كالامر والماضي قدمه لكون الامر
مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البصريين فتهد
للاخبار عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام
مقدرة كالامر والجملة من حيث هي اخرها عن الجميع
لكون بنائها مختلفا فيه واعتبارها اذ قد يوجد
في جزئها الاعراب وجه البناء عدم توارد المعاني
المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل
المطابقي واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهي
مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى والثاني ايضا على نوعين
لازم وغير لازم واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء
اصلا وهو اي المبني اللازم المضمرات وجه البناء الاستغناء

الاستغناء بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلاف
مادة وصيغة على المعاني المختصة عن دلالة الاعراب
عليها التي الغرض من وضعه هو هو المختار عنده
كما صرح به في الامتحان في بحث المعرب وقيل لانه
بالحرف في الاحتياج الى غيره وقيل كونها على لفظ حرف
الخطاب والفصل واسماء الاشارات بنيت
لتضمنها الاشارة وهي العدم استقلالها معنى حرفي
لكن لم يوضع لها حرف كما فصلها الرضي وقيل لان
وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ما عداه و
قيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي
اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف
الى المتعلق والموصولات وجه البناء انها تشبه
بالحرف في الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع
الحرف غير اي وايه فانهما معربان ما لم يحذف صدر
صلتهما لالتزامهم فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية
فلا يرد كم رجل وخمسة عشرك لعدم لزوم الاضافة
فيهما ولا حيث واذ واذا لما سيجيء ان الاضافة بها
كلا اضافة فلا يرجح جانب الاسمية وانما بنيا عند
حذف الصدر لتاكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج

الى محذوف منوى فشابه الغايات ولذا بنيا على
الضم نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن عتيا وينبغى ان يستثنى منها ومن اسماء
الاشارات تثنيتهما لان المختار عنده كونهما معربة
وبين وجهه فى الامتحان بان لفظ التثنية لما كان
قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا الكلمة على سيرة
واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء
الاول من اثنى عشر مع بنائه فى عشره كما سيجئ دا
واسماء الافعال بناؤها لمشابهتها المبنى الاصل
اعنى الماضى والامر فى المعنى او لانفعل الذى الاصل
فيه البناء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى التضجر
واوه بمعنى التوجع واعراب المضارع عارض
بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما كذا فى
الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات من المضمرات
الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما اسم
كان على وزن فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار
بمعنى الفجرة او الفجور او صفة نحو يا فساق ويا
خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة او علما للمؤنث
نحو قدام اسم امرأة قبل بناء هذه الثلثة لمشابهتها

لمشابهتها فى المعنى المبنى الاصل الزمة والمبالغة لفعال
بمعنى الامر المشابه فى المعنى لمبنى الاصل ورده
المص بان جهة المشابهة ضعيفة فلا يفتح قياس
المساوات بخلاف ما ذكر فى بناء المنادى المفرد
المعرفة كما يجئ فان قيل لم لم يعتبر العدل فى جهة
المشابهة كما اعتبر البعض مع ان قياس المساوات
يتم باعتباره لعدم التخلف فيه قلت انه لم يرض به
الرضى حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل
فى كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه
فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى اسمية انتهى
اى بلا داعى المعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه
ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية
اليها كخروج ثلث جثلث وتركيب الى الافراد ا
اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان فى هذه الثلثة
العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الاصل لها
لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف لفظين فى
معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان
ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودها مبنيات

الى ذلك كما فى منع صرف عمر فلما دليل على كون الاصل
المحول عليه معدولا كما عرفت دقد رفيه ايضا فهو تكلف
على تكلف عند اهل الحجاز رقيد للاخير وهو معرب
عند بنى تميم الا ما فى آخره راء فان اكثرهم يوافقون
الحجازيين فى بنائه لانهم احرص الامالة لا سيما فى
ذوات الراء والمصحح لها كسرة فالتزموها وقيل
لان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فا
فاختير فيه البناء لانه اخف او سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طريق مختلفة وقال المص وفيه
ان هذا يقتضى اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان
عدم انحصار سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل وان
ضموا اما ذكره الحجازيون للغا ما ذكرو الكفاية الا
ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب
الا ان يتم ما ذكرنا فى الحصر للاصل دون القسمة و
والاصوات ومعنى الصوت فى عرف النحاة
كل لفظ حكى به صوت اى لفظا غير موضوع للمعنى
بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان
للحيوانات او للجمادات كغاق والحكاية اما بنفس
المحكى عنه نحو قال زيد غاق او نخ او اخ واما بما يشابهه
يشابهه نحو قال الغراب عاق صوت الغراب او
قلت غاق فاصدا احدا رماية به صوت الغراب
عن نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية باجزاء
القسم الثانى ومعنى شمولها للكل معنى وحكما والغرض
الاصل من النحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع
فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه لم ينحصر
المبنيات فيما ذكر والتعليل بانه اسم للصوت بعد
تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف النحاة
اعم للاسم وهو الملكى بهذا الاعتبار عد من اقسام
الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدر
عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات
والتعليل بانه مع تعبير القبيحان واحدا سهوا ا
اذ الثانى نفس ما صوت والداخل فى الاول
حكاية ثم قالوا فى سبب بناء الاصوات الغير
المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب
الزمخشرى كون غير المركب معربا موقوفا وبدل
عليه جواز التنوين فى نحو زيد مع امتناعه فى
نحو ابن وفى المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت
ما فيه من جهتين والذى عندى انه لما تعسر او تعذر

الحكاية عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة
فمنعوا عن الاعراب لئلا تنقص وتحريك اخر غاق
في التركيب لامتناع التقاء الساكنين فاعرابها تقديري
ذكره في الامتحان فعدّهم هذا القسم من المبني
ليس كما ينبغي او صوت به للبهائم كنخ بفتح النون
وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديدها او بسكونها
مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا
القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي
وارى انه الحق لدخوله في حدها كذا في الامتحان
فلا وجه لعدهم هذا القسم قسما من المبني على
حدة فذكره هنا اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال
فيه ايضا بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير
موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى
بالطبع كنخ عندا عند الاعجاب ووي للمتندم
واه للمتوجع واح للسعال وهو القسم ليس بكلمة
وحكم اخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل
في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او
صوت به الحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل
وجعل ذكر البهائم وجعلها علة للتصويت على

على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب في مقام التعريف
كما لا يخفى على المتتبع العارف وبعض المركبات اذ
ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا
كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقي على حاله كخمسة عشر
فالمراد بناء جزئيه وهما كلمتان وهو اي ذلك البعض
كل كلمتين في الاصل او في الحال فيشمل ستة اقسام
ليس احدهما عاملة في الاخرى في الاصل سواء كان
الاولى منها اعراب اولا احترازا عن مثل تابط
شرا ومثل عبد الله ومثل من زيد وان زيدا على ما اذ
كل منها محكي اعرابه تقديري وينبغي ان يقول اسمان
كما فيما سبق الاحتراز عن مثل النجم والصعق وان
يقول ولا معرفتين قبل العلمية للاحتراز عن مثل
زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لامر بل لو قال
كل اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب جعلتا
اسما واحدا بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى
واحد فان كان الثاني صوتا بنيا اي الجزآن اما
الاول فلانه ليس محل الاعراب لكونه جزءا حقيقيا
من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثاني فلكونه
مبنيا قبل التركيب وهذا سلوك مسلك الغير ولا

والا فقد مر ان الصواب عنده ليس بمعنى قبل الحكاية
وبعدها معرب باعراب تقديري وكسر الثاني عند
الوصل لامتناع التقاء الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك
وفتح الاول للخفة نحو سيبويه معناه قبل التعلية الراغب
في التفاح وهو التفاح او الرائحة اي الواحد ريحه
ستمي به امام النحاة عمرو ابن عثمان الشيرازي لكمال
رغبته فيه او لكثرة شمه اياه وان لم يكن الثاني صوتا
بني الاول على الفتح لما مر ان كان اخره حرفا صحيحا
نحو بعلبك اسم بلد بالشام مركب من بعل وهو
الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد من بك
اذا زحم او من بك عنقها اي دقها وحضرموت
اسم بلد وقبيلة وهما اسمان في الاصل جعل واحدا
وعلى السكون ان كان اخره حرف علة لثقل الحركة
عليها من حيث هي حركة وان كانت فتحة نحو معدي
كرب واعراب الثاني حال كونه غير منصرف للعلمية
والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هما
المجموع عبر عنه بهما تسامحا او تجوزا على اللغة الفصيحة
متعلق بالبناء والاعراب معا اما على غيرها فيعرب
الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب

بالتركيب فيجري الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب
العوامل وقيل يجوز فيه مثل معدي كرب فتح الباء و
اسكانه في بعضه ويعرب الثاني ايضا تشبيها له با
لمضاف اليه في الصورة فيجر مع منع الصرف على رأي
ان قدر انه اسم للبقعة فيقال هذا بعلبك ومررت
ببعلبك بالحركات الثلث في اللام وفتح الكاف
في الاحوال الثلث ومع الصرف على رأي اخر ان
قدر انه اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم
للمعرف وبك للمكان او صاحب البلد فبكسر الكاف
في الاحوال الثلث ويبني الثاني ايضا على رأي
تشبيها له بخمسة عشر وجه عدم افادة هذه اللغة
كونها مبنية على تشبيه ما ليس باضافي بتركيب اضافي
في مجرد الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقيين
كلمة باعتبار دلالة على المعنى في الاصل على ان
التشبيه بخمسة عشر في وقوع الثاني عقيب الاول
غير صالح للتشبيه للبناء اذ المضاف والمضاف
اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وان يقاس
المساواة غير منتج فيه كما مر وان لم يجعلا اي الكلمتان
اسما واحدا ولكن تضمن الثاني حرفا عاطفا او

او جارًا فان لم يكن الاول لفظ اثنين بنيا اى الا
اللفظان او الجزآن قيل اما الاول فلوقوع آخره
فى وسط الكلمة الذى ليس محلا اعراب واما الثانى
فلتضمنه الحرف وقال المص وفيه انهما كانتا بلا
خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا
يلزم عدم انحصار سبب البناء على سبق بيانه
والذى عندى ان التضمن للجزأين معا فلذا ا
بنيا انتهى وسلك فى متن الرسالة الجمهور على
الفتح ان كان آخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون
ان كان اخرهما حرف علة لما مر نحو احد عشر و
واحدى عشر وثلثة عشرة وحادى عشر وحادية
عشرة والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة
عشرة يريد به مادون العشرين وفوق العشرة
سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول والوحد منه
وهو الثانى والتضمن فى الاول ظاهر لا فى الثانى
اذ ليس المعنى حادى وعشر فوجهه ان القياس
ان يكون المفرد من المتعدد واسما على صيغة الفا
الفاعل مشتقا من المتعدد ولم يتيسر ذلك فى
احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة

صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليدل من
اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف
الثانى لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى
على العدد المشتق هى منه ثم منه حذف العاطف
فى نحو حادى عشر وبقى فى نحو حادى وعشرون
والمعنى وحد ونحو هو اى فلان جارى بيت
بيت اى ملاصقا بيتى وبيته او بيت منه منتهيا
الى بيت منى او ملصق بيت منى يعنى الجار
القريب وهو بين بين اى وقع بين
هذا وبين ذلك يقال هذا الشئ بين بين
اى بين الجيد وبين الردى اشار بهذا المثال الى ان
هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاولى لفظا
اثنين بنى اللفظ الثانى لما مر من التضمن واعرب
الاول وحذف نونه قيل لما حذف العاطف
كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب
وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى
وقيل اجراء للباب التثنية مجرى واحد وهم الذى
الذين يقولون باعراب هذان واللذان وان
حذف النون للايجاز المطلوب والتباس المحذوف

وقال الفاضل العصام لان الجزء الثاني منزل نون
اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون لا يبنى مع
ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثني عشرك
نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورايت اثني عشر رجلا
ومررت باثني عشر رجلا وبعض الكنايات لان
بعضها معرب كفلان وفلانة وهن وبعضها
ليس من هذا الباب كضمير الغائب انما لم يعرفها
لانها على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن شيء
معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لعرض كالا
لابهام على الغير معين ونحوه غير انها بمعنى المكني
وهو اي ذلك البعض كم وكذا مبنيين محتاجين
الى التمييز ففرقوا بين تمييزهما في الاعراب تمييزا
بينهما اشار اليه بقوله ويكون للاستفهام عن
العدد فنصب ما بعده على التمييز حملا على تمييز
عدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل
على تمييز احد الطرفين تحكم نحو كم رجلا ويكون للخبر
عن العدد سميت بها وان كانت لانشاء ال
التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تمييزها بمعنى
التكثير فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل او رجال

او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل عليه في الجر به
فتمييز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل
عليهما دفعا للتحكم وبناؤهما لكونهما موضوعة وضع
الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف
وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على كم يكون للعدد
وقد يجيء لغيره ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن
يوم الجمعة مثل نصب ما بعده على التمييز لا مر في كم
الاستفهامية وبناؤها لكونها في الاصل اذا دخل
عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة
بمعنى كم فبقي ذا على اصل بنائها نحو عندي كذا درهما
قال في الامتحان وينبغي ان يذكر كاي فانه مبني
ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت
على اي فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون
اخره نون ساكنة لا تنوين وكذا يكتب بالنون و
كيت وربت بحركات التاء ولا يستعملان الا
مكررين بواو العطف يكونان للحديث اي للكناية
عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ربت و
ربت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التي عدت
من مبني الاصل والكلمات المتضمنة لمعنى ان او

او الاستفهام كمن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر
غير اي وايه فانهما معربان تامر وبعض الظروف
لان جميعها مبني والمراد به اسم الزمان والمكان
لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ ذكره
الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المص
ذكرها لشبههما بالظروف في الدلالة على الزمان
ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف
الذي للحال والصفة واما ذكر الكاف وما عطف
عليه فمن قبيل ذكر المبني في باب ما بنا به نحو امس
بني لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة
وعلى الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا في
تحريك الساكن وقط بفتح القاف وضم الطاء
المشددة في اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة
وقد يضم القاف اتباعا لضم الطاء وقد يسكن الطاء
فهذه خمس لغات للوقت الماضي المنفي فعله مثل ما
رايته قط اي ابدا وبناء المخففة لكون وضعها و
وضع الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمن
معنى الحرف لان معناها الى هذا الان وقيل لشبهها
بالحرف لانها مثل لا في استغراق النفي وعوض بفتح

بفتح العين وضم الضاد في المشهور وقد جاء
فتح الضاد وكسرها وهو لزمان المستقبل المنفي
فعله نحو لا اراه عوض ابدا وبناؤه على الضم لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه معربا
نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين والداهر
ما يبقى على وجه الارض ومذ ومنذ وبناؤهما لموا
فقتهما اياهما حرفين ولكونه مقطوعا عن الاضافة
كقبل ولذا بني الثاني على الضم ولاجتماع الساكنين
وبني الاول على السكون لعدم اجتماعهما واذا
لقي الساكن فضم اخره للاتباع او لان اصله منذ
بدليل انه لو سمي به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ
نذبر فلما احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو مذ
اليوم قدمه على منذ لما مر وقيل ان ابناءه لكون
وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه وقال الفاضل
العصام لو ثبت هذا ثبت ان منذ ليس اصلا له
والا كيف يكون اصلا في البناء وسابقا عليه ولا
ولانه غالب في الاسم ومنذ في الحرف على ما حكاه
الزجاج عن النحاة لان الحذف لان الحذف
لا يلحق الحروف ولا استبعاد في ذلك كما لا يخفى

لايخفى على من له ادنى استعداد واذا انجى للزوم
اضافته الى الجملة وما اضيف اليها فهو فى الحقيقة
مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكانه
محذوف كما فى الغايات فلم يبق على الضم لان
الالف لايحتملها واذ بنى تامة ولكون وضعه وضع
الحرف ولذا بنى على السكون مع ان مقتضى العلة
الاولى الضم ولما قال الفاضل العصام فى شرح
التلخيص وهو لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون
وقوع الثانى مع الاول معية المسبب مع السبب
المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب
ابن السراج وابو على وابن جنى وجماعة الى ان
الزجاج مدلوله وانه ظرف بمعنى حين ورد بهم
حرف بحجة لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه
مبنى على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو
محتمل الى انه مثله فى المعنى او فى عدم العمل او فى
الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه
ابن هشام بانه يختص بالماضى وبالاضافة الى
الجملة فوى العمل بالظرفية ولعل مثل المصنف الى ذلك
حيث قرنه معه الثناء مامر ومتى استفهاما او

او شرطا للزمان وانى استفهاما او شرطا للمكان
وجه البناء فيهما تضمنهما اياها وايان استفهاما للزمان
وكيف استفهاما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما اياه
وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان
فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت وحيث للمكان المبهم
ويضاف الى الجملة اكثر ا وجه البناء فيه مامر فى اذا
ولدى بالف مقصورة قال الرضى لا وجه لبنائه لانه
بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الغلة يعامل
معاملة الف على والى يثبت مع الظاهر و ينقلب
ياء مع الضمير غالبا وحكى سيبويه عن قوم لداك
وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصور الاصل
لالغة سوى هذه الثلثة ولدن بفتح اللام وضم
الدال وسكون النون وهو اصل اللغات وقد
يتصرف فيه باسكان العين للتخفيف كما فى عضد
فيلتقى الساكنان فيدفع بفتحة او كسرة اوكسر النون
اوحذفه فاشار اليه بقوله ولدن بفتح اللام وسكون ا
الدال وقد يتصرف بنقل الضمة الى الفاء فيدفع الا
لتقاء بكسر النون اوحذفه فيقال لدن اولد وربما
يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال

فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات
وعبارة المص تحتملها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام
ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون
لان اخرها النون ان كانت المحذوفة والمعتبر في
البناء حال الآخر دون الوسط القول بان الآخر
فيها منتقى والمعتبر هو الدال مردود بان المحذوف
لعلة كالمنسي نعم يقع ذلك في بضم الدال دون غيره
وان دفع التقارات كنين بحذف الحرف لا لعلة
لكن جراهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة
المنهي قيل بنيت لوضع بعضها وضع الحروف وحمل
الباقي عليه ورده الرضي بان الواضع انما يضع
وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب
مبنيا لمشابهة بالحرف فالوضع وضع الحروف لا
لا يصلح ان يكون وجها والفاضل العصام بانه لا يجوز
تفرع بناء الاصل على ما يحصل بالتعريف فيه فان
وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضي
لاستلزامها الابتداء الذي هو معنى من وقال
الفاضل العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى
من ويجعل دخول من تاكيدا فعلى هذا لا حاجة

حاجة الى تقدير من اذا لم تذكر كما قدره الرضي والكاف
الذي بمعنى المثل تضحكن عن كالبرد والمنهم اى عن
اسنان مثل البرد والذايب للطافتها وعلى بمعنى
الفوق نحو من عليه وعن بمعنى جانب نحو من عن
يميني الاسمية صفة للثلثة الاخيرة والقرينة على اسمية
اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها
على حرف الجر وغير اللازم من النوعين اربعة
اقسام الاول ما اى اسم مطلقا قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه
فكانه لم يقطع عنها فيعرب وهو في غير الظرف
كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفي الظرف
قليل نحو قوله تعالى وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات والمعنى في الحالين واحد قال بعضهم الا
المحذوف منوي في المبني ومنسي في المعرب وقال
الرضي الحق هو الاول منويا فيه المضاف اليه او لو
كان منسيا كما في الظرف يعرف مع التنوين نحو رب
بعد كان جزاء من قبل ولم يسمع المبني في غيره نحو
قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام ووراء
واسفل ودون ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها

بمعناها نحو يمين وشمال ولا عنبر وليس عنبر وحسب
وجه البناء في الجمع المشابهة بالحرف في الاحتياج الى
المحذوف وعلى الضم جبر للنقصان باقوى الحركات
والآن عطف على ما ولو قدمه لكان اولى واظهر
وجه البناء فيه شبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام
وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة
وحرف التعريف واللام الظاهرة زائدة وعده من غير
اللازم مبني على رأي من قال انه قد يعرب المستدل لا لا
بقوله كانهما ملان لم يتغيرا والاصل من الآن حذف
نون من وكسر نون الآن لدخول من عليه ورد
بان هذا اللبس يقوى لاحتمال كون الكسر بنائيا الا
ان الفتح اشهر واكثر وقال الدماميني وفيه نظر
لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت
الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت والثاني المنادى
وهو ما نودي بحرف النداء لفظا او تقديرا يا زيد
ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله
ويا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب
المفرد لا المضاف ولا المشابه به المعرفة قبل النداء
او بعده فانه مبني على ما يرفع ذلك المنادى في غير

صورة النداء لفظا او تقديرا او محلا به راجع الى ما الذي
هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة والحرف الشا
مل لالف التثنية وواو الجمع انما بني لوقوعه موقع
الكاف الاسمية ومشابهته لها افرادا وتعريفا
في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية
لفظا ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهور و
استبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف
في كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكفي في المشابهة
والا لبني النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندي ان
بناءه لتضمنه معنى الامر كنعال واجب وانما لم يبن
المضاف لمعارضة الاضافة بسبب البناء وحمل
عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين لان الامر
خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب في
الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بني على ما يرفع به
للفرق بين حركتي المنادى المعرب وبين حركة المبني
وحرف فيهما كذا في الرضي هذا هو الاصل لا يعدل عنه
ما لم يوجد للعدول عنه داع كما اشار اليه بقوله ان
لم يلحق باخره الف الاستغاثة او الندبة هذا
الشرط انما يفيد في الواحد اذ الالف ما دام الفا

الضامناف لضم ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما
مبنيان على ما يرفع به يلحق باخرهما الف اولا نحو يا
زيدا ناه و يا زيدوناه لانتفاء المنافاة ح لوجود
الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه الاقتصار على
قوله وان لحق باخره الف بنى على الفتح لان البناء
على الفتح انما يتصور في الواحد دونهما وكذا خصص
المثال هناك به ولو عمم لحق في الالف بناؤهما ايضا
على ما يرفع به يبين حكمها ايضا ولك ان تريد بالا
خر ما يراه في تعريف الاعراب فح لا يلحق باخرهما
الف بل لو لحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا
المعنى ولا باوله لام للاستغاثة او التعجب او ا
التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على
ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء و
والمبني على الضم ولم يلحق باخره الف ولا باوله لام
ويا مسلمان مثال للمعرفة بعده والمبني على الالف
بلا الف ولا لام ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده
والمبني على الواو بدونهما ويا هذا وفي ايراد المثال
الاخرين تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد ما يقابل
المثنى والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك

يرشدك اليه قوله وان كان المنادى مضافا او
مشابها به اراد به ما اتصل به شيء من تمامه معمولا له
او نعت له جملة او ظرف او معطوف عليه على انه
معمول به اي يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا
او تقديرا او محلا الذي هو الاصل لا يعدل عنه الى
الضم وغيره لعدم الداعي ولان الاضافة لكونها من
خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل المنا
بهة ضعيفة فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل ا
الحاصل اذا قبل كونه منادى منصوب ايضا ولا انه
ان اريد النصب لفظا او تقديرا اشكل بمثل يا يوم
لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل يا ينفعني ويا عشر
ما يعتريني مبنيا على الفتح لان كلا منها لم ينصب لفظا
او تقديرا بل محلا مع انه مضاف بفعل مقدر عند
سيبويه وهو الصحيح فاصل يا عبد الله ادعو او
انادي عبد الله حذف فعله اذ حذفا واجبا
لدفع اللبس لكونه خبرا ثم اثبت عنه حرف النداء
ليدل عليه فيناكد الوجوب لامتناع الجمع بين
النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولو لا
لا حرف النداء عليه وافادته فائدته نحو يا عبد الله

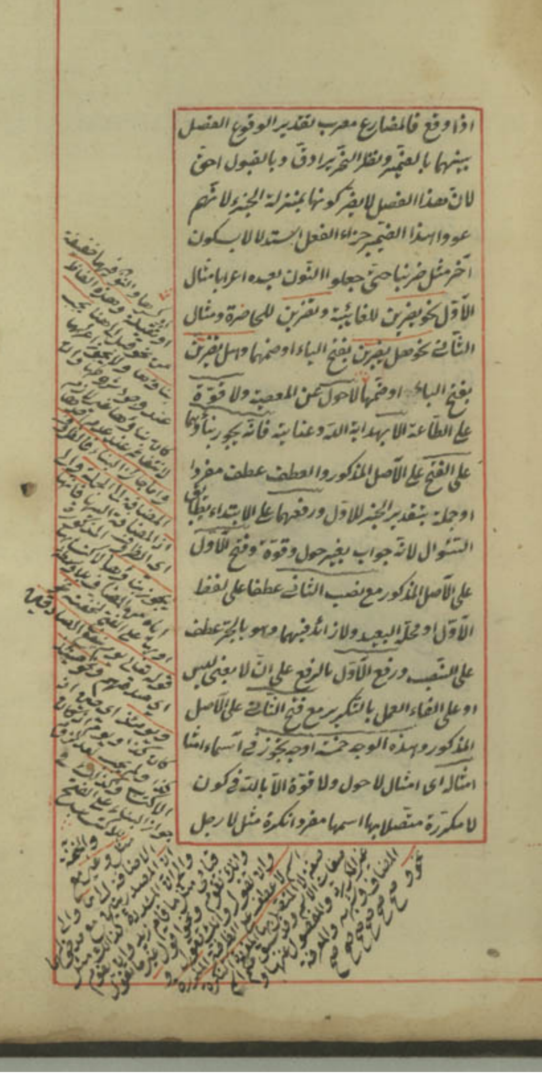
وياخيرا من زيد مثال لشبه المضاف وما من
تمامه معمول له ومثال ما من تمامه نعت لجملة
او ظرف نحو يا حليما لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق
بخلاف زيد الظريف ومثال ما من تمامه معطوف
عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة و
ثلثين عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو ويا رجلا
لغير معين بان اراد من يأتي اي رجل كان وان
لحق باخره اي اخر المنادى المفرد المعرفة الف
مذكور بني على الفتح لاقتضائه ما قبله نحو يا زيداه
وان اتصل باوله لام مذكور يجب جره لانها لام
الجر للتخصيص ولالة على انه مخصوص من بين
امثال بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملا على لك
ولو عطف بغيرها نحو يا للكهولة وللشباب يكسر
في المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر
وانما اعرب معها لضعف مشابهته للحرف بدخول
خاصة الاسم نحو يا لزيد في مقام الاستغاثة
او التعجب والتهديد ولما لم يذكر المستغاث له
لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه وعلم يجر الحكم الاتي
في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه

جار فيه مطلقا بل في بعضه قيد عين التابع الجار
فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال
والبدل من المنادى على ما يرفع به مطلقا و
المعطوف عليه الخالي عن اللام اذا الحكم الاتي
لا يجري في غيره حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم
المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء مطلقا
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى
مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول نحو يا
رجل زيد في المفرد المعرفة والثاني نحو يا زيد
وعمرو كذلك ونحو يا زيد اخا عمرو او واخا عمرو
في المضاف ويا زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا
في شبهه ويا زيد رجلا صالحا في النكرة انما لم يتعرض
هنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض ابن
الحاجب والبيضاوي لكونها كتوابع سائر المبني
في كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم
ترفع حملا على اللفظ ليس كما ينبغي اذ يلزم حينئذ ان
لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع

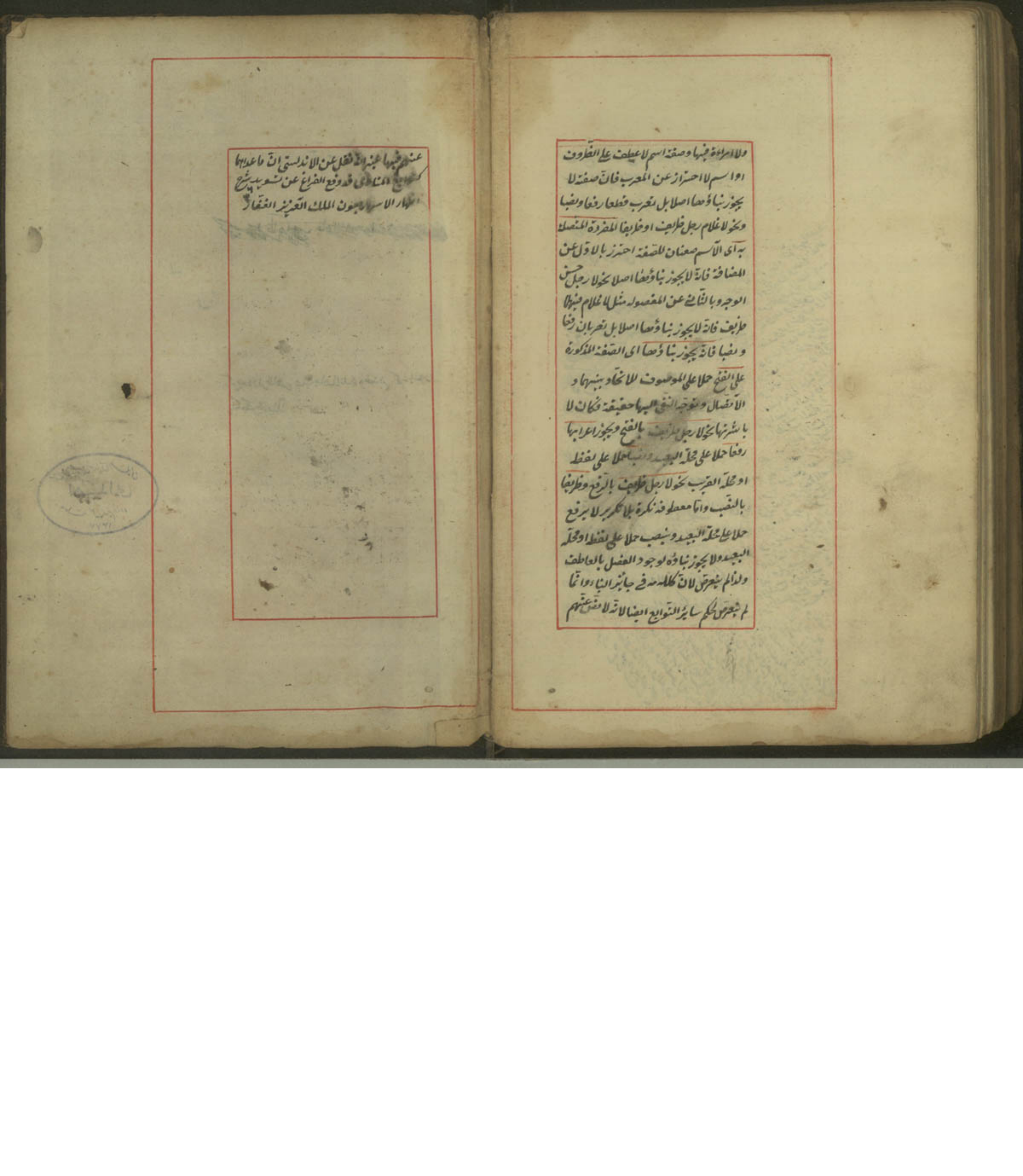
مع انه لابد منه والتعميم للحقيقي والحكمي جمع بين
الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع في العاقل
مثلا في مثل يا زيد والعاقل لبيس يا عراب ولابنا
كالحر الجوار صرح به في الامتحان فلا وجه لتخصيص
هذا البيان بحث المنادى المبني كما لا يخفى
على الزكي وحروف النداء مبتدأ خبره مجموع
يا وما عطفت عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل
في الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد
الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد لبعيد
منك حقيقة او حكما كقول الداعي يا الله ويا رب
والله تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من
حبل وريده لكن الداعي يستعمله استقصار لنفسه
واستبعادا لها من المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشري
وقال ابن المنيران هذا وليل قاطع لا بر
هان فان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد ويا من
هو اقرب اليه من حبل الوريد فاين من الانتصاب
منصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني فظهر
ان الاختصاص له بالبعيد ويا وهيا هما للبعيد قدمها
لمناسبتها ليا الموجوده فيهما وقدم الاول على الثاني

على الثاني لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء
مما بعده وان اتى بالمد بها للبعيد ايضا كما في
التسهيل واتى بالقصر للقريب وقيل للمتوسط
قدمه لمناسبته ايا في كونه على حرفين والهمزة
للقريب ووا اعلم منها لان الحق عنده كون ا
المندوب من المنادى كما صرح في الامتحان اهو
مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها بخلاف
يا فانه يعمها وغيرها كما سبق والثالث اسم
لا التي لنفي الجنس اذا كان مفردا اذ لو كان مضافا
او شبهه لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ
الاضافة ترجح جانب الاسمية نكرة متصلة بلا
اذ لو كان معرفة او مفصولا عنها لم يكن مبنيا
بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال
كونها غير مكررة او حكم المكررة سيجيء نحو لا رجل
في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا
مسلمات انما بني لتضمنه معنى من الاستغراقية
لانه جواب لهل من رجل مثلا وعلى ما ينصب
فيكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة
في الاصل قبل البناء ذكره الرضي واقول هذا

مخالف لما ذكره في المنادى من انه انما بني على
ما يرفع به للفرق اه فلا بد من بيان الفرق
حتى يتم الكلام ان لا عامل ضعيف وقد يتغزل
عنه فجعل حركة معمول المبني موافقا لعمله المحكي
وهو النصب ليكون امارة وتذكرا له ولا يظن
انه معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوي
لا ينعزل اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج
الى التركيب هذا ما سنح لخاطر البعيد الفقير و
والعلم بالحقيقة عند الحكيم الخبير والرابع المضارع
المتصل به نون جمع المؤنث بني به لكونه الاخر بمنزلة
الوسط وعلى السكون حملا على الماضي او نون
التاكيد خفيفة او ثقيلة انما بني بها لكونها
بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله
وسط الكلمة ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى
في الحقيقة وبني على الضم في جمع المذكر ليدل على
الواو المحذوف وعلى الكسر في الواحدة المؤنثة
ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما ذكره
في الامتحان وقال بعض الكمل بني مع الثاني
على الفتح ان لم يقع بينهما مرفوع بارز واو وان وقع



اذا وقع فالمضارع معرب لتقدير الوقوع الفصل
بينهما بالضمير ونظر النحرير ادق وبالقبول احق
لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم
عدوا هذا الضمير جزء الفعل المسند لا ابسكون
اخر مثل ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال
الاول نحو يضربن للغائبة وتضربن للحاضرة ومثال
الثاني نحو هل يضربن بفتح الباء او ضمها وهل تضربن
بفتح الباء او ضمها لا حول عن المعصية ولا قوة
على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤهما
على الفتح على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد
او جملة بتقدير الخبر للاول ورفعهما على الابتداء بمطابقة
السؤال لانه جواب بغير حول وقوة وفتح الاول
على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا على لفظ
الاول او محله البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف
على النصب ورفع الاول بالرفع على ان لا بمعنى ليس
او على الغاء العمل بالتكرير مع فتح الثاني على الاصل
المذكور وهذه الوجه خمسة اوجه يجوز في اسمها واسما
امثاله اي امثال لا حول ولا قوة الا بالله في كون
لا مكررة متصلا بها اسمها مفردا نكرة مثل لا رجل



ولا امراة فيها وصفة اسم لا عطف على الظروف
او اسم لا احتراز عن المعرب فان صفة لا
يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا رفعا ونصبا
نحو لا غلام رجل ظريف او ظريفا المفردة المتصلة
به اى الاسم صفتان للصفة احترز بالاول عن
المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن
الوجه وبالثانى عن المفصولة مثل لا غلام فيها
ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب ان رفعا
ونصبا فانه يجوز بناؤها اى الصفة المذكورة
على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما و
الاتصال وتوجه النفى اليها حقيقة فكان لا
باشرتها نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها
رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على لفظه
او محله القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا
بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا برفع
حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله
البعيد ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف
ولذا لم يتعرض لان كلامه فى جائز البناء وانما
لم يتعرض لحكم ساير التوابع ايضا لانه لا فرق عنهم

عندهم فيها غير انه نقل عن الاندلسى ان ما عداها
كالتوابع [illegible] قد وقع الفراغ عن تسويد شرح
اظهار الاسرار بعون الملك العزيز الغفار



گرچه دو در ظاهر عجب جاهلانند سوخته در کم شد بلسون
بلکه کسر جهر عالا

